وافية على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله
واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده و
ومآله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله

[illegible]

تحصيل علم [illegible] ورد و ورد به
اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني
وارزقنا [illegible]
[illegible]

ذیرکلک ایچون کتابک ظهرنه یازه‌لر محرره
بسم الله الرحمن الرحیم لهم دار السلام
عند ربهم وهو ولیهم بما کانوا یعملون

یا کبیکج

١

وبعده من الفراغ

کتاب شرح کافیه

٢٠٠

الملك لله دخل فی خط عبده الحاج بشیر اغا دار السعادة الشریفة سنة ثمان عشر ومایة

وقف

هذه النسخة اللطیفة من وقف مولانا صاحب الخیرات حضرت اغا دار السعاده الحاج بشیر وفقه للخیر الکثیر من هو علی کل شیء قدیر حرره الفقیر الله تعالی محمد امین المعتمد باوقاف الحرمین المحترمین عفی له

٦٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق بعطا لعة جماله واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده ومآله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه من معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولاً مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانياً مقتصراً على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيبا تره ومباينه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم حضرة الامير الكبير الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جمال الدنيا والدين ابراهيم يغرش بيك ما ملك الختني اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافياً لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلاً لطالبه الى مقاصده ومغانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملاً كان او مستعملاً قلت حروفه او كثرت والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء

الثاني والمراد من المعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فقوله لفظ احتراز عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب فقوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل بالكلمات التي مدلولها الفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الفاظ التي وضعت لالفاظ التي لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظاً او غيره وللقايل ان يقول ح انه يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو بل هو موضوع لمفهوم صدق على مثل زيد قايم وهو مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركباً لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركباً لدلالة جزئه على جزء معناه فزيد قايم مركب من جهة معناه ومفرد من جهة اللفظ الموضوع له وهو الخبر ونظيره

منه انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردًا ولا يمتنع ان يكون الشيء
مفردًا ومعناه مركبًا باعتبارين ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل
قائمة فان قائمًا فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة
بالقيام والتاء يدل على جزء الآخر وهو التانيث فتكون مركبة
فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم على معنى فضلا
عن ان تدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه هو اخو الجزء لفظ
لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على
معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث في كلمة واحدة
وهو محال **قوله** وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم وانما انحصرت الكلمة في
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى
في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف فان دلت فهي اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من
قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف له معنى ولكن ذلك
المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من
فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة
او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو
منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط

مشروط فيها ذلك الا انه انما جي به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء
فلزم من ذلك ذكر متعلقه كالاجل لا لتبر على معناه **قوله**
وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في
الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما
قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد
منها من غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصل فيكون حدها معلومًا لان المراد من معرفة الحد هي معرفة
الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما
تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام
زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان
مثل غلام زيد وان كان متضمنًا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد ولان
المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة
تصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل
كلام مركب من كلمتين كلمة واحدة مثلا ولذلك قال تضمن ولم
يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان لا امر خارجًا عن الحد ولا يشكل بمثل
قايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين
بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قايم ابوه **قوله** ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او من فعل واسم
اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم

منه انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا ولا تمنع ان يكون الشيء
مفردا ومعناه مركبا باعتبارين ولقايل ان يورد على النقض بمثل
قايمة فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايمة وهو ذات موصوفة
بالقيام والتاء يدل على جزء الآخر وهو التانيث فتكون مركبة
فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم على معنى فضلا
عن ان تدل على جزء معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ
لقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على
معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث في كلمة واحدة
وهو محال **قوله** وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم وانما انحصرت الكلمة في
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على معنى
في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف فان دلت فهي اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من
قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسها ان الحرف له معنى ولكن
المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من
فان معناه الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة
او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو
منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط

مشروط فيها ذلك الآلية انما جي به للتوصل في جعل الجنس صفة
فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل الدلالة على معناه **قوله**
وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في
الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانا لما
قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد
منها من غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس
بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة
الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما
تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام
زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان
مثل غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد ولان
المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لفيد المخاطب فايدة
تصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل
كلام مركب من كلمتين كل واحدة مثلا ولذلك قال تضمن ولم
يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان الامر خارج عن الحد ولا يشكل بمثل
قايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين
بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قايم ابوه **قوله** ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او من فعل واسم
اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم

اسم اسم فعل فعل حرف حرف
اسم فعل فعل حرف اسم حرف

ان من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق النسبتين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كلاهما او واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد منهما واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل تقع مسندا والحرف لا تقع مسندا اليه **قوله** الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن تدخل فيه ما ليس مدلوله

مدلوله الزمان نحو صبح وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الا ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على صيغة اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا الان او غدا او مضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه ايضا عليه النقض بضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان تكون مجموع الحد اسما لان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب لكونها دالة

على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست
بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم
وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت
على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادًا على فهم المتعلم فاذا يسقط
كل واحد من النقيضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد
انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة وللقايل
ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه
كالماضي مثلا او واحد غير معين كالمضارع واياما كان ينتقض حد
الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان
يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسمًا لا فعلًا واما ان
اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن
به واحد معين كالماضي مثلًا اسمًا لا فعلًا فلا يكون حد الاسم
مانعًا ولا حد الفعل جامعًا وقد وجب ان يكون الحد جامعًا
ومانعًا وهذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد
غير معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين وبعدم التعيين
لا يقال للقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من
غير تقييد بالتعيين وبعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي

الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلًا بل اسمًا لكنه ليس كذلك
لانا لا نقول لا نم لزومه لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافات بين واحد منها وبين
المعين لجواز ان يجتمع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم من ذكر حد
الاسم مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد التكرار لان ذكره
ههنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام **قوله** ومن خواصه
الخ اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص الشيء سواء وجد في جميع
افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب
بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم قد يكون بالحد وقد
يكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان
الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق
عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود وصدق الحد
بمعنى انه كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما صدق
عليه انه خاصة الشيء صدق ذلك الشيء اي كلمة وجد فيها اللام
صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح
دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضماير
وغيرها وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراده

حاصّة له ثم نقول قوله خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم
من للتبعيض الّا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اكثر واشهر استعمالاً وهي
على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلاثة الاول
دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج
الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب
والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناءً على ان الاصل
في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب
فيه كما يجيء وانما قال دخول حرف الجر لان حرف الجر قد يدخل الفعل
على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد
وفيه نظر لان المراد بقام ههنا اللفظ فيكون اسماً فالاولى
ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل
جر المضاف اليه والثالث التنوين والمراد من التنوين ما عدا تنوين
الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الاسم
لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير
وتنوين العوض في المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم
اما تنوين التمكن فلكونه دليلاً على امكنية الكلمة التي يدخل عليها
في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين
الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة
والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين معرفة ومع تنوين

تنوين نكرة وصهٍ اي اسكت سكوتاً ما وقتاً ما والفعل لا يقع
معرفة فلم يحتج فيه الى الفرق بين كونه معرفة وبين كونه نكرة واما
تنوين العوض في المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذٍ اي في
يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف اليه حتى يعوض التنوين
عنه فلم يدخل التنوين عوضاً في المضاف اليه واما تنوين المقابلة
نحو التنوين الذي في مسلماتٍ فانه مقابل وعوض عن النون الذي
في مسلمين على ما يجيء في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة
واما التنوين الترنم فليس مخصوصاً بالاسم بل يدخل الاسم والفعل
والحرف واما العلامات المعنوية فاثنان احدهما الاسناد اليه
اي كونه مسنداً اليه وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل
الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائماً فلو وقع مسنداً اليه لزم
ان يكون مسنداً ومسنداً اليه في حالة واحدة وهو غير جائز والثاني
الاضافة اي كونه مضافاً بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل
الى شيء لان الاضافة اما للتعريف والتخصيص فالفعل الى
شيء لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف
ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف و
التخصيص كما ذكرنا لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج
الى هذا الزائد لافادته بدونه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان
الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه

ولا يوجد في الفعل التنوين ولا مايقوم مقامه فلم يضف للتخفيف
ايضا وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني اي الاسم
معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا وتقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو معرب وان لم يختلف
فهو مبني **قوله** المعرب المركب الذي الخ اعلم ان قوله المركب
احتراز به عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وسائر
الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في
في قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في بابه والمراد
بمبني الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب
انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب
وهو التركيب على ما يجي فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي
وهي انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض له
بقوله لم يشبه مبني الاصل فللقائل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشي لنفسه وجوابه ان تقول لما دل الحد
على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس بمبني
الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذي

الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم
يتوجه الاشكال واعلم في قوله المعرب المركب الخ تساهلا لان
المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب
اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية
في قوله لم يشبه مبني الاصل هي المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج
عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب
في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل والمفعول لكونه
مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدأ وفي دلالة
كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان
قيل التعريف المذكور بالمنادى المفرد المعرفة لا يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في
ادعوك كما صرحتم في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل فانه
على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك
قلنا لا نم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي
في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي في ذاك واياك لان
المشابه للمشابه للشي مشابه لذلك الشي وهذه الكاف حرف فلا يقال
لا نم ان المشابه للمشابه للشي مشابه لذلك الشي لجواز تغاير المشابهتين
لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد

لان المشابه: يا زيد
للمشابه: كاف ادعوك
للشي: كاف ذلك واياك
مشابه: يا زيد
لذلك الشي: حرف ذلك والكاف

والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في
ذاك واياك في الافراد والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه
فيكون المنادي المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب وهذا القدر كافي في ايجاب البناء فيكون مشابها
لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء بني المنادي المذكور لكونه
مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه
النقض المذكور على التعريف اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى ومررت بفتى اصله
فتي قلبت الياء الفا في احوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار فتى في احوال الثلثة وانما قال ان يختلف آخره لانه لو
كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف
الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورأيت امرءا
وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب
لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن
الموصوف وكذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال
باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن
الرجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم

انما لم اعرف المعرب بما عرف سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان
الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره
باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون
هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه
وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض
من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف اثبات هذا الحكم
له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي صنف
من اصناف الاسماء والافعال يطلق بعد ان عرف ان احد صنفيها ان يختلف
آخره باختلاف العوامل والصنف الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل
باستعمال العرب **قوله** والاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب
هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم
مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء واعلم
ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام فلا بد من تقييده
بالقريب ولئلا يدخل فيه العامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة
للاختلاف ولا يسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف
لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب
التام لكان له اصول لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء
على ان الاسم وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العامل لحصول

كلّ واحد منها بعد ما لم يكن موجباً لاختلاف آخر الكلمة **قوله** ليدلّ على المعاني المعتورة عليه متعلّق بما اختلف في قوله ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علّة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان تختلف كالفاعليّة والمفعوليّة والاضافة وجب اعراب الاسماء لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدً وما احسن زيدٌ وما أحسنُ زيدٍ فانّ معنى الاوّل شيء احسن زيداً ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق زيد احسن احسنه وفي المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه **قوله** وانواعه رفع ونصب وجرّ اي انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجرّ وانّما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانّه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله بل هو من انواع اعراب الفعل **قوله** فالرّفع علم الفاعليّة الى آخره وانّما قال الرّفع علم الفاعليّة ولم يقل علم الفاعل لانّه ليس علم الفاعل وحده لوجوده في غيره كالمبتداء والخبر وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسم كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النّصب علم المفعول وانّما لم يقل الجرّ علم الاضافيّة لكونها علماً للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرّفع والنّصب والمراد بقولنا الى آخره علم الاضافة انّ المضاف اليه **قوله** والعامل ما يتقوّم المعنى المقتضي للاعراب اي العامل

العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب هو الفاعليّة بمعنى انّ العامل هو سبب مقتضى للاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلاً فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب هو الفاعليّة وانّما هي تحصّلت وتقوّمت بقام وفيه نظر لانّه يخرج منه عوامل الفعل لانّ عامله ليس بسبب مقتضى اعرابه وجوابه انّه ذاكر حدّ عوامل الاسم **قوله** فالمفرد المنصرف الى آخره انّا نذكر مقدّمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي انّ اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان اعرابه بالحروف فلعلّة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون نصبه بالفتحة ورفعه بالضمّة وجرّه بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلّة واصل ما كان معرباً بالحروف فلعلّة واصل ما كان اعرابه بالحركات كما في غير المنصرف والعلّة فيه المشابهة الفعل نحو جاءني احمد ورأيت أحمد ومررت باحمد والجمع المونث السّالم ان يكون نصبه بالفتحة ورفعه بالضمّة وجرّه بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلّة فان كان بخلاف ذلك فلعلّة واصل ما كان معرباً بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجرّه بالياء ليجانس كلّ حرف ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلّة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفاً ايضاً فقسم صاحب الكتاب الاسماء الى الاقسام كلّ قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف اي اعراب المفرد المنصرف
وجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر
بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا
ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد بالمنصرف
والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرف لم يكن جرهما بالكسرة وانما
قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا
كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة بل بالكسرة ولقايل
ان يقول في العبارة الصحيحة ان يقول رفعه بالضمة او اعرابه بالضمة
رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل
المثنى والجمع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها
ليس كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر
احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير
المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير
الاسماء الستة جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة
والكسرة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث
السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره
كما سيجيء فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على الاصل

اي في الجمع المؤنث السالم

١٠

على الاصل غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف
بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل بمثل
قولنا مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف
كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا
تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة اخوك وابوك
وحموك الى اخره انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف لكونه مضافة
لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت
ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها
لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربا اعرابها
تقديريا نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه
ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها با
لحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهذا النوع
جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف فلانه كان في اواخرها
حروف يصلح ان يكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى
ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو
الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلبه حال النصب الفا نحو رايت
اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
رايت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه
ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو

الي الباب بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها وصار مررت بابيك   المثنى وكلا مضافا الي مضمر
واثنان الي آخره اعلم ان المثنى وكلا مضافا الي مضمر واثنان
اعرابها بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر تقول
جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين
ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا
الي مضمر لانه لو كان مضافا الي مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه
تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد
بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف او ياء ونون مكسورة وظاهر ان كلا
واثنان ليسا كذلك   جمع المذكر السالم واولو وعشرون
ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي
مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما
ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم
اسم مفرد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان اولو
وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة
قلنا لم يجز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل علي ذلك
انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين علي ثلثين لوجوب اطلاق
الجمع علي ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولو وجب ان يقال

ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه تدل علي عدد معين و
شيء من الجمع يدل علي عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم
ان اعراب المثنى والمجموع جار علي خلاف القياس من وجهين احدهما
من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو
بل بالالف ونصبه ليس بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة
في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان
علي الاحاد والاعراب بالحروف فرع علي الاعراب بالحركات واعراب بعض
الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف
لكان للفرع مزية علي الاصل وانه غير جائز او لانه كان في اواخرهما حروف
وهي علامة التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الي بعض
فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة
واما علة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف
الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل
اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء
لالتبس المثنى بالجمع لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت
زيديك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون
الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي
المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف علي المثنى والمجموع بان جعلوا
اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضميرا لمرفوع المثنى

نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع واو الضمير
المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا ما بعد
الياء والنون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع
واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب بالجر دون
الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج
لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين
واعلم ان الالف والياء في المثنى علامة للاعراب وكل واحد منهما مع
فتح ما قبل الياء مع كسر النون وبدونها علامة التثنية ولا يشكل
ذلك بحذف النون حالة الاضافة لان علامة المثنى لا يلزم منه
الواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء
مع فتح النون وبدونها علامة المجموع فان النون في حالة الاضافة
بمنزلة التنوين من حيث السقوط وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون
عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقدير
فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب
التقديري ففي موضعين احدهما ان تعذر فيه الاعراب لفظا والثاني
ان لا تعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة نحو
حبلى وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى

بفتى وانما تعذر فيه الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع
قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفها لالتقاء
الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير
فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع
المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني
ومسلماتي وانما تعذر الاعراب فيه لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء
بالكسر لاجل الياء وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفين واما الكسرة
فكذلك لامتناع تحرك حرف واحد بحركتين متماثلين لا يقال لم لا
يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول
هذه الكسرة جاء لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى
الاعراب وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو سبب العوامل وما بالذات
مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب لانه قد استحق ما قبل
الياء ان يكون فيه كسرة قبل مجيء الاعراب وجه محله في بناني وجود
كسر ما قبل الياء للاضافة لفظا فوجب تقديرا وانما قال مطلقا
للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالة الرفع
والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف
انه تقديري في الاحوال الثلثة كما ذكرنا واما المستثقل ففي
موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي الاسماء في آخرها ياء ما قبلها

كسره فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني
قاضٍ اصله قاضيٌ ومررت بقاضٍ اصله قاضيٍ استثقل الضمة والكسرة
على الياء فحذفتا للتقاء الساكنين فحذفت الياء دون التنوين
لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني
قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رايت قاضيًا لخفة الفتحة
على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلميّ
اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى
بالسكون فقلبت الواو الى الياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا
فابدلت الضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلميّ واما
النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكونا بالياء
وهما كذلك وان عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة
فما سواه لفظي ولا يقال في قوله فما سواه لفظي تكرار لانه ذكره
من قبل بقوله فالمفرد المنصرف الى آخره لانا نقول من لفظ فالمفرد
المنصرف متناول للفظي والتقديري لان اعرابها بالضمة
والفتحة والكسرة قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا **قوله**
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها
اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة
واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف وهذا القول تقريب

ما ذكره في البيتين وانما قال هذا القول تقريب لان في عدد العلل
خلافا بعضها وقال بعضهم انه تسعة وقال انه اثنان الحكاية والتركيب
وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الالف التانيث
نحو ارطى ومراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال المصنف
القول بانها تسعة تقريب او هو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد
من قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحد من علل التسع
علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد منها ليست بعلة تامة
لمنع الصرف والا توجد منع الصرف مع كل واحد منها وليس كذلك
او يكون المراد به ان ذكر علل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي
وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع
الاسم من الصرف النون زايدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال
ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون لان الجملة وهي
قولنا النون زايدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة
النون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام
في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم
ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف عنه والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل

اصل بالنسبة اليهم الى لغتهم ولغة غيرهم فرع للغتهم والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه
فقال البصريون انه انما يمتنع الصرف لمشابهته الفي التانيث وح
لم يقال انه فرع لعدم الاحتياج لشيء وقال الكوفيون انه انما يمتنع
الصرف بالاصالة لا بالمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن
الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك
وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر
العلل اورد امثلتها على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله نحو عمر واحمر
الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل
وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والتعريف
وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان
لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم
بالجر منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية
وانما لم يمتنع الكسر ح لانه ليس علامة للجر فقط لكونها مشتركا
بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال
الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر

المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع
غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم
يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين فمنع
منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه يشابه الفعل
من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان
كل واحد منها فرع شيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين
لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان
ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف
في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة واعلم
ان المراد من التنوين تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه النقض بمثل عرفات
فانه غير منصرف مع وجود التنوين للتمكن بل هو تنوين المقابلة
ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير منصرف لاجل
الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله
تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسل غير المنصرف للجمع لكنه صرف
لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا
للتناسب لان التناسب مقصود هام عندهم وما يقوم مقا

الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث
المقصورة نحو حبلى وبشرى وسكرى والممدودة نحو حمراء وانبياء
وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي
تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقام مقام العلتين اثنتان
احديهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة
علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع
السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين
لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان
مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نم ذلك لجواز ان يكون
الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع
الصفة كذلك والثانية الفا التانيث وانما قام الف التانيث مقام
العلتين لان التانيث بمنزلة علة واحدة وكون التانيث لازما
للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة آخر فكان فيه علتين
فالعدل لخروجه عن صيغته الاصلية الى آخره اي العدل خروج
الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين
احدهما تحقيقي والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي
انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد

قول الشاعر
رايت القوم في طرف عنان ... برابعة مخمسة عشارا
نظل الطير عاكفة عليها ... مرفقة منجية عشارا
فاطعنا

قول الشاعر
ومثنى القوم آحادا وثنا ... وثلاثا ورباعا وخماسا
وسداسا وسباعا فاخبرنا ... وتساعا وعشار
فاضبنا وافسنا

واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه اذا نظر الى ثلث
ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر
وذلك انه في الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان
وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء
ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع
عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهي
غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث
ورباع واما فوق الاربعة خماس ومخمس وسداس ومسدس
الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال
لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر لان افعل التفضيل
وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة
وجب ان يكون على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام التعريف
ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل
اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع
جمعاء وجمعاء تانيث اجمع وجمعاء على وزن فعلاء وفعلاء
اذا كان غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع
صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى
او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقال جماعى وجمعاوات علم انه
معدول عن جماعى وجمعاوات قوله او تقديرا اي العدل

التقديري انه اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد فيه قياس
يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه
الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم
لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان او سبب واحد ومثاله
عمر فانه اذا نظر فيه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر
انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكان
تقدير العدل فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم
واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف
للعلمية والتانيث فلم يوجب الضرورة الى تقدير العدل فيه
والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجاز
واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو غير منصرف
فان كان في آخره راء نحو حضار وبوار فمبني وليس فيه الاسباب
وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر
فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما
آخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر
لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة
لهذا الكتاب مقروءة على المصنف وعليها خط المصنف ولم يكن فيها لفظة
قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة
بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصودة لمقصوده

لمقصوده الوصف شرطه ان يكون في الاصل
فلا تضره الغلبة الاسمية الخ اي شرط الوصف المانع من الصرف
ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية العارضة فيه على
الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل
ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل
صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن
الفعل والوصف فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف
لكان اربع غير منصرف للعلتين وهما وزن الفعل والصفة وليس
كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان
شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه
ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء
التي في اربعة ليست للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه
ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وارقم
صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة
في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم
وادهم صفات في الاصل واسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة
الاسمية على صيغة الاصلية مؤثرة في تاثير الوصفية الاصلية

كما ان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنهما غير منصرفة فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية بالاصلية وضعف منع افعى الخ اعلم ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر وفيه مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل وهو التكبر فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفاة في اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل التانيث بالتاء شرطه العلمية الخ اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وصحراء فان العلمية ليس بشرط والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف

عرف جريح في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية **قوله** وشرط تحتم تانيثه الخ اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلثة وهو ان يكون زايدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فحينئذ يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي فلا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع الصرف وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها والزيادة على الثلثة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع

ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك
الاوسط تقديرًا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد
بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي تحرك الاوسط لفظًا او تقديرًا ويلزم منه انه ان
سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك
وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بكليته ان يقال
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية
وهو التاء المتمحض للتانيث والتاء في ذات وشاة ليست
كذلك لانها بدل عن شيء وان اصل شاة شاهة ليست
بتانيثية فان سمي به مذكر الخ اي فان سمي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدًا على ثلثة
احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث حتى لا من
حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسمًا
للمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليًا من علامة التانيث
ومن قايم مقام حرف التانيث وهو حرف الرابع وانما قلنا
ان الحرف الرابع قايم مقام التانيث لانك تصغر قدمًا بقديم
وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لا
ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في
تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكرا

مذكرا انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة
احرف وعقرب وثلاث من نسوة ثلاث اذا سمي به مذكر الم ينصرف
لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفها ولهذا كان كراع
غير المنصرف مع كونه اسمًا للفحل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف
مثل كلب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويًا مثل عناق
قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة
قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع
الصرف ان تكون علمًا لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر
والمبهم والمعرف باللام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى
العلمية غير مانع من الصرف واما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر
والمبهم مبنيان وبابه غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
منصرفًا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان يجعل
المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف
المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما
اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما
تعريف التوكيد وهو تقدير اللام والاضافة نحو اجمع فانه غير
منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في
منع الصرف في بعض التوكيد وقيل تعريف اعلام لها واليه

ابو

ذهب علي الفارسي فعلي هذا لا يحتاج الي شرط احد الامرين
قوله العجمة شرطها ان تكون علمية اي شرط العجمة في منع الصرف
امران احدهما ان يكون علماً في العجم لانها لو لم يكن علماً في العجم
لتصرف العرب فيه بادخال لام التعريف والاضافة والتنوين
او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع
الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط
وهو كونه علماً في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك
الاوسط او زيادة علي ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
علي ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية
خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد فلم يمنع
الصرف واذا تعرفت ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة علي ثلثة احرف وشتر
وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول
الشرطين بهما **قوله** الجمع شرطه صيغة منتهي الجموع الخ
اي وشرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته علي صيغة منتهي
الجموع بغير هاء والمراد بمنتهي الجموع ان يكون علي صيغة غير
صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمع
التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع
ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان

نحو

متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعدها حرفان اولهما مدغم في الثاني
نحو دواب والثالث ان يكون بعدها ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح
وانما قال بغير هاء لانه لو كان بها نحو صياقلة لشابه المفرد لفظاً ومعني نحو طواعية
وكراهية فكان حكمه حكم المفرد واما مشابهته كراهية وطواعية لفظاً فظاهر
واما مشابهته معني فلوقوع كل واحد منهما علي كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو
كراهية فلكونه مصدراً ولوقوع المصدر علي كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء
التانيث ليلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب ليلا ينتقض بمثل مدائني فانه علي صيغة منتهي الجموع بغير هاء
ومع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهي الجموع بجميع
الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه علي صيغة منتهي الجموع
بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل
صياقلة وليس مثلها علي صيغة الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو
اما الاحتراز عن مثل مدائني وترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
فظهر انه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونها مع الهاء **قوله**
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن
انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهي الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر
لانه علم للضبع وجوابه ان تقول لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع
المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول
عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر وهو عظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير

في قوله هو صيغة منتهي الجموع صح

منتفية صح

متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا
للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر
الجمعية عملاً بالعلتين لحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع
والضبع مؤنث سماعي قلنا لا نسلم ان في حضاجر تانيثاً لان حضاجر
علم الجنس فهو ح علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة
للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا
لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير
مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول ح يلزم منه ان يقول
شرط الجمع ان يكون جمعاً في الاصل كما قال في الوصف **قوله** وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر الخ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان كذلك جمعاً او منقولاً عن الجمع وهو
ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما
استعملته العرب حملته على الالفاظ التي بني على وزنه في العربي وكانت
الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفه فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني
انه لما وجد الاسم غير منصرف علم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعاً فقيل انه جمع سروالة تقديراً بحفظ على
قاعدة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي و تقديري
بناءً على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما في مواضعهما واما اذا

واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان الوزن انما يمنع الصرف
لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه **قوله** ونحو جوار
رفعاً وجراً مثل قاض من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما
تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني جوار
ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء فيه واما من حيث التقدير ففيه خلاف
فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الالف التكسير
حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف وههنا يكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفاً
وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الالف التكسير حرفان فان الياء
مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء
فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جارياً على الراء فتقول
جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة بعد للاعراب كانت مقدرة
لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما حكماً ولفظاً فان قيل ما هذا التنوين
عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او حركة الياء
لان اصل هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفردة
نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال لكان حذف الياء في الجمع الذي
هو ثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء
او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين
العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف

تقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه
لكونه غير منصرف وخفة الفتحة علي اليا، كقوله ولو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا **قوله** التركيب شرطه العلمية
الخ اي شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي
فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما و
التركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد
وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير منصرف منصرفا
او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف غير منصرف
وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا
على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا
ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون
متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعلا علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل
ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا
الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة
عشر علما اعلم ان المراد من التركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل
زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين الالف والنون

والنون الخ اعلم ان الالف والنون انما يمنع الصرف عند نحاة البصرة
بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا
عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف
ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول
تاء التانيث عليه نحو سعدان للبنت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران
وفعلان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف وانتفاء فعلانة
عند البعض لتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليه وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
التانيث وعدمه لانه استغني عن وجود فعلانة بوجود فعلى نحو سكران وسكرى
الاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثمة اختلف في رحمن
الى آخره اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون
في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال
شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى وسكران غير منصرف
بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة

قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل الى آخره وعدم مجيء فعلي فصرف بالاتفاق

يختص بالفعل الى آخره اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو

اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم

او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما كانفعل

وتفعل واستفعل وافتعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة

في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل

وتفعل ويفعل ونفعل وافعل امرا للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه فان سمي

رجل نرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم

مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به رجل لا يقال انه اعجمي

فمن اين عرف زيادة النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ

المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كاللفظ العربي

واذا قالوا النون في نرجس زايدة اراد وابه انه لو اخذ الفعل منه لقيل

نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا

مثل جعفر فلم يكن نونه زايدة لامكان اصالته ولا يشكل بقوله التاء كقولهم

نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل

باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه

قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله

التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه

لا تقبل التاء اذا استعمل صفة وكان اسود غير منصرف للوصف ووزن الفعل

وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية **قوله** الفعل

ومن ثمة امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع

من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا

فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة

في اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن

اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا

اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء نقول هذا جمل يعمل

وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذلك

حكم اربل وارطل **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الى آخره

اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه

اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع مع علة اخرى

الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع

العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل

وانما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى

الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فانها لا تجامعه

حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي

او المعرفة والعجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط

فيها وان كانا في الصفة فالعلمية لا تجامعهما لما بينهما من التضاد وان كانت

الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجامعهما مؤثرة كالمستقلة لها في منع الصرف

بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل
ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية
ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط
في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث
ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في نحو احمر اذا كان
صفة **قوله** وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان
وهو اشارة الى جواب السؤال المقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم
يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت تلك الكلمة زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل ويكون غير منصرف لان العلمية ليست بشرط
فيهما فاذا لم يصدق في كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه
ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان
معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السؤال
المقدر نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة
المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست مؤثرة
والا لزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام فالقول
لمؤثرية الاثنين دون الثلث مع تساويهما في السببية ترجيح بلا
مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع المعتبر وحده مانع
من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيئ

ولا شيئ من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول
غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة شيئ منهما اعني العدل ووزن الفعل
فاذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به يكون فيه علمية
وليس حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة فيها لان منع صرفه
انما هو للجمعية الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه
الاخفش في مثل احمر علما واعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن
الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما
اذا نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش
فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال
الاخفش انه منصرف لانه لما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن
فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان يقول سلمنا
انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك
وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين
العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كل ما فيه صفة اصلية مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل
احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه
العدل والصفة فلم يكن فيه الا العلمية **قوله** ولا يلزمه
باب حاتم اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا سؤال
مقدر وهو ان يقال لو كانت الوصفية معتبرة بعد العلمية في

ان لم يكن في حكم الصرف

لبقاء حكمها بلا سبب لزوال العلمية وضعا اما هي
شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا
لبقائه على سبب واحد لانه انما فيه العلمية بالمؤثرية
لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية
ان نكر صرف صح

اي جواب سيبويه اي الاخفش

بعد العلمية

احمر

لانه صفة سعد ولدعن ثلثة صح

في مثل احمر لما كانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفاً
في الاصل ولو كانت الوصفية معتبرة فيه لكان خاتم غير منصرف
للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان يقال لا نسلم ان الصفة الاصلية
لو كانت معتبرة بعد العلمية في مثل احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم
اذا سمي به لكونه وصفاً في الاصل وبيان ذلك ان الوصفية لو
اعتبرت في خاتم علماً لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو
منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين
واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد
تنكيره لعدم اعتبار العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة
في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد
لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعيد
الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية
في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوصا واعتبر الصفة من
جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فاذا
نكر صرف انما يكون كلياً على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه
قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم
ان النحاة اتفقوا على ان جميع باب ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
اللام ينجر بالكسر لفظاً ان كان اعرابه لفظياً ولكن اختلفوا في انه

في ان دخول الكسر عليه حينئذ انه انه منصرف ولا من هذا الحيثية
فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفاً فدخله الكسر
وقال قوم انه غير منصرف ايضاً لوجود العلتين ايضاً فيه بل انما
دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعاً للتنوين وحال اللام والاضافة
لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر اياه وقال قوم ان بقي العلتان
بعد الاضافة ودخول اللام حال التعريف كان غير منصرف كمساجد
وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علماً بالعلتين وان لم يبقيا او لم
يبق احدهما كان منصرفاً كبعلبك وابراهيم واحمد وعمرو وهذا قريب
الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات
هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو
الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والجهالة او اخفى منه لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع
فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع
الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ها
كتعريف الاسم والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله قوله
فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع
قوله وهو ما اسند اليه الفعل الى آخره وانما لم يقل اخبر

فرجع الى اصله مع

وهو الاسم

فالمسند مم

ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانّما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل
اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الّذي ليس باسم صريح نحو
اعجبني ان ضربتَ زيدًا فانّه مع الفعل في محلّ الرّفع بانّه فاعل اعجبني
وليس باسم وان كان في تقدير الاسم وقوله او شبهه ليدخل فاعل
اسم الفاعل والصّفة المشبّهة وغيرهما كالمصدر واسم التّفضيل
واسماء الافعال والظّروف والجارّ والمجرور لا كاسم المفعول
لانّ مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسمّ فاعله نحو زيد
قايم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاوّل وفاعل الصّفة
المشبّهة في الثّاني وقدّم عليه اي وقدّم الفعل او شبهه
على الفاعل لدفع وهم من يتوهّم انّ زيدًا في قولنا زيد قام مسندًا
اليه فيكون فاعلًا له لانّه على تقدير ان يكون مسندًا اليه ليس الفعل
مقدّمًا عليه على جهة قيامه به اي على جهة القيام
بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله نحو ضُرِبَ زيدٌ فانّ
زيدًا اسند الفعل اليه عليه الفعل لكن لا على جهة قيامه به لانّ
الفعل وهو الثّاني لا يكون قايمًا بالمفعول بل قايمًا بالفاعل وانّما
قال على جهة قيامه به ولم يقل قايمًا به ليدخل فيه الفاعل الّذي يقوم
الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الّذي لا يقوم الفعل به
حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد والفاعل عنده
انّما يكون فاعلًا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندًا

اليه والثّاني ان يكون الفعل او شبهه مقدّمًا عليه والثّالث
ان يكون الفعل قايمًا به ولم ينتقض الحدّ بمثل زيد في قولنا ان قام
زيد قمت لانّ المراد بالاسناد اعمّ من الاسناد بالفعل او بتقدير
الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انّه ما اسند اليه الفعل لانّ المراد
بالاسناد هو الاسناد في الايجاب والسّلب وللقايل ان يقول لا
يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل هو الفعل الاصطلاحي
او الفعل الحقيقي الّذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال امّا ان
اريد به الفعل الاصطلاحي فلانّه غير قايم بالفاعل بل قايم بالمتكلّم بما
انّه غير قايم بالمفعول بل قايم بالمتكلّم وامّا ان اريد به الفعل الحقيقي
فلانّه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بانّ المراد به
مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث مع الزّمان او شبهه اعني
الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح لا يشكل
الحدّ وفيه نظر لانّه ينتقض الحدّ ببعض التّوابع نحو اعجبني زيد حسنه
فانّ حسنه اسند اليه الفعل مقدّمًا عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل
ويمكن ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند اليه انّما هو المسند اليه اوّلًا و
اعجبني مسند الى زيد اوّلًا وثانيًا الى حسنه والاصل
ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدّم على المفعول
وساير الاشياء المعمولة للفعل لانّ قربه بالفعل اكثر من ساير
الاشياء بالفعل لانّ الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون

سائر الاشياء ولكونه موجدًا للفعل غالبًا بخلاف سائر الاشياء
قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد الى آخره اي ولاجل
ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لو لا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم
رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا
ولهذا جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول قوله امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدًا
لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر
لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما
تقديمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدًا مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارًا قبل الذكر
في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدًا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع
وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا للضرورة ثمه وهي وجوب
وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير
اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول
على الفاعل واعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل
في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين
في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه
زيدًا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايد قوله

واذا

واذا انتفى الاعراب الى آخره اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
معًا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب
من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعًا للالتباس
ولانه لو قيل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل
من غير دليل وغير حاجة وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب
لفظا فيهما ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول
وضربت موسى العاقلَ عيسى الغافلَ وضربت موسى سعدى فلم يحصل
الالتباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرًا متصلا
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا
وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل مضمرا
متصلا مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربتك وانما قال مضمرًا لانه
لو كان الفاعل ظاهرًا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا
لانه لو كان مضمرًا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني
الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدًا ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا
قد تقدم مع الفعل فلا يرد النقض وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل

بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا لانه
لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد
في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر واذا قيل ما ضرب الا عمروا
زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا
بآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل
على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو
ظاهر نحو ما ضرب الا عمروا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمروا زيد
فلا يخلو من ان يكون مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول
بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرو او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان
الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان
كان الثاني كان القول ما ضرب الا عمروا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل
بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما
لما ضرب حج لانا نختار القسم الثاني وهو ان يكون لا مع تعدد المستثنى
جواب لا يقال
المفرغ ونمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم
رتبة فيكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمروا
وح لا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه
الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد
معنى الا نحو انما ضرب زيد عمروا لان معناه ما ضرب زيد الا عمروا
فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا واذا

واذا اتصل به ضمير مفعول الى آخره اي واذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل على
المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى فانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول
من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت
الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان
يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تاخير الفاعل على المفعول نحو ما ضرب عمروا الا زيد لانه لو قدم
انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمروا الا زيد ان عمروا ليس
مضروبا
الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل
على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا جاز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال
اي ما ذكرناه
الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب
عمروا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب
عمروا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل
في الا موجود في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل
والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم
لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال
والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول

لان حق المفعول الاول فيكون بمنزلة الفاعل
ولحكم فيه وجب الثاني كما مر وان يتقدم
على الثاني في باب اعطيت

قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرنا
وقد يحذف الفاعل لقيام قرينة الخ اعلم ان الفعل الرافع للفاعل
يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب
اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي
قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من
يبك يزيد فقال ضارع اي يبكيه لخصومة فضارع مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل
الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس وهي
المهلكة على خلاف القياس ومثل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا
على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف
الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك واحد مرفوع على انه خبر فاعل
فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لان مفسر
هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير

وهو غير جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة انه فاعل
فعل محذوف وانما قلنا انه فاعل محذوف ولم نقل انه مبتداء
ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل
الفعل لفظا او تقديرا وقد يحذفان معا اي وقد
يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال
في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتداء
والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال واذا تنازع
الفعلان الخ اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما
سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين
نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل
في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني
واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل
واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا صريحا نحو ضربت
واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله
يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
اي احدهما يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني
وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول

المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت
وضرب زيد واشار الي هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين
اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة
بالفعل واعلم ان في قوله مختلفين وهو حال عن فعلين المقيدين
بعد قوله وقد يكون بالفاعلية والمفعولية اي وقد يكون تنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعني ان الاول يقتضي
الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
تانيثه لان ذي الحال تانيث وجب ان يكون الحال كذلك ويمكن
ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم
ان ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه
ليس منه اي مختلفين لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد
بالمختلفين علي هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما
حتي لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية
والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول المفعول ما لم
يسم فاعله والجار والمجرور والبصريون يختارون اعمال الفعل
الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون
اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال
الاهم اولي ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات

كثيرة لا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لامتناع
تنازعهما مضمرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن
الحكم مثل ما ذكره لاستواء الفعلين في الاضمار سواء كان مضمرا
غايبا نحو زيد ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت
او متكلما نحو ضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره
وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما
ضربت واكرمت الا اياك ويمكن ان يجاب عنه تنازع العاملين
بان المراد بالاضمار الاضمار اللغوي لا الاصطلاحي وزيد ضربك
واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما
محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما
سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم
قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما
ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني
او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني
واكرمت زيدا ضربت واكرمني واقتضي الثاني الفاعلية والاول
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقديم الفاعل علي الفعل فان اقتضي الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية
نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني

فظاهر

وعدم الترتيب الحكم المذكور عليه ولتعيين زيد في المثال الاول
لان يكون فاعلاً لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير
ورود عامل آخر عليه ولتعيين زيد في المثالين الآخرين لان يكون
مفعولاً لضربت كما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر

فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الخ اي اذا اعملت الفعل الثاني
كما هو راي البصريين والفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي
المفعول فان كان مقتضياً للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقاً
للاسم الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني
واكرمت زيداً وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
وضربتني واكرمت هنداً وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات
ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافاً للكسائي فانه يختار حذف
الفاعل هرباً من اضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل عند البصريين
لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف
والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتأنيث دون المفرد وتقول على تقدير
الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت هنداً وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت
الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل او ما يقوم مقامه
ليدخل فيه مثل ضُرِب وضربت زيداً ويعلم ان المراد ذلك من
قوله من قبل في الفاعلية وجاز خلافاً للفراء

للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني و
اكرمني زيداً خلافاً للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع
او النصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيداً فان
زيداً في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني
الرفع والاول الرفع والثاني النصب واعمال الاول دون الثاني
نحو ضربني واكرمت زيد فجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء
لانه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول
واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول
الفراء قول الشاعر وكمتاً مدمّاة كان متونها جرى فوقها
واستشعرت لون مذهب فانه جرى واستشعرت اقتضى النصب
تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب
واعمل استشعرت دون جرى وحذفت المفعول في الاول
اي ان اعملت الفعل الثاني المقتضي اضمرت ذلك المفعول كما هو راي
البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل
الاول ان استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما
لم يجز اضماره هرباً من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل
لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضماراً قبل
الذكر مع التفسير للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة

او في الثاني النصب او اعمال
الثاني نحو ضربت واكرمني
زيد او الاول الرفع ثم

قوله صح

وان لم يستغن عن ذكر المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا
الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا
الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احدهما مفعول باب حسبت
كما سيجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في مفعول
الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني بحسبني بعد ذكر
منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه

فان اعملت الاول الخ اي وان اعملت الفعل الاول كما هو رأي
الكوفيون فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى
الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول
ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني
الزيدين ليطابق الملفوظ والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل
هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان
اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق
الملفوظ المراد حال كونه مضمرا ولدفع الالتباس المفعول بما هو غيره
وجاز حذفه ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا
تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان
وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد
وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما اذا

منع

منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعملت فيه
حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني بحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا
الاظهار لزم احد الامرين اما الحذف واما الاظهار والاول وهو
غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني
ايضا غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه
يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان
المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك
لكون الثاني عبارة من الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان
يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى
المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا
وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان
معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى
وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى
كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه عمل فيه الاول ولو اعمل
فيه الثاني لزم التثنية فقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال
الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس وهو
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وجه

معفول اول
معفول ثاني
مفعول ثاني الاظهر في حسبت

مصدر ميمي من عاش يعيش بمعنى الحيوة

اسعى من السعي يقال سعى سعيا اذا عمل بها

الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل من المال ووجه
التنازع ان كفاني ولم اطلب اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه
وهو اختيار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني
ولا يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال
الفعل الاول اولى من الفعل الثاني لم يختره امرئ القيس مع لزوم
الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المصنف
بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان
ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم فيه اجتماع النقيضين وذلك
مبني على معرفة المقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا لفظا ولو دخل على المنفي
لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو هو
في حكم جواب لو فيكون حكم لم اطلب يكون في حكم جواب لو واذا تقررت هاتان
المقدمتان فنقول لو تنازعا كفاني ولم اطلب في قليل من المال من حيث
المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة
مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة
واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال واذا
كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا
لقليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان
لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه

في

محال

محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب
الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ومفعول ما لم يسم فاعله
الخ اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل
بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
ومفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مرفوع مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام
الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه ان يتغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ان كان ماضيا
والى يُفْعَلُ ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان
ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه
ان يتغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا واما
اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون
اسما وقد يكون فعلا ويتناول حد المذكور القسمين
ولا يقع المفعول الثاني الخ اي ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو
علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسند
الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتداء وخبرا في الاصل فلو وقع مقام
الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا
يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمروا خير الناس يعني
موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع
الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة فانه غير جائز وكذلك

بفتح صح

اي يكون العامل اسما او فعلا

المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب
هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية
وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع موقع الفاعل
لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة
او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم
المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله
بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد
الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه
يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين
واذا وجد المفعول به الخ اي اذا وجد المفعول به
ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به
لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل اكثر فتقول في ضربت
زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة
ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على
ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل
الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة وغيرها ليفيد
فائدة زائدة على مدلول الفعل فان لم يكن فالجميع
سواء اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء اعني ظرف الزمان
والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل

فانت مجبر

فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في اقامة
اي واحد منها مقام الفاعل واي واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت
ما سواه منصوبا والاول من باب اعطيت اولى من الثاني
اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى
من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر
من مناسبة المفعول الثاني له لان المفعول الاول آخذ والثاني مأخوذ
ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل
واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما في الثاني
مفعولية ما ومنها المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات
المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما هو في معنى
الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي
اعني سماعك بالمعيدي وقوله عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسماء التي
لا يكون مجردة عن اللفظية كاسم ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول
من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز به عن
الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق
بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدأ
لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا
به او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف

في

ي

نحو زيد عمرو او بشر خالد واحد واثنان واربع الخ

النفي ليدخل فيه مثل اقايم زيد وماقايم زيد فان اقايما مبتداء مع انه
ليس بمسند اليه وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة
التي تحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما فلو لم يقل والصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام او حرف النفي يخرج من تعريف المبتداء هذا النوع
مع انه من المبتداء والخبر وانه غير جائز واعلم انه لو قال بعد حرف
الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد
رافعة لظاهر احترازبه عن الصفة الواقعة بعد الالف الاستفهام
وحرف النفي رافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتداء
بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت مبتداء والزيدان
فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر
لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان
مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب ان يقال
رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان واقايمان
هما ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر هو اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا
مبتداء واقايم خبره وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور
مع انه خبر المبتداء وجوابه ان اقايم مبتداء في الجملة والجملة خبر زيد

ثم اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره
في باب اسماء الافعال كرويد زيدا وهيهات زيد   مثل
زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتداء
الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والثاني للمبتداء
الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث
للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام   فان
طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام مفردا واقعا بعدهما رافعة لظاهر
نحو اقايم زيد وما قايم زيد واقايم انت جاز الامران اي جاز ان
يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وح يكون
داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون
ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم يكن داخلة في المبتداء لكونها
رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز
الامران كما مر   والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة قوله المجرد احترازبه عن خبر كان وان وغيرهما وانما قال
المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم بان يكون
جملة والجملة ليست لانها كلام والاسم كلمة قوله المسند به احترازبه
عن المبتداء الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترازبه
عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر

وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة مع انه ليس بخبر المبتداء وينتقض ايضاً بمثل اقايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به هو المسند الى المبتداء لا الى الفاعل وعن الثاني ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سوآء كان مضمرا او مظهرا واصل المبتداء التقديم اي اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به ومن ثم جاز في داره زيد الخ اي ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر وقد يكون المبتداء نكرة اعلم ان حق المبتداء ان يكون مبتداء معرفة لانه محكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والاسم يعد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من الوجوه لانه يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها التخصص بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير

من مشرك فقوله ولعبد مبتداء ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار وامرأة معطوف على رجل والمبتداء النكرة تخصص ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت من استعماله انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل على النكرة افادت العموم فلولا افادت العموم لم يجز ان يكون مبتداء كما لم يجز ان يقول احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كسرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى وموصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مستتر عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس

ای رجیل فهو مبتداء لان التقدیر رجل صغیر قایم

او نقول ان قوله اهر صفة والخبر محذوف ای شر اهر ذا ناب وقع

تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء
وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم مقدما عليه
فكانك تخبر عن الرجل الموصوف بالحصول في الدار مع الاتساع في الظرف
ولهذا لم يخبر قايم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء
له او الدعاء عليه نحو سلام عليكم فسلام مبتداء نكرة وعليك جار
ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم
اذ معناه اسلم سلاما عليكم فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر
فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان
النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت سلاما واسلم فان كان الاول
لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال والاستقبال
والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير
اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام عليك
مخصصا بالمسلم كما كان على حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم
بقوله سلام عليك مطلع السلام لا السلام من قبل المسلم فقط
لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر والخبر قد يكون جملة
الخ اعلم ان اصل خبر المبتداء ان يكون مفردا نحو زيد قايم والمراد
بالمفرد ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا
بقولنا اسم الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة بالصدق والكذب لا يشكل

تقديره سلام مني ومن الله عليك مخصصا بالمسلم كما كان على حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام مع

بمثل

بمثل قولهم زيدا اضربه اولا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه اولا
تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمية
وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قايم وقام فزيد مبتداء
وابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة اعني المبتداء الثاني وخبره في
محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول
منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة
الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المصنف ذكر الجملتين غير الاسمية
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد
في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة
والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد وتقديره زيد حاصل
في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره
زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية فلا بد من عايد اي لا بد
للجملة الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قايم مقام الضمير
نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا ولهذا قال من عايد ولم يقل
من ضمير لتحصل الفايدة الا يرى انك لو قلت زيد عمرو قايم لم تفد لعدم
ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول
لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض بالخبر
الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم وتميته بعدم احتياج هذا
الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في المعنى

وقد يحذف اى وقد يحذف الضمير العايد الى المبتداء اذا وجدت
قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء
ثان وستين خبره والجملة اعنى الكر بستين فى محل الرفع بانه خبر
البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة
الدالة عليه وهى انه لما جرى ذكر البر بستين منه وكذلك قولهم
السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان
وبدرهم خبر المبتداء الثانى والجملة اعنى منوان بدرهم فى محل
الرفع بانه خبر السمن وليس فى الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء
لكنه محذوف لوجود القرينة وهى انه لما جرى ذكر السمن ثم
ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان
منه بدرهم فالجار والمجرور فى الصورة الاولى فى محل النصب
بانه حال والعامل فيه بستين وفى الصورة الثانية فى محل الرفع
بانه صفة منوان وهو الذى صحح وقوع منوان مبتداء نكرة
وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع
ظرفا نحو زيد خلفك وزيد فى الدار وح يجب تقدير العامل لان الظرف
معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك
العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او
فى الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان
يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل

هو الفعل

بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه تاويل هو الفعل وتقديره
زيد حصل فى الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل فى الظرف
واصل العمل للافعال وعلى تقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذى
كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا
الظاهر نحو زيد فى الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا
واذا كان المبتداء مشتملا الخ اعلم ان اصل المبتداء
ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه تعرض له الاشياء فتوجب
تقديمه على الخبر مع جواز تاخيره بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون
المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفى ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ومن يكرمنى
اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد
قايم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم فى اول الامر ان
الكلام من اى نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير
واما قوله خالى لانت ومن عويف خاله ينال العلاء ويكرم الاخوالا
فشاذ وقيل خالى مبتداء وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة
وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك
وانما قلنا انه يجب تقديمه على الخبر ههنا لانا لو قلنا المتاخر هو
المبتداء والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج
ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر

والتعريف صح

متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر
افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لعين ما
ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلاً للمبتداء نحو زيد قام وانما وجب تقديم
المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا يرى انه لو قيل قام زيد
لم يعلم انه فاعل قام ام مبتداء وانما قال فعلاً له لانه لو كان الخبر فعلاً
لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح
بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلاً له مفرداً
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
واذا تضمن الخبر المفرد الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له
فوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر
المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين
خبره يجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملاً على ما له صدر الكلام
لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيداً مبتداء ومن
مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتداء
الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه
يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
على المبتداء ههنا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي هو فيه الاستفهام
لا صدر كل كلام والله لقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان

ظرف فالظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة
فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد
بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه
على المبتداء الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد
ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع المبتداء النكرة مبتداء
نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء
اي يكون في المبتداء ضمير يعود اليه متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبداً
فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهي متعلق الخبر
لان الخبر بالحقيقة حصل وحاصل كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة
متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال
على الله عبده متوكل فالصواب ان يقال ولمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر
ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظاً وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور وهو على التمرة
نحو التمرة فلا يقع الاشكال ح لعدم كون الخبر ظرفاً لان الخبر متوكل ومنها
ان يكون الخبر خبراً عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في
محل الرفع بانه مبتداء وعندي مقدم عليه فهو خبره وتقديره عندي
قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء
لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي كتب

انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قايم واحتمل انها
المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها

وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتداء جاز ان يكون
اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فلما جاز الحكم على شيء واحد باحكام
كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة جاز الاخبار نحو قوله
تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتداء
والبواقي خبره   وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط الى آخره
اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره
كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث
ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما
يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا صلته
فعل او ظرف نحو الذي ياتيني فله درهم او الذي في الدار فله درهم
او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا ليتاكد مشابهتهما
للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها
ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل
دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه
لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد المبتداء سبب للخبر
وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان

نحو ما الذي ياتيني له درهم ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو
الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب
فلم يحتج الى جواب آخر   ولیت ولعل مانعان بالاتفاق اي
ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان
اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف مثلا
لا يقال ليت ولعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة
بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق
والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل لا يحتمل لا يحتمل شيئا
من الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل لا يحتمل
شيئا انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع
نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت وما ولا واعلمت وان المفتوحة
مانع بالاتفاق   والحق بعضهم ان بها اي والحق بعض
النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما وقال
الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه ووجه المانع انه كما لم يجز دخول
ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه ووجه المجوز ان ان لم تغير
معنى الجملة بل يؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك
يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع
هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم

وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم
عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المط لانه ليس بموصول
ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل الدليل على جواز دخول الفاء
على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف لان الصفة والموصوف كالشيء
الواحد فلا فرق بين ان دخل على الصفة وبين ان دخل على الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول
اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة
موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على
خبرها ليت ولعل وح يكون في قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق
نظر وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة اي وقد يحذف المبتدا
على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله
اي هو هلال والله وقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل
ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا لكن الاول
اولى والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا
ووجوبا اما جوازا فلقرينة تدل عليه مثل قولك خرجت فاذا السبع
واقف او مفاجئ ونحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه
ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فيشترط فيه احدهما وجود قرينة

تدل

تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية
حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره
في جواز حذف المبتدا والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا
الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره
محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين
لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول
وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد
لولا قد يكون خاصا وح لم تدل لولا عليه كقول الشافعي رحمه الله
فلولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب
الرماني والثاني كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او اليهما مذكور بعده الحال وافعل التفضيل مضافا الى المصدر
المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي
راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا
كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما
وضربي زيدا قائمين وانما لم يقل مضافا بدل منسوب ليدخل فيه
مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي
في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو مضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه
مفعول ضربي وخبر المبتدا محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون

خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف
الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان
وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قايما
لان الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا
لحصول الشرطين لان قايما تدل على اذا كان لدلالة الحال على الظرف
واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل
على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان
غير الخبر التزم في موضعه وهو قايما ومثال الثاني اكثر شربي السويق
ملتوتا اخطب ما يكون الامير قايما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده
اذا كان قايما وانما جعل وجوده خطيبا مبالغة اذا خطب كون الامير
اذا كان قايما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون
المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته
وكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل
والواو بمعنى مع وخبره محذوف وتقديره كل رجل وضيعته مقرونان
او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو
العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان
غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا

اوقات

اقول التقدير مضافا الى المصدر في ضيعة الوقت

وههنا

وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا مقسم به
مثل لعمرك لافعلن كذا فعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف
تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم
مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب
من قال أزيد قايم   خبر ان واخواتها هو المسند الى آخره
اعلم انه انما ذكر خبر ان مع خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل
لانه مخالف لخبر المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقديم الخبر عليه في عدم
جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظروف ومن حيث دخول ان
ههنا وعدم دخول ان فعرفه وقال هو المسند بعد دخول هذه الحروف
اي واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد
دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه ولنطبق التعريف
عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه
يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند
بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني جملة يقوم
مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا ولا يمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند هو المسند الى اسم ان او ضميره او سببه فاللام
للعهد لانه يلزم من هذا الجواب ان لا يكون قايم في قولنا ان زيدا قايم

خبر انّ وهو باطل فالاولي ان يقال خبر انّ هو خبر مبتداء في الاصل
الّا انه دخل عليه احدي اخوات انّ وكذا يقال في الكلّ اعلم انّ هذا
الاشكال وارد علي خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه

وامره كامر خبر المبتداء فكذلك اي وامر خبر انّ كامر خبر المبتداء من حيث
انّه يجوز ان يكون مفردًا او جملة والجملة يكون فعليّة واسميّة ولا بدّ
في الجملة من ضمير يعود الي المبتداء فكذلك خبر انّ والحاصل انّ حكم خبر
انّ كحكم خبر المبتداء الّا في شيء واحد وهو انّ خبر المبتداء جاز ان يكون
مقدّما علي المبتداء وخبر انّ لم يجز تقديمه علي اسم انّ لضعف عملها الّا
اذا كان الخبر ظرفًا فحينئذ يجوز تقديم الخبر علي الاسم كقوله تعالي انّ لدينا انكالا
وكقوله تعالي ثمّ انّ علينا حسابهم وانّما جاز تقديم الخبر علي اسم انّ
اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانّه ما من
اسم او فعل الّا وهو في زمان او مكان الّا نادرًا واذا كان كذلك جوّزوا
في الظروف ما لم يجوّزوا في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس

اعلم انّ لا التي لنفي الجنس يعمل عمل انّ لمشابهتها بانّ امّا لاجل انّ
انّ للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا علي انّ حملا للنقيض علي النقيض
كما حمل النظير علي النظير وامّا لاجل انّ انّ لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق
النفي فحمل لا علي انّ من حيث انّهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انّه
هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء
وخبر انّ وخبر كان وخبر ما ولا المشبّهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول

لا التي لنفي الجنس وانّما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور
وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم انّ الظريف صفة لرجل وخبره محذوف

وقد يحذف كثيرًا اي وقد يحذف خبر لا هذه كثيرًا اذا
كان الخبر عامّا كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الّا الله ولا فتي الّا علي ولا سيف الّا ذو الفقار اي لا اله موجود الّا الله

وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه
اي لا يظهرونه اذا كان عامّا لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل
افضل منك نصبوا افضل علي الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام
كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عامّا انه اذا كان خبرها ظرفا
لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال انّ مراد بني تميم
انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه انّ يقال قولنا لا رجل مثلا
اذا دلّ علي عدم حصول العام دلّ علي عدم الحصول في الدار لاستلزام
نفي العام نفي الخواص

اسم ما ولا المشبّهتين بليس اعلم
انّ ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانّهما يدخلان الاسم والفعل وكلّ
ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله
تعالي ما هذا بشرا وما هنّ امّهاتهم وانّما عملا لمشابهتهما بليس
من حيث انّ ما للنفي والدخول علي المبتداء والخبر ومشابهته ما بليس
من حيث انّ ما لنفي الحال والدخول علي المعارف والنكرات وعلي المبتداء
والخبر ودخول الباء علي خبره كما انّ ليس كذلك واذا شابه ما بليس

خرج جميع هذه الاشياء والطبوع التوبيف عليه مثاله لا غلام رجل
ظريف فيها فظريف هو المسند
بعد دخول لا صح

بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند
اليه شامل للمبتدا واسمي كان واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس
وبقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه
بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما
لليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي الخبر والدخول على المبتدا
والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها
كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ
اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على علم النصب
وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة
عن ما وهو مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ بالمفعول
المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه
الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا
مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به
ومعه وفيه وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه

اي المفعول

اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم
احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني
في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان
يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب فقط واياما
كان فلا حاجة الى لفظة الاسم في حد المطلق اما اذا كان المراد لفظه
فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب
واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم
وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب المذكور نظر من وجهين احدهما ان
زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل الضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني
تاكيد للاول واما الثاني فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظة ضرب
الثاني انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه
فعله فاعل لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه التصحيح ان المراد
بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول
مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان
معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولا مطلقا
قوله ما فعله فاعل فعل احتراز عما لم يفعله فاعل فعل مثل ضربت زيدا
فانه ليس بمفعول وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام

لان زيدا لم يفعله

فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول لانه ما فعله فاعل
فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع
ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي مفعول مطلق وان صدق
عليه انه ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكنه
لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في
قولنا خلق الله العالم مفعولا مطلقا بالتفسير المذكور لان العالم في قولنا
خلق الله العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق هو الحدث
والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بمصدر بل العالم محدث والمراد
بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل
ويحه وويسه فان ويحه وويسه وامثالهما مما رفض افعالهما والمراد
بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا
ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير
لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية للآلة الشيء باسم
الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبيهه واعلم انه
لو زاد عليه قيد آخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي
لانه مفعول له لا يشكل باكرامي في قولنا اكرمت زيدا لاكرامي عمروا
فانه يصدق على اكرامي المذكور الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا
بل مفعولا له لانا نقول اذا كان المراد الجار والمجرور فلا نسلم انه

يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم انه لا
يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون ههنا كذلك لمقارنة حرف الجر اياه واخراجه
عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة **قوله**
ويكون للتاكيد والتنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زايدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للتنوع
والهيئة نحو جلست جلوسا جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم خاص
نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا اي
ضربا وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير
او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضرب
وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة
بفتح الجيم **قوله** فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول
المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة
وانتفاء الكسرة لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها
ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والتنوع لامكانهما فيهما
لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنية واذا اجتمع المرات
امكن جمعه واذا كان للتنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا
اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات
لكثرة الافراد والانواع **قوله** وقد يكون بغير لفظه اي

عدده

لتكثير الافراد والانواع

يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى
الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا **قوله**
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم عن السفر خير مقدم
اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني
وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور
على سماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان تذكر ضابطة
عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن
ان تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل
في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال
الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى اخره
اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم
واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب
ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو
حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف
عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض **قوله**
وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
في مواضع منها ما وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع

المفعول

المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا
عن ذلك الاسم **قوله** ومنها ما وقع مثبتا احتراز عن ان
يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا بجواز استعمال
الفعل معه **قوله** بعد نفي احتراز عن ان يقع مثبتا بعد غير نفي
نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا الباب **قوله** او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت وقع بعد معنى النفي وان لم يكن بعد
نفي لان تقديره ما انت الا سيرا **قوله** داخل على اسم احتراز به
عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا
سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور **قوله** لا يكون خبرا عنه
اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز به عن ان وقع مثبتا
بعد نفي داخل على اسم لكن المفعول المطلق خبر عن ذلك الاسم نحو ما سيري
الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه يصلح ان يكون خبرا
عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل **قوله** او وقع مكررا
اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا
وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض
بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا لان دكا دكا لا يصلح
ان يكون خبرا لارض فلولا هذا القبيل يدخل دكت الارض في حد المفعول

ل

سير آمد

المطلق فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو داخل
على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير
البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما
اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبر المبتداء
على ضربين احدهما انه فعل للمبتداء كالمثال الاول والثاني ان فعله
مشبه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد نفي
داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت وقوله وزيد سيرا
فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه
ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اي ومن المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة وقوله تفصيلا احترز به عن ان يقع اثر مضمون
جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا
فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة
احترز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد
او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل اثرها مثال الاول زيد يسافر سفرا
قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد ليسافر سفره القريب وسفره البعيد
وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل
الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا

وفداء

وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله
فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن والفداء و
الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون
فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ
صراخ الثكلى اي من المواضع التي يجب الحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق وفيه للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم
فقوله للتشبيه احترز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احترز
به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن
علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد
زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل
العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج
ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن بعد جملة احترز به عن ان يقع
بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة
على اسم بمعناه احترز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة
على اسم بمعناه نحو مررت فاذا له ضرب صوت حمار وصاحبه
احترز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه

لكن لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم
ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت
بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى
تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا ويسمى
توكيدا لنفسه اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق
فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا
وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له على الف درهم اعترافا
فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم ولا احتمال لتلك
الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم
توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون جملة التي هو عين الاعتراف فهو تاكيد
لنفسه ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو
زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اي من المواضع التي يجب حذف

الفعل

الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان
يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا
يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا
وقع مضمون جملة وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال
ان يكون قولنا زيد قائم حقا غير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه والله اعلم
انه في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق
ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها
احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه توكيد مضمون الجملة
وهو غيره وللقائل ان يقول ان مسافرته في قولنا زيد يسافر مسافرة
وقع مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل
ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه
ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا محتمل غيره ومسافرة
في قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد يسافر لا تاكيد
مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا
لنفسه والثاني تاكيدا لغيره وما قدرته ومسافرته في قولنا زيد يسافر مسافرة
مضمون الجملة التي هي زيد يسافر لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين
لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيد المضمون الجملة وح لا يكون الجواب
جوابا للاشكال الاول لانا نقول لا نسلم انها للتاكيد بل للنوع كضرب

الابهر في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للتنوع كان فيه معنى
التاكيد فكان تاكيد مضمون جملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا تاكيد
مضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومغايرته ليست كذلك
والمراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومغايرته لم يذكر لغرض التاكيد
بل لغرض التنوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا
لمضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لا
ختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدم
وباسم هو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره   ومنها ما وقع مثنى
نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي تجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو
لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اجبت
اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد طاعة وانما قلنا للتكثير احترازا
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة
بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع
الفعل تعلقه بشيء ولا يتعقل ذلك الفعل الا بعد تعقل ذلك الشيء
ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس
لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام وللقائل ان يقول لا نسلم
ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل يدل بهيئته على الزمان

صوف

فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك
ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام وللقائل ان
يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف
على تعلقه وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء
غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام وللقائل ان يقول ان
التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق
عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا ويمكن ان
يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما
يلزم ان لو لم يعمل في ضميره او متعلقه   وقد يتقدم على
الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل
اقوى في العمل يعمل متقدما ومؤخرا نحو زيدا ضربت وانما قال وقد
يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه
عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر
المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله
الاسم نحو هذا زيدا ضارب   وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت

الفعل صح

وأمّا الحذف على سبيل الوجوب ففي أربعة أبواب الأول سماعي أي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن السماع وهو مثل قولهم امرءًا ونفسه أي اترك امرءًا ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن أن يحمل على انتهوا عن خير لكم لأنّ الأمر بالانتهاء عن الخير كالأمر بالشرّ ولا يجوز نصب خيرا بانتهوا لكونه لازما وهذا مذهب سيبويه فقال الكسائي إنّما نصب خيرا لأنّه خبر كان أي يكون الانتهاء خيرا لكم وقال الفرّاء إنّه صفة موصوف محذوف تقديره انتهوا انتهاءً خيرا لكم وقولهم أهلا وسهلا أي أتيت مكانا مأهولا أي معمورا وأتيت مكانا سهلا دون حزن والثاني المنادي وهو المطلوب إقباله بحرف نائب إلى آخره أي الباب الثاني من الأربعة التي تجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادي وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا فقوله المطلوب إقباله شامل لغير المنادي نحو اطلب إقبال زيد فلمّا قال بحرف نائب مناب أدعو لفظا خرج مثل اطلب إقبال زيد وقوله لفظا نحو يا زيد فإنّ يا قائم مقام أدعو لفظا لأنّ أصل يا زيد أدعو زيدا وإنّما وجب حذف الفعل وأقيم مقامه لتدلّ على الإنشاء وللتحقيق أو تقديرا مثل يوسف أعرض أي يا يوسف أعرض فيا نائب مناب أدعو تقديرا وإنّما وجب حذف الفعل ههنا لأنّ حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب

والمنوب هذا إذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز أيضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلّا يلتبس بالإخبار **قوله** ويبنى على ما يرفع به إلى آخره أي ويبنى المنادي إذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به إن كان معربا قبل النداء سواء كان إعرابه لفظا أو تقديرا فيبنى على الضمّ لفظا أو تقديرا إذا كان إعرابه بالضمّ لفظا أو تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الألف إن كان رفعه بالألف نحو يا زيدان وعلى الواو إن كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال ويبنى على ما يرفع به أو يبنى على ما كان عليه من حركة أو سكون لكان أصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لأنّ المراد من قوله يبنى على ما يرفع به بناء المنادي بسبب حرف النداء ويدلّ عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل هذا وهؤلاء كذلك وإنّما أورد يا زيد ويا رجل كليهما لأنّ الأول معرفة قبل النداء أيضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وإنّما بني هذا الضمّ مع أنّ أصله أن يكون معربا منصوبا لأنّه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وإنّما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وإنّما بني على الضمّ لأنّه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادي المضاف إلى ياء المتكلّم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادي المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض

اللغات نحو يا غلام **قوله** ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد
وانما يخفض المنادي اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين
لانه ح معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه
مركب لانضمامه مع حرف الجر **قوله** ويفتح لالحاق الفها ولا لام
مثل يا زيداه اي ويفتح المنادي المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة
به وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام
يخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا
ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء ح للوقف فيقال يا زيداه
قوله وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا اي وينصب
ما سواهما المنادي المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا وتقديرا ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله و
المشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا
لغير معين وانما وجب نصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا بها
في الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادي المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما عدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم
ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى
المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان

العلام

الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما **قوله** وتوابع المنادى المبني المفردة
من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه
ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل اي وتوابع
المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع
على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احترز به عن المنادى المعرب
نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احترز به عن التوابع
المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب والمنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع
دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه
قد جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك بل حكمه حكم المنادى
المستقل كما سيجي ومثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة
يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال
اوبي معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني
وتنصب حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب
ان لا يجوز فيها الا النصب لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع على محله فلا
يقال مضى امس الدابر مبني بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني

جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهته حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العوض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين هكذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا لان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ

في قوله

في قوله يرفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لكان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين كالظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه ومحله وينصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع انه له محلا آخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس **قوله** والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون تابعا لمحله **قوله** وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو اي اذا كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل

لا تنزع يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق اي ابو العباس فانه يختار النصب كابي عمرو ولانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله ومحله منصوب لانه مفعول به وللقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينتصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواب بالله **قوله** من اجلك يا التي تيمت قلبي ويدل عليه اي على ان الاعتبار عندهم في اللام صورة لام التعريف جواز يا زيد ويا هند او امتناع يا الرجل مع كون لام التعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان

المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس بمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه يعاقب الاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار في الرجل فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرناه اولا لبعض المخالفة **قوله** والمضافة تنصب عطف على قوله المفردة وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة حقيقة لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب بعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج عنه نحو يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف لمنادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه وحكمه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب سواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين

موقفين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما
الا النصب تقول في البدل والمنادى المفرد يا زيد اخاك ويا
زيد بشر وتقول في البدل والمنادى المضاف نحو يا عبد الله اخا عمرو
ويا عبد الله زيد وتقول في العطف مفردا او مضافا والمنادى
المفرد نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف
والمنادى مضاف نحو يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو
وتقول في العطف والمنادى مفرد نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك
وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما
في البدل فلانه تنكير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام
حرف النداء **قوله** والعلم الموصوف مضافا الى علم آخر
يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن او لابن
مضافا الى العلم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح
لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون
مبنيا على الضم والابن صفة له فيكون منصوبا ويعلم جوازه من
قوله ويختار فتحه واما اختيار الثاني فلانه ح اشد امتزاج الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين
نحو خمسة عشر وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما
يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام

الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا
غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول علمين
يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرناه وان كان احد الباقية لم يجز
فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من
شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على
الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ دون المعنى لانه منون و
التنوين افادة التنكير لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما يقع
في المسميات دون الاسامي **قوله** واذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل اي اذا نودي الاسم
المعرف بلام التعريف نحو يا الرجل مثلا يوصل في ندائه الى الاسم المبهم
نحو هذا واي وغير ذلك فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا
ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل هو الهاء في يا ايها الرجل
يعني للتنبيه لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايهذا الرجل ثم لقائل ان
يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم
جنس فيه اللام لا الى مبهم لانه يحصل التوصل بالنداء مثل الرجل بواحد
منهما ولا حاجة الى الآخر وقيل انما احتيج الى التوصل بالمبهم في ندائه
لكراهتهم اجتماع اللام التعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو
اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا
حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ

والتنزموا رفع الرجل لانه مقصود بالنداء وتوابعه لانها
توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم
مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة
تابعا للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على
انه هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب ان يكون تابعة
للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف
وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه
نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع
متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال ان يجعله بدلا منه اي كانك قلت
يا ايها الرجل يا ذا المال جاز الرفع والنصب يعلم ذلك من قوله وتوابعه
اي وتوابع الرجل وكذلك الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت
ذا المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته
تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب يعلم ذلك من قوله وتوابعه
اي وتوابع الرجل وان جعلت الظريف تابعا ايضا في يا هذا الرجل
جاز الرفع والنصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء
الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد
فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا في هذا الرجل
وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال

انتم

انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف
باللام لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار
الله ثم ادغم اللام في اللام فقالوا الله فخم للتعظيم فوجب ان يقال يا
ايها الله لكنه لا يقال ذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقول انما يقال
يا الله ولا يقال يا ايها الله انما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف
بل هو عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة في اله واما لعدم الاذن الشرعي
في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى ولك في مثل يا تيم
تيم عدي النصب والضم اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظ مضافا
الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر
الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر
لانه منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك نصب الثاني اما ضم
الاول فظاهر لانه اما منادى مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك
نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى مضافا حرف ندائه محذوف واما
تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي
المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول
لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب لم يقل الضم والفتح
لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا والمضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما اي المنادى

المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء
وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا غلاما بقلب الياء تخفيفا وبالهاء وقفا يا ابي
ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء اي ويجوز
الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق
بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي الخ يعني اذا كان
المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء
المنادى المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت
بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت
بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض
الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو
اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز
ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام
المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن
امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه
آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما

يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

جاز

جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة
التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى
ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي
او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف
اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم
لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما وترخيم المنادى
اي وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير
المنادى جائز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعدنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب وهو حذف في آخره تخفيفا اي وترخيم المنادى
حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى لا لعلة اخرى
وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما
زايدا على الثلاثة واما بتاء التانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون
مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم
آخر المضاف لم يكن الترخيم لان آخر المضاف اليه تتمة الاول بمعنى
ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه
ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا يغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على

ثة

ثلثة احرف واما بناء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا
حذف عنه التثني واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في
نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بناء التانيث فلا يشترط
فيه ان يكون علما وان يكون زيدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف
منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حرف
تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب
حذفها لمجرد التخفيف اعلم ان سيبويه يشترط في ترخيمه على لغة من
يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه
فلا يقال في ترخيم جيبة اذا كان صفة يا جيب اقبلي لحصول الالتباس
لجواز تانيث فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس اذا كان علما فلا
يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في العلم حملا على
المغني فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحد كاسماء
ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان
اعلم ان بهذا اشارة الى ما يحذف من المنادي الترخيم فانه قد يحذف
له حرفان فان كان في آخر الاسم وقد يحذف له حرف واحد اما
الاول فهو انه قد يحذف له حرفان فان كان في آخر الاسم زايدتان
في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء
وحمراء والالف والنون زايدتان نحو سكران ومروان او ياء
النسبة نحو كوفي وبجري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين

وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط
ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترز به عن مثل يدين ودمين وكذلك
يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم
اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء
فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف
علة زائدة وحرف العلة الزايد اولى بالحذف مع انه لا يلزم الاجحاف
في الكلمة لحذفهما لانهما تبقى على ثلثة احرف بعد حذفهما وانما قال وهو
اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه
لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو
لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمى
اي يا لميس فتحذف السين وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زايد
من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور
وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا بانبات
الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل
بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذا اصله مختير او مختير وكذلك مستميل
ومستمال واعلم انه لو قال وقبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة
المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت
الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو

استمالت
دل خوش دادن

بهمزة فعلي الاول وهو اختيار المصنف مما في آخره زايدتان وعلي الثاني
ما في آخره زايدتان حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى
مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير للترخيم لان الاسم
الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم
~~لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث~~ فكذلك يحذف الاسم الاخير له ههنا
قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر
اي غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير فحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ
الاصل ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف فيه وهو
في حكم الثابت عند الاكثر ويقال يا حار ويا ثمو ويا كرو اي المحذوف المرخم
يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد في قول القائل
يا حار يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من
المحذف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
بالفتح **قوله** وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كري
اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه
ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال
يا ثمي لان اصله يا ثمود لما يحذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان
في آخره واو وقبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو

فان

٥٧

فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة وصار ادل ويقال
في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا الا انه حذف منه الالف
والنون بقي يا كرو ووقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب
قلبها الفا لما ثبت في كلامهم بهذه القاعدة **قوله** وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا اعلم ان
العرب استعملوا صيغة النداء اي حرف النداء وهو يا فقط في المندوب
مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة
النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهته المنادى المندوب في حيث التخصيص
لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون
نصا على الندبة **قوله** وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان اذا كان اذا
كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب وان كان مضافا فمنصوب
فكذلك المنادى الا ان المندوب لا يصح نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك
حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا
وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما جرى
مجريه في صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء **قوله**
ولك زيادة الالف اي ولك زيادة الالف وما يقوم مقامه في
المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا ان المندوب

اذا كان مضافا او موصولا الحق آخر المضاف اليه والصلة لا الالف

قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكوه اي فان خفت عن الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركته او مجانسا له فيقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه

قوله ولك زيادة الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه ووا غلامكيه ووا غلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزاد لبيان هذه الحروف

قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معرفة فلا يقال وارجلاه واما قولهم وآمن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب

الا العلم

قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدلال الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاء في زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير مندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست بجملة وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه فانه يجوز سكوت عن الصفة فيقال زيد ولا يذكر الطويل وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف

قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب مثل يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال نداءه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما

مشابهتين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحدة من العلم والمضاف اي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يجز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل واطرق كرا هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم عنه لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم في غير العلم قوله وقد يحذف المنادي لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادي اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الباب الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر وهو غير جائز قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه الخ قوله

كل اسم هو المقصود لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قايم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ان زيدا المحبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل غير قوله بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول يشبه الفعل كما يجي في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسلط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته وما زيد ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله وكذلك ما بعد النفي واحترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارة عن الاحترازين فهو ان يقال قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين الاحترازين فهو ان يقال لو سلط عليه هو او مناسبه بحيث يصح تسليط الفعل او مناسبه عليه لنصبه ان لم يمنع مانع لكان اولى

ويعلم منه انّه لايجوز نصب يد في زيد ضاربه ابوه لانّ اسم الفاعل
لايعمل عمل الفعل عند البصريين الّا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة
او حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه ولازم
معناه ليدخل فيه مثل زيدًا مررت به او حُبِسْتُ عليه فانّ زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه
وهو جاوزت اولازمت لو سُلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر من الصور
الاربع وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت
زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لانّ ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته
وتقدير الرابع لابست اولازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه
ملازمته وملابسته له والحاصل انّه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر
قدّر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل لمعنى الفعل المفسر قدّر وان لم يمكن
قدّر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور
ما اضمر عامله خبر كان لانّ زيدا في قولنا زيدًا كنتُ اياه يصدق
عليه الحدّ المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لانّ ما اضمر عامله اعم من
المفعول به مع انّه قسم من اقسام المفعول به مع انّه خبر كان ليس مفعولا به
ويمكن ان يجاب عنه بانا لانسلم انّه يلزم منه ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله اعم من ان يكون المفعول به مع انّه ما اضمر عامله قسم من اقسامه
لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه ولانّ المراد بالاسم

زيدا حبست عليه
وهو فيما اشتغل الفعل بضميره بحرف الجر

زيدا ضربت غلامه
وهو فيما اشتغل الفعل بمتعلقه

زيدا مررت به
وهو فيما اشتغل الفعل بضميره بحرف الجر

زيدا ضربته
وهو فيما اشتغل الفعل بضميره بنفسه

في قوله

في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانّه قال كل اسم مفعول به بعده فعل
ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانّه لمّا قسّم بها مفعول به فلم يحتج الى ذكره
ويختار الرفع بالابتداء اي ويختار رفع الاسم الّذي بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف
الرفع اي عند عدم قرينة النصب الّتي يكون النصب معها مساويا للرفع
او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فانّ النصب والرفع جائزان فيه
لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لانّه مقتضي للحذف والرفع ليس كذلك
وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب اذا كان قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب المختار واما غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فقد
ضربته فانّه لولا اما لكان النصب هو المختار لانّه على تقدير النصب كان
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف
الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود
اما كان الرفع هو المختار لانّ اما لايقع الفعل بعدها الّا نادرا فالرفع
اولى من النصب لانّه جازم ولا يقدر فعل واذا كان كذلك تعارض
الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام
النصب لان تقديره فالنصب نحو ضربت عمرو واضربت نحو الحذف
وانّما قال اما مع غير الطلب لانّ اما لو كان مع الطلب لكان النصب
هو المختار نحو ضربت عمروا واما زيدا فاكرمه لانّه على تقدير الرفع
كان الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لانّ الخبر يحتمل الصدق والكذب

والمراد من الطلب الامر

والطلب لا يحتمل الصدق ولا الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل الناصب له سايغ وحذف الفعل وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما
كثير ووقوع الطلب خبر المبتداء وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة
نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية يعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح
الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية
على جملة فعلية   ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى
نحو جاءني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة
فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على
جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب   وبعد حرف النفي
اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا
ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على
الاسم وعلى تقدير النصب على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف
من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام
احترازا عن اسم الاستفهام نحو من وما لعدم ترتب هذا الحكم على الاسم الاستفهام
واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب

بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس
حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير
النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع
كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية وعلى تقدير
اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث
عليها لمشابهتها اياها في وقوع الجملة بعدهما ولانها يستعمل ايضا
للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع
هو المختار بعدها   وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب
اذا كان بعده امر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير
الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز
على تاويل بعيد وهو ان يقال تقديره زيد مقول في حقه اضربه ولا
تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير
غير بعيد   وعند لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع
ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل
ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد
الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية
خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا في الآية فاذا رفع كل شيء احتمل

ان يكون كل شيءٍ مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيءٍ وح يفيد معنى مقصوداً من الآية واحتمل ان يكون كل شيءٍ مبتداء وخلقناه في محل الجر بانه صفة الشيءِ وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيءٍ وح لم يفد معنى مقصوداً من الآية لان معناه ح ان محل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصاً فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل يكون محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة ويستوى الامران في مثل زيد قام وعمروا اكرمته ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمروا اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي جملة الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي جملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي جملة الكبرى ونصب عمروا على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي جملة الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقديره في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه

ويجب

ويجب النصب اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التخصيص نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتخصيص واجبة الدخول على الفعل لفظاً او تقديراً كما يجيء وههنا لما لم يمكن داخلة على الفعل لفظاً وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب له فوجب النصب اعلم ان المراد بحروف الشرط ان ولو دون اما وليس مثل زيد ذهب به منه اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتضي فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة بعده خبره وكذلك كل شيءٍ فعلوه في الزبر قوله تعالى وكل شيءٍ فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه من حيث المعنى لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيءٍ في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيءٍ او متعلقا بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيءٍ مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيءٍ مبتداء وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر

النصب صح

بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتقديره
كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها
من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة
اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية
مبتداء والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتداء وانما
ادخل الفاء على خبر المبتداء لان الالف واللام في الزانية والزاني
بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل
ان المبتداء اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء
على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتداء
على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب
لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية
مبتداء على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم
وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله تعالى
فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان الجملة الاولى وح لم يكن من هذا
الباب لان قوله تعالى فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل
لكونه في جملة اخرى وقوله والا فالمختار النصب اي وان لم
يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه لكان المختار النصب
كما في القراءة الشاذة لان ما اضمر عامله على شريطة التفسير موافق

اي هو الظاهر
لانه من باب ما اضمر الخ
قرينه

٦٢

قرينة النصب المختار وهو الطلب كما مر اعني الامر — الرابع
التحذير ش اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب
حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول متناول
لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق
يخرج عنه مثل فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس
بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز
به عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتق فانه معمول بتقدير اتق لكنه لا تحذيرا
مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه مكررا
ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق وان لم يكن معمولا بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا وقوله او ذكر
معطوف على فعل ناصب تحذيرا تقديره وما هو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا
مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى
تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف العامل لعدم الفرصة بتلفظ الفعل
ووجود القرينة الدالة فيه ومثاله واياك والاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق كما ذكرنا فاستغني
عن النفس لعدم موجب للاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى ضمير المنفصل للضرورة
فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اي اتق نفسك

انت تعرض للحذف والحذف ان تتعرض نفسك والحذف ضرب الارنب
بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان
تحذف لجواز حذفين وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير
اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع
حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جايز لامتناع حذف حرف الجر
من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى
انك تقول اخذت من زيد درهما ولا يقول اخذت زيدا وتقول في
اخترت من الرجال زيدا ولا تقول اخترت الرجال زيدا وتقول الا
اذا التسع فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة
ذلك الحرف وكقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله
ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفه العرب حرف الجر منه
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه متناول لمثل قولنا
يوم الجمعة طيب لان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه
وان فعل فيه لكنه ما فعل فيه مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا
او تقديرا من زمان او مكان اشارة الى اقسام
المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاءهما وما تركب منهما
والمكان ما يشغله الجسم وشرط نصبه تقدير في اي

وشرط

وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة
امتنع نصبه والتزم كونه مجرورا في ملفوظة باعرابين مختلفين لفظا في
حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما
صريحا ولم يكن مفعول فيه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك
اي وظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير في لدلالة
الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب
ظرف الزمان مبهما كان او معينا وظرف المكان ان كان مبهما قبل
ذلك والا لم يقبل اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست
خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة
الفعل عليه وبيان ذلك لان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل
على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب
مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل ظروف الزمان النصب بتقدير
في ولم تقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما وفسّر
المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فقال المبهم فسّر
وقال المكان المبهم هو الجهات الستة وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين
والشمال وما في معناه وحمل عليه عند ولدى لشبههما لابهامها
اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات
الستة من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم
يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست

باجهات الستة اه لما كان ظرف المكان
المبهم صح

عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك ولفظ مكان

لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه

معينا لكثرة استعماله ولانه مبهم كالجهات الست ولكثرة الامكنة اعلم

ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم

انه مكان له اسم تسميته وبه بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية

ذلك المكان بالخلف انما هي كون الخلف في جهته وغير داخل في مسماه والمكان

المعين مكان له اسم تسميته وبه بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان

تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماه

وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح اي وحمل على

المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة كقولك دخلت الدار

على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت

الدار خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون

من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول

وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو

خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما

وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة

لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة وعلى شريطة

التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما مر في المفعول به

بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع نحو يوم الجمعة صمته ويجوز

الرفع

65

الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة

صمته اولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه صمه ويتساوي

الامران في يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب

في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت فيه وهلا زيدا ضربته صمته

المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا

وقعدت جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله ما فعل لاجله فعل

متناول لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله

فعل من الضرب والشتم وغيرهما وانما قال مذكور خرج عنه مثله لانه

لم يفعل لاجله فعل مذكور ومثاله ضربته تاديبا فان التاديب فعل

لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت عن الحرب جبنا

فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور

ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ههنا فالمفعول له

علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد

يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون

نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج

ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج اي التاديب

والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان

التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير

لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا وهو ضعيف

لانّ المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه
العلية وشرط نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له
ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لانّ اللام لو كانت ملفوظة لكان
مجرورًا فلم يمكن نصبه مع الجرّ ولو لم يكن مقدرة ولم يفهم منه العلية
التى هى شرط المفعول له وانّما يجوز حذفها اذا كان فعلًا
لفاعل الفعل المعلّل ومقارنًا له فى الوجود اى انّما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا
لفاعل الفعل المعلّل اى يكون فعلا لفاعل فعل معلّل ذلك الفعل به
وكما كان الضرب فى المثال المذكور فعلا للمتكلّم كذلك التأديب
فعل المتكلّم لا يقال انّه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
فانّ خوفا وطمعا مفعول له مع انّه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلّل
لانّه تعالى منزّه عن الخوف والطمع لانّا نقول لا نسلّم انّه مفعول له
بل انّه حال عن مفعول يريكم سلّمنا انّه مفعول له لكن على تقدير
حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى
الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون للاخافة والاطماع
فعلا له والثانى ان يكون المفعول له مقارنا للفعل فى
الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارنا للضرب فلو
انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا
فعلا لفاعل الفعل المعلّل سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن

ولم يفهم

او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياى او لم يكن مقارنا
للفعل فى الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك امس ولم يكن فعلًا
لفاعل الفعل المعلّل ولم يكن مقارنا للفعل فى الوجود نحو جئتك
اليوم لاكرامك لى امس لم يجز حذف اللام وانّما اشترط فى جواز حذف
اللام حصول شرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذى من لفظ الفعل
من حيث كلّ واحد منهما فعلا للفاعل ومقارنا فى الوجود متّصفين
بهذا الشرطين فلمّا شابه المصدر تعدّى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدّى
الى المصدر ولانّه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انّه علّة حاملة
للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انّما انّه اذا لم يحصل
الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز اثبات اللام مع حصول
الشرطين لكن ينبغى ان يعلم انّ اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل
غير جائز لانّه ح يشبه الحال والتمييز فينبغى ان يكون منصوبا لتأكيد المشابهة
فاذا دخل اللام عليه صار مجرورًا ولقائل ان يقول انّ الامر الاول ليس
بشرط فانّ الجبن فى المثال المذكور منصوب مع انّه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلّل لانّه لا اختيار فيه وجوابه انّا لا نسلّم ذلك لانّ
الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه
ان لا يكون فعلا له لانّ الفعل قسمان اختيارىّ وطبيعى فانّ الثانى
متحقق ههنا المفعول معه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل لفظا او معنى قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور

بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله المصاحبة معمول فعل
احترز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوك او يكون معمول
فعل لكن لا المصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض
الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمروا ليس مفعولا معه
لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه
تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان
ذكر مع مكررا وقوله لفظا او معنا تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل
جئت انا وزيدا وزيد وان لم يجز العطف فتعين النصب مثل جئت
وزيدا فان كان معنى وجاز العطف تعين الجر مثل ما لزيد وعمرو والا
تعين النصب مثل ما لك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما تصنع
اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او لا يكون
والمراد من الفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط
منه معنى الفعل فان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف عليه او لا يجوز
فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا للتاكيد
ضمير المرفوع المتصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا فانه
جاز العطف مع انه لم يجز الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز

العطف

جواز العطف وعدمه فههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك
والذي يدل عليه قوله عقب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر
بوجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز
النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاخير ان التردد يدار
في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان
فان قيل انما حد المفعول معه لينتصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب
والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن
ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي
يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا لما بين في
غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم ما
ذكرتم ومن ترديده في الكتاب ان عمروا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد
وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم
يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما
لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير
تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو
من ان يجوز العطف عليه او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف
لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف

على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا وجب واذا
امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه للفعل لان التقدير
ما تصنع وعمرا وانما اورد بمثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع
حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم
الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به نحو جاءني زيد
راكبا وهيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل
والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء
كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل
او المفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان
الراكب يبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا ومفعولا به ونحو القهقرى
في رجع القهقرى لانها لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد
المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها
فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل جئت انا وزيدا راكبين مع ان
زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى
لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال
يكون جملة والجملة لا يكون اسما ولا ينتقض الحد بقوله تعالى
واتبع ملة ابرهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابرهيم وهو مضاف اليه
لانه لو قال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به او متعلق احدهما
لكان اولى ليدخل فيه مثل جاءني زيد راكبا غلامه

لفظا

لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا قايما وهذا زيد قائما وزيد في الدار قايما
اي الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا وفاعل معنى وكذلك
المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا ومفعول معنى مثال
الفاعل لفظا والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل ان
يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد
او زيدا مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما
حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتداء لكنه فاعل معنى لانه فاعل
حصل او حاصل الذي هو المحذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى
قوله هذا زيد قايما فقايما حال عن زيد وهو مفعول معنى قوله تعالى هذا
بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي
او اشير الى بعلي شيخا وكذلك هذا زيد قائما فقايما منصوب بانه حال
من زيد وزيد مفعول به معنى وتقديره انبه عليه او اشير اليه قايما ولقائل
ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس
بذي الحال واللازم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل
في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي في الدار في المثال الاول
ومعنى التنبيه والاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز في كلامهم
واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذي الحال على بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه وانما

وانما اطلق ذا الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى وعاملها الفعل او شبهه او معناه

اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبهه فعل نحو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمروا قايما واما معنى الفعل وهو الذي يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسم الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما ان جعلت العامل معنى الها في التنبيه جاز تقديمه على ذا دون الها وان جعلت العامل فيه معنى ذا لم يجز تقديمه على ذا والها قوله وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة غالبا اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لانه جاز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الها في وشرطها ان يكون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال المقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال

معرفة احتياج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها الجمال تعترك العراك ومررت بنفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية بالمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا وان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديمها على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخره لالتبس بالصفة في قولنا ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فتقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي ولا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي ويجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم كل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع بالظروف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود المناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظروف ولكونهما فضلة في الكلام مع اصالتهما في هذا

الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم
يكن مانع امّا اذا كان مانع فلا يتقدّم عليه امّا الفعل فبان كان دخل
عليه ان او ما المصدريّتان وامّا شابهته فبان كان مصدرًا او اسمي
الفاعل والمفعول المعرّفين بلام التّعريف او الصّفة المشبهة لانّها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدّم ما في حيّزها عليها ولضعف الصّفة المشبّهة
في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو وامّا اذا كان بالواو فلا يتقدّم
على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لباب الواو وهو العطف كما روعي
في المفعول معه ولا على المجرور في الاصحّ اي لا يتقدّم الحال
على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصحّ فلا يقال مرّ زيد راكبة بهند
لانّ الحال تابع لصاحب الحال والتّابع لا يقع الاحيث يصحّ وقوع
المتبوع والمجرور لا يتقدّم على الجارّ فكذلك الحال لا يتقدّم عليه وانّما
قال على الاصحّ لانّ الكوفيّين جوّزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور
كقول الشّاعر اذا المرء اعيته السّيادة ناشيا فطلبها كهلا عليه شديد
وكلّ ما دلّ على هيئة صحّ ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب
منه رطبا اي كلّ ما دلّ على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقّا
او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب
منه حال كونه رطبا فالبسر والرّطب حالان مع انّهما ليسا بمشتقّين
لكونهما دالّين على الهيئة والصّفة والعامل في رطبا اطيب بالاتّفاق

وفي بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسيّ هو هذا اي اسم الاشارة
او حرف التّنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التّفضيل وامتناع تقدّم
معمول اسم التّفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنّف الكتاب هو اطيب
وجوّز عمل افعل التّفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا مع انّ العامل في بسرا هو اسم التّفضيل بالاتّفاق
ويكون جملة خبريّة اي ويكون الحال جملة خبريّة كما تكون مفردا لانّ الحال
خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما انّ الاخبار عن الشّيء بالمفرد يجوز فكذلك
بالجملة يجوز وانّما قال جملة خبريّة اي محتملة للصّدق والكذب لانّ الحال
خبر فيجب ان يكون محتملة للصّدق والكذب فلا بدّ ان يكون في هذه الجملة
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضّمير او الواو فالاسميّة
بالواو والضّمير او بالواو او بالضّمير على ضعف والمضارع المثبت بالضّمير
وحده وما سواهما بالواو والضّمير او باحدهما اي الجملة الّتي يقع حالا
امّا ان يكون اسميّة او فعليّة والفعليّة امّا ان يكون فعلها مضارعًا
منفيّا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيّا فهذه خمس جمل والاول اعني
الاسميّة بالواو والضّمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسميّة حالا مع الواو والضّمير او بالواو وحده نحو جئتك والشّمس
طالعة او بالضّمير وحده على ضعف لعدم العلم من اوّل الامر بكونها حالًا
بخلاف الاوّلين لوجود الواو في اوّلهما نحو كلّمته فوه الى فيّ فقولنا
فوه الى فيّ حالا مع الضّمير وحده والثّانية وهي ان يكون فعلها مضارعًا

نبتنا بالضمير وحده لمشابهة اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل
نحو جاءني زيد يركب فيركب مع فاعله جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر
في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت
او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت
الشمس وما طلعت الشمس وبالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب
وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة
اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء
والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال
ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة
قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد
الماضي بالمثبت لانه لو كانت منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة
لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى
الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بل امتنع قد عليه لاقتضاء
حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي
بخلاف الثبوت فانه يحتاج الى فاعل في استمراره ومبتغ
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا اي يجوز حذف
عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء
ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا

قوله

ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه اي
ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينفك
ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول
زيد ابوك عطوفا لان الاب لا ينفك عن العطف ما دام موجودا غالبا
وانما وجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له
فاستغني به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت او حق
فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول به او عن الفاعل
وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي
وشرط هذه الحال ان يكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة
اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها
واجب الحذف لكنه جائز الحذف التمييز ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة
الذي يرفع المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام
احتراز به عما لم يرفع الابهام ~~لغير المستقر كالصفة~~ فانه لا يكون مميزا
وقوله المستقر احتراز به عما يرفع الابهام لغير المستقر كالصفة نحو رايت
عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام
غير المستقر في العين لان العين في الاصل لم يوضع مبهمة بل حصل
الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قوله عن ذات احتراز
به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة نحو الحال كقولنا

مطلب التمييز

جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة
لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في الصفة المجي قوله مذكورة او مقدرة
تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت
بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة   فالاول
عن مفرد   مقدار غالبا واما في العدد مثل عشرون درهما وسياتي واما
في غيره مثل رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها
زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة وهو التمييز
عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز عن المفرد الابهام عن نفسه
سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك
المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار وهو الغالب اما في نحو عشرون درهما
وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير عدد
وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما متحمل لها نحو على التمرة مثلها زبدا
واما كيل نحو قفيزان برا   فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع به ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز
جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت
والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال
زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد في جنسه

لعدم

لعدم دلالته عليها فيقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال
زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي
قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا   ثم ان كان بتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض
اكثر ان كان الاسم المفرد الذي تمييزه تم بالتنوين او بنون التثنية جازت
اضافته اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا
بالاضافة وترك الاضافة وان لم يكن المفرد متما بالتنوين ونون التثنية
بل يتم لشيء اخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو
عشرون درهما واما بالاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في
نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون
من نفس الكلمة وما هو في نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة ولو اضيف مع
النون لم يجز لان هذه النون شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت
النون فكذلك لا يثبت ما هو يشبهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواته
الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا ما هو شبهه
لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان
والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز لزم الالتباس
ولم يعكس الامر دفعا للتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز
في المعنى فلو اضيف اليه ليتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها
الى زبدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى   وعن غير مقدار

مثل خاتم حديدا والخفض اكثر عطف على معه اى التمييز الذى يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة امّا تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد
غير مقدار ومثال المفرد المقدار مامرّ ومثال المفرد غير المقدار خاتم حديدا
وفضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار
المصنف بقوله والخفض اكثر والثانى عن نسبة فى جملة او ما ضاهاها
مثل طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما ولله درّه فارسا
اى والتمييز عن ذات مقدّرة هو التمييز عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة
نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما او عن نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما
ولله درّه فارسا فالنفس فى قولنا طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر
عن ذات المقدّرة لا عن ذات مذكورة لانّه ليس فى زيد ابهام بل فى ذات
اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا اذا كان مسندا الى ذات
اخرى حقيقة اى وفى ذات ترفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها
اى ما شابه الجملة وما ضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهى المشابهة
والمشابه للجملة اسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة مع فاعلها
وقوله او فى اضافة عطف على قوله فى جملة اى الثانى عن ذات مقدّرة
فى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال
الاوّل عبارة عنه او عن متعلقه والثانى اضافة بينه وبين غيره والثالث
متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف

قوله

قوله

ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو
لمتعلقه اى ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع لما انتصب عنه والى متعلقه
جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا والاب جاز ان يكون
نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد او نحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز
ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن اسما صالحا كذلك
يعنى ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب
زيد علما او دارا وكل واحد من العلم والدار لا يصلح الا بجهة واحدة وهى انه
متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف فى هذا المواضع وفيه نظر
لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء
صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق من انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه
كقولك طاب زيد نفسا ان التمييز ان كان اسما يصح ان يجعل لما انتصب عنه
مع انه لم يجز ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وجزاءه جاز ان يكون له
وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح الوجهين احدهما لان يلزم ان يكون الشرط
والجزاء واحدا والثانى انه لا يلزم انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون
لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه نحو طاب زيد نفسا
لان النص لا يساعد هذا الشرح وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف
وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فانه يصح
جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه فيطابق فيه ما قصد
اى يطابق التمييز فى الصور التى اعنى ما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه

والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التمييز
وان قصد مثنى ثني التمييز وان قصد جمع جمع في الصورتين فنقول اذا كان
التمييز غير ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذلك
نقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت ابا له
فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما طاب زيد اباء اذا
اردت ابا واجدادا له الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي
ويطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق
ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك
اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع
المختلفة فح تثنى ان كان المراد مثنى وتجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب
زيد علمين ان كان المراد انه زيد بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما
ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب
نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد
والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق
التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد
الا ان يقصد به الانواع فيطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء
الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني
يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استلزامه
فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس

اذا لم

اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية
والجمع في الجنس الجامع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد
التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا
لا نسلم ذلك لكثرة احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان
او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز
لما قصد فان قيل فلم لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد
من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد
النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافهما في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا
على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق
وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اي ان كان التمييز صفة
كان التمييز على ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال
طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس
واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال
المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان
حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون
حالا والفرق بين في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زيدا
ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر

فانّ التمييز يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام فى اضافة المثل الى الضمير
بل فى نفس المثل ولا يتقدّم التمييز على الاصحّ اى ولا يتقدّم التمييز
على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلاً او غير فعل لانّه ان كان غير فعل
كان ضعيف العمل فلا يكون له قوّة يعمل بها مؤخّرا وان كان فعلا فلانّ
التمييز فى المعنى فاعل فكما لا يتقدّم الفاعل على الفعل لا يتقدّم هو ايضًا
عليه وانّما قلنا لانّه فاعل فى المعنى لانّ اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب
نفس زيد واصل تصبّب زيد عرقا تصبّب عرق زيد للتّأكيد والمبالغة
لانّ ذكر الشئ مبهما ثمّ ذكره مفسّرا يوجب التّأكيد والمبالغة واما
مثل قوله تعالى وفجّرنا الارض عيونا فحمل عليه اطّرادًا للباب
والاصحّ ان لا يتقدّم على الفعل خلافًا للمازنى والمبرّد فانّهما اجازا
تقديم التمييز على العامل الفعل متمسّكين بقول الشاعر اتهجر ليلى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه انّ الرواية
ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسى بالفراق تطيب المستثنى
متصل ومنقطع فالمتصل المخرج عن متعدّد لفظا او تقديرا بالّا واخواتها
اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع
فالمستثنى المتّصل هو الّذى اخرج بالّا او احدى اخواتها عمّا فيه تعدّد وكثرة
لفظًا نحو جاءنى الرجال الّا زيدا فزيد مخرج عن متعدّد لفظًا لانّ الرجال
جمع رجل او تقديرا نحو جاءنى القوم الّا زيدا مخرج عن القوم وهو المتعدّد
تقديرا لانّه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا بل معنى لانّه ليس بجمع

لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه نظر لانّ المستثنى منه لا تعدّد فيه لفظا بل معنى
والحقّ ان يقال معناه انّ المستثنى هو المخرج عن متعدّد ملفوظ نحو جاءنى
القوم الّا زيدا او مخرج عن متعدّد مقدّر نحو ما ضربت الّا زيدا او يكون معناه
انّ المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدّد نحو جاءنى القوم الّا زيدا والمخرج
تقديرا نحو جاءنى زيد ليس الّا وانّما قال بالّا واخواتها ليخرج عنه المخرج
عن متعدّد بالصفة نحو اكرم بنى تميم العلماء فانّ الجهال مخرجة عنهم بالصفة
والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على النّاس حجّ البيت من استطاع اليه سبيلا
وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة لئلّا يدخل فى الحدّ المخرج بغير
الّا واخواتها فانّه لا يسمّى مستثنى واخوات الّا هى غير وخلا وعدا وما خلا
وما عدا وليس ولا يكون وسوى وسواء وحاشى والمنقطع المذكور
بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع هو الّذى ذكر بعد الّا واحدى اخواتها
ولم يكن مخرجًا نحو جاءنى القوم الّا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الّا غير مخرج
عن القوم لعدم تناول القوم ايّاه وهو منصوب اذا كان بعد الّا
غير الصفة فى كلام موجبا ومقدّما على المستثنى منه او منقطعًا فى الاكثر
وكان بعد خلا وعدا فى الاكثر او ما خلا وما عدا وليس ولا يكون اى المستثنى
منصوب اعلم انّ هذا الكلام شروع فى بيان انّ المستثنى فى اىّ صورة وجب
النصب وفى اىّ موضع جاز النصب وفى اىّ موضع مخفوض فابتداء
بالصورة الاولى اعنى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون المستثنى
بعد الّا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا

ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير
الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه بعد الا
التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في الكلام
موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو جاءني القوم الا زيدا
فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما وجب النصب
ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء
البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا
جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء العالم اليه الا زيد
وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع
الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي يجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي
الا آل احمد شيعة ومالي الا مشعب الحق مشعب قال احمد مستثنى مقدم
على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك المشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه
وهو مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يصلح
ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل وتقدم الصفة على
الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث
من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين
نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع

كونه

كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع
بدل الغلط فكذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة
ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا كان تعذر الاستثناء ولم يتعذر
ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم لقوله وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع
بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس
ما يؤانس في لازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل
عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع من المواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا
وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما قال وجب
النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما
حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما محفوظا والخامس من مواضع
وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا يدخل
الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر
والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا
فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى
بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما وانما وجب

نصب المستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب فتقول
جاءني القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا اي ليس بعضهم زيدًا ولا يكون
بعضهم زيدًا   ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام
غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلًا اي ويجوز
نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب
بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورًا نحو ما جاءني القوم الا زيدًا وزيدٌ
برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب
لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به وانما
قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع
وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه مذكورًا لم يكن من هذا الباب
بل اعرابه على حسب العامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع قليل على البدل من واو فعلوه ونصبه
على الاستثناء   ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى
مثل قرأت الا يوم اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير
موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني
الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون
فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد فان اقتضى العامل المفعول به ينصب

لكونه

لكونه مصدرًا له نحو ما ضربت الا زيدًا وان اقتضى العامل المصدر ينصب
لكونه مصدرًا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء
ويسمى مفرغا   الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو
في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما في غير الموجب ان لم يستقم المعنى
فانه ح يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضًا نحو قرأت الا
يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة   ومن ثمه
لم يجز ما زال زيد الا عالمًا اي من اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالمًا لان زال للنفي وما
للنفي فيكون ما زال كالاثبات لان النفي اذا دخل النفي افاد للاثبات
فمعناه ثبت زيد الا عالمًا وهو غير جائز كما مر   واذا تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد
فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ مستثنى منه حيث جاز
الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ مستثنى منه فانه يجوز
نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لا من لفظ

احدا لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل
تكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وهو غير جائز عند سيبويه واشار المصنف اليه بقوله لان من لا تزاد
في الاثبات واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان
محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها
الا عمرو فان عمروا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ لزم تقدير
لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني
لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظ لزم تقدير ما عاملة
بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فاذا ابطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي لمشابهتهما
لليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي بطل المشابهة لليس واذا ابطل
المشابهة لليس بطل عملهما بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا لانها عملت للفعلية ولا اثر لنقض معنى الفعل لبقاء الامر العاملة
هي لاجله اي ولا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا فانه جاز عندنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل
النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل
ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عايدة الى ليس
والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام التي في العاملة وهو
الصحيح ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما

اي

اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي
وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما
لبقاء الفعلية التي يعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال
ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي المستثنى مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسر الحاء وحاشا
تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى
بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر
لان حاشا حرف جر [illegible] عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها
مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا
بل منصوبا بانه مفعول به فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا
واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي واعراب غير اذا استعمل
للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى
بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز
الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني
غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا
وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى

بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل
فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع
على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه
العامل وكذلك ههنا فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت
زيدا ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة وغير صفة حملت على الا
في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
ولتعذر الاستثناء لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم ان اصل غير
ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز
للاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها غير تحمل
على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة
لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة
وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال
تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم
فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا
وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء
نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لانه للاستغراق في العموم وانما
قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور ومحصور لم يتعذر الاستثناء
نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد
غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف عليه

في باب

في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر
الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى
منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلاثة فقط ولم
يكن المستثنى من جملة الثلاثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور
ولانه لو نصب الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب في الآية لانه يصير معناه
ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه ان
لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول
القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع
منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء
لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع
لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد والاصوب ان يقال
اذا كان تابعا لجمع منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج عن جواز الاستثناء رجال
عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب
عنه اي عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور بان الدراهم
محصورة في ثلاثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع كانه قال علي ثلاثة الا واحدا
وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصورة بسبب الصفة ولهذا
لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث

بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء منه بل نقول انما اخذ قيد الجمع
لانه ان كان مفردًا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب
الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم
يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور الاصوب ان يقول الا اذا كان تابعا لشيء
لم يجب تناوله لما بعده وعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله
لما بعدها لم يتوجه عليه النقض من هذه الايراد **قوله** وضعف في غيره
اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء
كقوله وكل اخ مفارقه اخوه ٭ لعمر ابيك الا الفرقدان ٭ وكل قرينة مرتبت
باخرى وان ضنت بها تفترقان ٭ وهذا اشارة عند المحققين لعدم تعذر
الاستثناء والقياس الا الفرقدين اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه
صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور **قوله** واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال
على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف
عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين
شاذ لا يقاس عليه **قوله** خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
مثل كان زيد قايما اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى

وسواء النصب على الظرف [illegible]

اخواتها

اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما و لا
المشبهتين بليس فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتداء وخبر
ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قايما فقايما هو المسند بعد دخول كان
وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء
في جواز وقوعه مفردًا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم
فتقول كان زيد قايما وكان زيد ابوه قايم وكان زيد قام ابوه وكان قايما زيد
ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتداء الا في جواز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه
بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه
اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال
ويتقدم معرفة او كانا متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل
منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب
ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر
الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى
السكرى لحصول الالتباس وقد يحذف عامله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة
اوجه وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثل هذا احدها نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا

بخبرا او خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه
لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خيرا والثالث رفعهما
معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما
معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان
الوجهان المتوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول
والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف
وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وان في رفع الاول
يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف
المبتداء فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئية
والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئية فقط
ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اي ويجب
حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت
منطلقا انطلقت فحذفت اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان
وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول
من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت
منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان لانه مشابهة
لكان من حيث ان ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان تدل عليه
فصار انما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم

فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان
ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جايز
اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا
قايم اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها
فقوله المسند شامل للمبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها
ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتداء واسم كان واخواتها
واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قايم فزيد هو
المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتداء وقد يجيء استقصاء البحث
عنه في باب الحروف ان المنصوب بلا التي لنفي الجنس ولا على
والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه
ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او ثلاثة
او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال
ويجوز كون واحد آخر واثنين او ثلاثة فيها المنصوب
بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او
مشابها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما فقوله المسند اليه شامل
للمبتداء ولاسم كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال
بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او
مشابها به هذه شرايط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لان فاعل
يلي الضمير المستتر العايد الى المسند اليه وهو في يليها عائدة اي لا

الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي لنفي الوحدة ان الاول لنفي الجنس بمعنى ليس صح

ونكرة منصوب بانها حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون
تاليا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط
ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان
يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء
ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين
درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن
حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به اي فان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف وغير مشبه به على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح
نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان
الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل
في الدار مبني على جواب سؤال سائل مقدرا ومحقق سال فقال هل من رجل
في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب
فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا
بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح لخفة الفتحة
وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اي ان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد

في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا يعمل في المعارف لان وضعها لنفي
النكرات فلا يعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل
سئل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا
للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء يعني وجب الرفع
والتكرير فيقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عمل لا
بالفصل لضعف عمله واما التكرار فلانه مبني على جواب سؤال سائل سال
فقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة
ومثل قضية لا ابا حسن لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متأول بتقديره هذه قضية ولا مثل ابي
حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن
نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة
ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر في امثلة المنصوب بلا نكرة
ومثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه
ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على الاسم
لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل
الرفع بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتداء

وبالله خبره ولا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني
فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوةً الا بالله فلا حول في محل الرفع
بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوةً عطف على لفظ لا حول
وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة جملة واحدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله ولا حول في محل الرفع بانه
مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتدا وقوة
عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ولوجه عدم عمل لا ههنا شيئان
احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو ارجل في الدار ام امراة والثاني
انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح
احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره
محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ فلاجل هذا
قال رفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه
مبتدا وبالله خبره واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل
ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت الهمزة على لا
التي لنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة
الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع الاستفهام نحو الا رجل في الدار

او العرض

او العرض نحو الا تنزول عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل وتنزول
وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس
الاخيران للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا تنزول الاستفهام عن
ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه علم بعدم
الماء ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا
نحو لا رجل ظريف وظريفا اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا
كان نعتا اول لا مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء
فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر
وح يجوز رفعه حملا على المبني مع لا نحو لا رجل ظريف حملا على محله اذ البناء
فيه عارض ومحله الرفع بالابتداء لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء
كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز توابع
ساير الاسماء المبنية على لفظها لمشابهة حركة هذا المعنى حركة الاعراب
كما مر في باب النداء فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا
تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان يكون النعت نعت
المبني نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا
الاعراب لوجوب كون نعت المعرب واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو
لا رجل ظريف عاقلا عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا
ثلاثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل
ذا مال وذو مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون

له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافًا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب
واما ان لا يكون تاليًا له نحو لا رجل في الدار ظريفًا وانما تعين الاعراب
لانه اذا دخل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة
شيئًا واحدًا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت
المبني الاول مفردًا يليه والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز
مثل لا اب وابنا وابن اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح
جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية عطفا على
محل لا غلام ونصبها عطفا على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا ومثل
لا اباله ولا غلامي له جايز تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته له في الاصل
معناه اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله
ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى له حكم الاضافة تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته
للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان
ومن ثمه لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان جواز لا اباله ولا
غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه
لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك
لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في وليس لمضاف
لفساد المعنى خلافًا لسيبويه اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف
الى المضمر كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا

لا اباله ولا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك
غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء والمصنف اشار الى بطلان مذهب
سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافًا لفسد معناه وذلك ان معنى
لا اباله لا اباه ح فيبقى لا بلا خبر وهو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز
ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي ويحذف اسم لا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك خبر ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما قد ذكرنا مشابهته ما ولا بليس هو المسند
فلا نعيدهما لئلا نطول الكتاب وقوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا
وهو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء
وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمالها ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان
بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل
وقد مر هذا البحث واذا زيدت ان مع ما وانتقض النفي
بالا او تقدم الخبر بطل العمل هذه اشارة الى اشيا تبطل عمل ما ولا احدها
ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينهما
وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايا
ودولة اخرينا واشار المصنف اليه بقوله واذا زيدت ان مع ما وثانيها
انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم يبطل عملها وانما يبطل
عملها ح لانها انما يعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت ح

اي مشابهتهما ولا بليس وعملها عمل ليس لغة اهل الحجاز

نا
نيها

فيبطل عملها واشار اليه بقوله وانتقض النفي بالا وثالثها انه اذا
تقدم خبرها على اسمها بطل نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم تقو
في التصرف واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف
على خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد
ولكن قاعد هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مرادا فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا اذ واذا وحيث ويجاب عنه
بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان
تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا
قوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا قوله
بواسطة حرف الجر احتراز به من مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرو
وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا
مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم
فضة قوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم
الجمعة مجرورا نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في
وليس ذلك الحرف الجر مرادا والا لان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان
المقصود منه بقوله مرادا اي المراد في العمل فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه لاجلها اي وشرط
المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون

مضاف

مضاف اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة
على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن فيه تنوين كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة
نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة توذن
بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه والاضافة ولاجل هذه العلة يحذف
ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع وهي معنوية
ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالمضافة
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر
فان مضارعا صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول للمضارع
لان المضارع ليس بمعنى الحال والاستقبال ههنا بل معنى الماضي والاستمرار
لان معناه مضارع مصر مطلقا واستمرارا كقوله تعالى مالك يوم الدين
ولاجل هذا لم يقتصر المص على قوله غير صفة وقال مضاف الى معمولها ويعلم
ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان زيدا ليس معمول
ضارب المضاف ليس بمضافة بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد امس
اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيدا ليس معمول
ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد

بالعمل هنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان
المراد به ان المضاف كان رافعًا او ناصبًا للمضاف اليه قبل الاضافة
وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف ولا ظرفه او بمعنى من
في جنسه او بمعنى في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان
المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المكان المضاف كانت الاضافة
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدًا ليس جنس الغلام ولا ظرف
الغلام فان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه مأخوذ
منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كانت
المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب
في اليوم ونحو امير العراق اي امير في العراق   وهو قليل
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود الاضافة بمعنى في قليل
فقوله غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال
الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في
وتفيد تعريفًا مع المعرفة او تخصيصًا مع النكرة اي الاضافة
المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادة الاضافة تعريفًا
للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت
في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم اذا اشتهر المضاف
بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير
السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصًا للمضاف نحو

غلام

غلام رجل او غلام امراة   وشرطها تجريد المضاف التعريف
اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليًا عن حرف التعريف
لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه
ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم
يفد ويعلم منه لانه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير
من زيدكم ولا المعرف بلام التعريف الا بعد حذف اللام منه وان المضمر
والمبهم لا يضافان اصلًا لامتناع سبب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان
واعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان
حرف النداء للتعريف على اطلاق بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الا
منه التنبيه والانشاء لا التعريف   وما اجازه الكوفيون
من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال مقدر
وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن حرف
التعريف والكوفيون يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال
الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة ثلاث
الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق قديمًا وارد كخمسة الاشبار
واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل
ضارب زيد وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد

كثيرى

وقوله مضاف الى معمولها احترازبه عن مثل مضارع مصر فان اضافة مثلها
اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه
وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال
الاول او مرفوع كما في المثال الثاني   ولا يفيد الا تخفيفا في
اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف
التنوين او شيء قايم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها
في تقدير الانفصال   ومن ثمة جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع بزيد حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت
هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل
لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان
هذه الاضافة لا يفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة
للمعرفة   وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء وانما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف
وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف
بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على
الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول
ان اللام سابق على الاضافة لانه لتخفيف ذات الاسم والاضافة

لتحقق

لتحقق عارض من عوارضه وهو التحقيق وتحقق الذات سابق
على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها   وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا
لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه
قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب
ان يمتنع هذه الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه
حكم المعطوف عليه لكنه ليس مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان
يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب
شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها لكن جاز بتقدير حرف العطف
فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه
من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه   وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان من الواجب انه يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادتها
التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه
معرفة بلام التعريف وللقائل ان يقول فما التخفيف في اضافة الحسن الوجه
حتى تجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول
التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور

سخلتها صح

لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير
في وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان
فيه ثمانية عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء
الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب
زيد فلم يكن حمله على الحسن الوجه اعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم
المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال   والضاربك
وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف عطف
على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما
عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف
لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال
ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف
في ضاربك لم ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء
الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلم يكن حمله على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب
الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به
على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك
ولا يضاف موصوف الى صفته اي انما لا يضاف موصوف
الى صفته لان الصفة يجب مطابقتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة

مضاف

مضافا اليها لكانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
ولا الصفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة
يجب ان يكون متأخرا من الموصوف فلو اضيف اليها لكانت متقدمة عليه هذا
خلف   ومثل الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف
الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلاء لانه يقال المسجد الجامع
والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه متأول اي وانما
دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تأويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وهكذا اي القول في البواقي   ومثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد
قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة
ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه متأول لانه
لما دل الدليل على الامتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تأويل

مسجد صح

هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويلها ان هذه الاضافة بمعنى
من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا اخلاق صفة لثياب وان كان صفة في قولنا
قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة
مقام الموصوف فاستغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض
الاستعمال وهو ان الجرد من اى جنس وهو قطيفة وثياب اخلاق من
اى جنس جيء اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها
لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب
فهذه الاضافة بمعنى من ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة ولا
يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى آخره لعدم
الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع
في المعنى وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف لان المراد من المماثل
اعم من المترادف والمساوي للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث
والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق بخلاف
كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص اي ليس المضاف والمضاف اليه في
كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص
وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون
اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف
اليه فيفيد وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا

جواب

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم
والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم
انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى آخره واجاب عنه بانه متأول لانه
لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تأويله لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله
ان المراد بالمضاف وهو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه
ولم يكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضيف
اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة
الاسم الى اللقب اولى من العكس واذا اضيف الاسم
الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة
ان المراد بالملحق اسم في آخره واو او ياء قبلهما ساكن والمراد بالاسم
الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره واو او ياء حرف علة نحو ظبي
ودلو فاذا اضيف الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة
اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فيقول غلامي وظبيي
ودلوي بفتح الياء وسكونها فان كان آخره الفا تثبت
وهذيل يقلبها لغير التثنية ياء فان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت
ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا
او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكمهما او لا وان لم
يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء

فان كان آخره الفاً ثبتت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وعلاي ماي
لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقول في عصاي ورحاي هذا
هذا عصيّ ورحيّ لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو
يرد الى الواو ثم تقلب الى ياء ثم يدغم الياء في الياء وان كان الياء ترد
الالف الى الياء ويدغم في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم يقلبها
هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف من الياء او من الواو فيرد اليه ولانه يلتبس
الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في
الرامي والغازي الراميّ والغازيّ وان كانت الياء محذوفة للتنوين
ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ
وكذا في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر نحو قاضيين وغازيين واذا
اضيف الى الياء قيل قاضيّ وغازيّ وان كان آخره واو قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركة الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمو هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت
النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء
في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلميّ
وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر حال الرفع
واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ هذا
اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال

في

في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل كما يقال في يد ودم يدي ودمي
ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم
فكما يقال في اخ واب يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك
يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد
لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغام
في الياء متمسكاً بقوله قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو المجاز
بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون
ابين جمعاً للاب الذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذاً
قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا

بالابينا

فيقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل ويقال فيّ في الاكثر
وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو الاكثر
والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير
تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميماً حالة الافراد
انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان
اصل فم فوه بسكون الواو لكونها حرف الاعراب فحذفت الهاء لخفائها
فصار فو فلو لم يقلب الواو ميماً لقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهو هنا الالف
والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة غير

موجودة

حال الاضافة لانها اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند
قوم ومعربا تقديرا عند آخرين وهو منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد
لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو
ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء   واذا قطعت
قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما اى اذا قطعت
هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل اخ واب وحم وهن
وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء
في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على
الواو المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه عوض الواو ميما لعلة ذكرناها
فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا
عوض ميما   وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا
اى وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناها احدها انه مثل يد مطلقا اى حال
الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورأيت حما ومررت بحم
وتقول في الاضافة هذا حمك ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة
مثل اللغة الاولى في حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة
الثانية انه مثل خبء مطلقا اى حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة
فتقول في الافراد هذا حمء ورأيت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة
هذا حمؤك ورأيت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه

مثل

مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورأيت حموا ومررت بحمو وهذا
حموك ورأيت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم
عصا اى المقصود مطلقا وتقول هذا حما ورأيت حما ومررت بحما
وتقول هذا حماك ورأيت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاثة
الاخيرة مخالفة للغة الاولى حالة الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اى وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى
وهي ان يكون حكمه كحكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول هذا
هن ورأيت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت
بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى في حال الافراد وغيرها حال الاضافة
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اى ذو لا يضاف الى
مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى
جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فتقول
جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان جاء بخلاف ذلك شاذ
نحو صلى على محمد وذويه وكقوله انما يعرف والى غير ما فيه معنى الجنس
فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اى التوابع
كل ثان للاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة
فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما
ولا والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت

ذا الفضل من الناس ذووه

فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اخبار
ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا
والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت لكون
اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه
ليس كذلك اما الاول فلان جاء في زيد الطويل عمل فيهما باقتضائهما
الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتين
اقتضائه المسند اليه والمسند وان عمل علمت بالنسبة الى الاولى في
المفعولين من جهتي اقتضائه بالمنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت
في ثلثة مفاعيل من جهة اقتضائه ان تصير الشخص عالما بالمنسوب
والمنسوب اليه ولا اشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب
سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا ومحلا مثل اعراب
متبوعه لفظا ومحلا فان انت ان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل
الرفع والجر بانه تاكيد له **النعت تابع يدل على معنى**
في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد
وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى في
متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل
على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قايما
فان قايما يتوهم انه تابع لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج
عنه مثل لان مثل قايم وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى في

متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه وعلم انه لو قال
تابع يدل على معنى في متبوعه وفي متعلقه لكان اصوب ليشتمل النوعين
نحو مررت برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق الرجل
هو الغلام ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا
للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله
نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد ههنا بالنعت
هو النعت حقيقة وليست الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة
لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره في الآية لو كان فيهما آلهة
غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب
ما بعده اعراب المنعوت عند ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت
عليه مجازا وفائدة تخصيص وتوضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم
او التاكيد مثل نفخة واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت
منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كانت نعتا للمعرفة نحو جاء في
زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل
اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون
للتوكيد وذلك اذا لم تدل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقوله تعالى
نفخة واحدة فان الواحدة يدل على ما يدل عليه المتبوع ~~كقوله~~
تعالى نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة وانما قال

فى الثلاثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال
الاولين ولا فصل بين ان يكون مشتقا وغيره
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل مررت برجل تميمى وذى مال او خصوصا
مثل مررت برجل اى رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض النحاة
اشترط فى النعت ان يكون مشتقا والمص اشار الى انه ليس بواجب
ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على
معنى فى متبوعه عموما اى فى جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمى وعلوى
وذى مال وذات مال كما يقال فى جاءنى رجل علوى او تميمى وجاءنى
رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى فى متبوعه
دائما وتابع يدل على معنى فى متبوعه خصوصا اى فى بعض استعمالاته
نحو اى رجل فى قولنا مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان
اى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على معنى
فى متبوعه فى غير الموضع نحو اى رجل عندك و يا ايها الرجل ونحو
الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو
تعين الذات فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءنى الرجل
ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى
وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة دون صورة اخرى
نحو هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة اى وتوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى يحتمل الصدق

والكذب

والكذب وهى اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل فى الدار ابوه وانما جاز وصف
النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف فى المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه
يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما وجب حصر النكرة لامتناع وصف المعرفة
بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة فى التعريف
والتنكير ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير فى الجملة التى
يقع صفة للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور
الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم فيه ارتباط
زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه
اى ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف
باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان
كان صفة لرجل من حيث اللفظ فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام
من حيث المعنى والحقيقة فالاول يتبعه فى الاعراب
والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والافراد والتذكير
والتانيث اى النعت التى هى حال الموصوف يتبع الموصوف
فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة
بقوله فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث اى يجب موافقة الصفة للموصوف

في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة
موافقتها له فيها والثاني يتبعه في الاول وفي الباقي
كالفعل اي النعت الذي هو حال المتعلق الموصوف يتبع الموصوف
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما
جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في
هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل
لانها مسندة الى الظاهر الذي بعدها كالفعل فكما ان الفعل اذا كان
مسندا الى الظاهر بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على
ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما
ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب
تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي
كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة فيقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال
قاعد غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامرأة قائم ابوها
وسيجيء هذا البحث وافيا ومن ثمه حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن اجل
ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقية اي
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام
رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كونها فاعله جمعا وضعف ان يقال

قام

قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى
فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف
ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل
يقعدون لفظا والمضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمر وهو انا في غاية الوضوح
فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلانه لا
يدل على معنى في متبوعه لا يقال لا يلزم من عدم وصف الضمير للايضاح
والتخصيص عدم وصفه لغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح و
التخصيص فلما لم يوصف الضمير للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزية غير
الاصل على الاصل والموصوف اخص او مساو اي والموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون
للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص
من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا ترى
ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من
حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ضحك والشيء
له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره ومن ثمه لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من
الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم
المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم وبالاسم المضاف الى الاسم

الضاحك صح

المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز
وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف
بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب
هذا حملا على الصفة   وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
للابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان
يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
او المضاف الى مثله لان اسماء الاشارة اخص من الاسم المضاف الى
الاسم المعرف بلام التعريف ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق
واجاب عن ذلك انه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للا
وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء
الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها
انما هو باللام اعلم انه اراد بباب هذا الاسماء الاشارة التي لغير
المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولاى لان هنا وههنا وثمة
لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف بعض الموصولات واى لا يلزم وصفه
بذي اللام لجواز وصف اى بهذا الرجل وانما جاز وصف اى بهذا
مع وجود العلة المذكورة في هذا لانه لما وصف هذا الموصوف
بذي اللام فكانه وصف اى بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام
موصوف بذي اللام   ومن ثم ضعف مررت برجل هذا الابيض
وحسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة

يجب ان يدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال
مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون
رجلا وامرأة وكاغذا وثلجا وغير ذلك ودلالته على الجسم جاز على ضعف
حسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل
والعطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسياتي فقوله تابع مقصود بالنسبة متناول
التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت
والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى بها للغير
وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد
ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد
واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد اي واذا
عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف
عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا
اشتد اتصاله بالفعل حتى صار كانه جزء من الفعل فكره عطف
الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل
وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف بلا تاكيد

بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل لانه
لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما
اذا وقع الفصل بين ضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه
بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا   واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد اي اذا عطف اسم
على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكمال اتصال عطف الاسم
على الضمير المجرور لانه صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون
به والارحام في بعض القراءت فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال
كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ
فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال
ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر
ان هذا التعجب منك ومن الايام ههنا للذم ولا يقسم بها ويدل عليه
اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك
والايام من عجب   والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف
عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير لخبر المبتدا اذا كان
جملة وصلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف
في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز يا زيد الحارث ورب

شاه

96

شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول
رب على المعارف   ومن ثمه لم يجز في ما زيد بقايم او قايم
ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف
عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو
الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع
وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو فاذا رفع
ذاهب بان تكون عمرو مبتدا وذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة
على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ
زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا لكنه لم يجز ان
يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما
يمتنع في المعطوف عليه   وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لان الفاء للسببية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم
الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه
انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما
امتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية
ايضا لانه في تقدير الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير

انما يغضب زيد الذباب والذي يطير كما قلنا
امتنع الذي   صح

في المعطوف فتبين انه جئ به للسببية لا للعطف المحض

واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لم يجز خلافًا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وخلافًا لسيبويه اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقًا عند سيبويه وجاز مطلقًا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اجاز اذا كان المجرور مقدمًا على المرفوع والمنصوب في المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال الفصحاء وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقوله اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية والعامل فيه كل والنار الثانية والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدمًا على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدمًا على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكر سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي

عامل

97

عامل واحد نحو ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرو واضح بهذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدًا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدًا للاول

التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول

فقوله تابع يشتمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال بالنسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول بل في ذاتهما الا يرى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل يشك في انه اي زيد من الذي يوجد فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاء في القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة او في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة في الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضًا بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قايم وضرب ضرب زيد وان

فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب ١٢ منه

ان زيدا قايم فان زيد الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع
في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثاني وكذا ان الثانية في
ان ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد
المعنوي وح لم يتوجه الاشكال بمثل ان ان زيدا قايم قلنا لا نسلم
ذلك والا لم يجز تقسيمه اي لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي
ولا مخلص عنه الا ان يقال ان المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي
وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي
والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة شيء آخر الى المتبوع
شيء غير المتبوع كما في اخوات اجمع فانها تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع
وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل
جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها اي التاكيد على ضربين لفظي
ومعنوي والتوكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ
كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف نحو ان ان زيدا قايم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب
نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك
انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت
ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي
منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول في اللفظي تكرير اللفظ الاول

او اتيان

او اتيان بمرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل والمعنوي
بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع
وابتع وابصع اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس
والعين وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع
فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه ونفسهما
انفسهم اي النفس والعين اسما يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى
المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول
زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم
وهند نفسها والهندان نفساهما وانفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما كلتاهما اي
التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما المذ
وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم
لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه
لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم
الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان
قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان
لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده

بكلا كما لا يحتاج في مثل لا اختصام قلنا لا نسلم انه يعلم بان المراد
من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد
مباشر الفعل والآخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه
اثنان في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تاكيد
ذلك الظاهر في نحو اختصام لامتناع صدوره عن الواحد وينبغي ان يؤكد
في نحو المجيء لامكان صدور المجيء فلم يحتج الاول التاكيد دون الثاني ولقائل
ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب
القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم
بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على
الجمع عندهم اصلا فاطلق على المثنى الجمع كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج
مثل لا اختصام تاكيد المثنى بكلا الثلاثا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ
المثنى على الجمع في كلامهم والباقي لغير المثنى باختلاف
الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون
جمع يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا
لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم
واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع
وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت
الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن

جمع كتع بتع بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما مثل اكرمت القوم كلهم والثاني مثل اشتريت العبد
كله بخلاف جاء زيد كله اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا شيء ذي
الاجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان
القوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما
نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا
لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل
او اكثر مشتري فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح
افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول
ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا جزء له اصلا ولا لما له اجزاء
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه
لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن
مجيء نصفه او ثلثه او ربعه واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك اي
اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك
المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين
لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر المرفوع
المتصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني
هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل

نحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك
لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل آخر نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك فانما قيده بالمنفصل لجواز تاكيد
الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيدهما بمنفصل نحو انت
نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون
لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا
واكتع واخواه اتباع لاجمع اعلم ان هذا الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب
في اللسان العربي الاخلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل
ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلاثة الاخيرة اعني اكتع
وابتع وابصع اتباع لاجمع لكون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن
وشيطان وجائع فلا يتقدم عليه اي ولا يتقدم عليه
اكتع واخواه لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء
بكل واحد منها وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع
واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان التواكيد
مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا

لانه

لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرر الاول
الا انه غير حرف واحد في الاول لما يتجنبون عن التكرار في اكثر كلامهم
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب
زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع قوله دونه يخرج عنه
العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب
الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة
وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول
الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما والرابع
ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسم البدل الى اقسامه وهي بدل
الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك
لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول
بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله
بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين المبدل
والمبدل منه ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية او لا يكون
والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك

الى ان قلت برجل ثم استدركه وقلت بحمار والمراد بالغلط هو المبدل
منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل
الشيء من الغلط ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضاً
على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك وزيد رأسه
وزيد علمه او زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام
له رجل علم له رجل حمار له مثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة
رجل مشتمل على الثاني فان الثاني اريد بالاشتمال التعلق غلام زيد
رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة
نحو زيد غلام له زيد علم له زيد حمار له واذا كان نكرة
من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اي اذا ابدل النكرة
من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه فنكرة ان يكون منحطاً عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك
النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل
والمبدل منه يكونان مظهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهراً
والبدل مضمراً او يكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضاً

اربعه

اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة
مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد رأسه
زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه زيد قطعته
اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها
في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيداً اياه ويد زيد قطعت زيداً اياها
وجهل زيد كرهت زيداً اياه وكرهت حمار زيد اياه ومثالها في ابدال
المظهر من المضمر ضربته زيداً وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد
كرهته حماره ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل
الا من الغايب مثل ضربته زيداً اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم
او مخاطب او غايب والبدل ايضاً اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان
البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب
فلا يقال بي المسكين بل يقال المسكين بالضم بانه مبتداء وخبره
مقدم وحي بي كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحداً اما
اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر منه المضمر المتكلم
والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني غير مدلول الاول ولهذا جاز ان
يقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر ذريني ان امرك
لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من اليا والفيتني بدل

الاشتمال واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر
من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه
والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او ثوبه او غلامه
وحماره   عطف البيان تابع غير صفة توضح متبوعه مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله
غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله توضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع
الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
تابع يوضح متبوعه   وفصله من البدل لفظا في مثل
عليه الطير ترقبه وقوعا انا ابن التارك البكري بشر اعلم ان الفرق
بين العطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قوله
المراد انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر
لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون
تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما مر في باب الاضافة
واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر
حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق حينئذ لجواز ان يكون بدلا
لانتفاء المانع وهو الاضافة وانما قال في مثل ولم يقل في قوله
انا ابن التارك بشر لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد
المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه
اسما علما معطوفا عليه عطف البيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل

في اللفظ

في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء
تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على
تقدير ان يجعله عطف بيانه وبالضم لا غير على تقدير ان يجعله بدلا عنه
واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمده الحديث وذكر
المبدل منه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول
وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك
مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف
بيان ان كان له اخوة   المبني ما ناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب بمبني الاصل في مشابهته وغيرها
او وقع غير مركب على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين
لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل
فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط
وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العامل اي حكم المبني
ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا
لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه حكم المعرب والقابه ضم وفتح وكسر ووقف
اي القاب البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من
اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء ولم يجر ذكره لفظا
لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب

انواع

انواعه لان الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف
القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ لانها لا يطلق عليها
الا الاصوات وهى المضمرات واسماء الاشارات والمركبات
والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف اى المبنيات
المضمرات واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة
على الاسماء فى اسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء
بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات لانها لا يطلق عليها الا الاصوات
وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب المضمر
ما وضع لمتكلم او لمخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
اى المضمر اسم ما وضع للمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغايب تقدم
ذكره لفظا او تقديرا او معنى او حكما اما تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه واما تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اى العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اى ثابتا فى الذهن فى
مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفى تنازع الفعلين نحو ضربنى واكرمت
الزيدين وفى نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى قوله تعالى حتى توارت بالحجاب
رد وها وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات
لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعانى الموجبة للاعراب فيها لوضعهم
للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا وهو متصل
ومنفصل فالمتصل غير المستقل بنفسه والمنفصل المستقل بنفسه وهو مرفوع

ومنصوب

ومنصوب ومجرور اى المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل
بنفسه فى التلفظ به ولا فالاول يسمى المنفصل والثانى المتصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل ما لم يستقل بنفسه اى المنفصل هو الضمير المستقل
بنفسه فى التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه فى التلفظ قوله وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور اى المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر
وهو كون الظاهر احد هذه الامور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع اى الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل
واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع فالضمير خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع
خمسة الاول ضربت ضربت الى ضربن وضربن اى مثال
النوع الاول من هذه الخمسة وهو المضمر المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا ايقاس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثانى
للمجهول وهو ضربت والثانى انا الى هن اى مثال النوع الثانى
من الانواع الخمسة وهو المضمر المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هى هما هن والثالث ضربنى الى ضربهن اى مثال
النوع الثالث من الخمسة وهو المضمر المنصوب المتصل نحو ضربنى ضربنا الى ضربهن
وانى اننا الى انهن واتى ما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل
والحروف الرابع اياى الى اياهن اى مثال النوع الرابع

من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل نحو ايّاى ايّانا ايّاك ايّاكما ايّاكم ايّاكِ
ايّاكما ايّاكنّ ايّاه الى ايّاهنّ   الخامس غلامى الى غلامهنّ اى
مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتّصل غلامى غلامنا غلامك غلامكما
غلامكم غلامكِ غلامكما غلامكنّ وغلامه الى غلامهنّ ولى لنا لك الى لهنّ
واورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى الّذى
وضع الفاظ الضمير له ستّون والالفاظ الدالّة عليها ستّون لانّ الاوّل
حصل من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر لانّ الضمير امّا المتكلّم وامّا المخاطب
او الغايب وعلى التقادير الثلاثة امّا المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة
حاصلة من ضرب الثلاثة فى نفسها وكلّ واحد من هذه التسعة امّا مذكّر
وامّا مؤنّث فيصير ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين
والثانى حصل من ضرب الخمسة فى اثنا عشر لانّ الفاظ كلّ واحد من ثمانية عشر
معنى لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ فى الواحد المذكّر او المؤنّث والمثنى
المذكّر والجمع المذكّر او المؤنّث فى المتكلّم اثنين فقط اربعة المثنى المذكّر
والمؤنّث فى المتكلّم والمجموع المذكّر او المؤنّث والواحد المذكّر او المؤنّث
وكون المثنى المذكّر والمؤنّث فى المخاطب والغايب واحدا فقط لفظا
اخر ان فيصير المجموع ستّة واذا اسقط من ثمانية عشر بقى اثنا عشر واذا
ضربنا الخمسة فى اثنا عشر بلغ ستّين وهو المطلوب   والمرفوع
المتّصل خاصّة يستتر فى الماضى اى الضمير المرفوع المتّصل خاصّة يستتر
فى الفعل الماضى للواحد الغايب نحو زيد ضرب والواحدة الغايبة نحو

هند

هند ضربت دون اخواتها اى مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس
بالمفرد وانّما قال خاصّة لانّ المنصوب والمجرور المتّصلين لا يستتران
بخلاف المرفوع المتّصل لشدّة اتّصاله بالعامل وانّما قيّد الضمير المرفوع
بالمتّصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه
وفى المضارع للمتكلّم سواء كان مطلقا والمخاطب اى ويستتر الضمير
المرفوع المتّصل فى المضارع للمتكلّم سواء كان للمفرد وللمثنى وللمجموع
او للمذكّر او للمؤنّث لوجود قرينة دالّة عليه من هوله واشار بقوله مطلقا
الى ما ذكرنا من الاقسام   والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع
المتّصل فى المضارع المخاطب نحو تضرب دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين
والمخاطبات لدفع الالتباس   والغايب والغايبة اى ويستتر
الضمير المرفوع المتّصل فى المضارع الغايب نحو زيد يضرب وفى الغايبة نحو
هند تضرب لا يستتر فى الغايبين والغايبتين والغايبين والغايبات
لدفع الالتباس   وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير
المرفوع المتّصل مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكّرا كان او مؤنّثا
لانّه لو ابرز للزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى الجمع تقول
زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندات ضاربات
وليست الحروف منها ضماير بل حروف اعراب لتغيّرها بالعوامل الداخلة
على الصفة والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة
وافعل التفضيل   ولا يسوغ المنفصل الّا لتعذّر

نحو ضاربان وضاربون وضاربات وضاربين وضاربين
ونحو ضاربان ضاربون وضاربات ضاربين وكذلك
ومن ضاربين ضاربين افعل
الصفة المشبّهة و
التفضيل واسم
المفعول

المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان
بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل وذلك
بالتقدم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا
او حرفا والضمير مرفوع او لكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له
مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر انا زيد وما انت
قائما وهند زيد ضاربته هي اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على
عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض
نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم
جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل
بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال
الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا
زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا وامتناع استكنان
الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف وحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع
على المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير
بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله
لعدم وجوب استكنانهما اي استكنان الضمير المنصوب والمجرور
في العامل واما بكون الضمير اسند اليه صفة جارية على غير من هي له لكونها
اضعف من الفعل في العمل نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتداء

وزيد

وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر مبتداء ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر
زيد وفاعلها في الحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء
الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل في
العمل ولرفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم
ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته
اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند
زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل ههنا
قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمة مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول
الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فرعا عن تعدد الاسباب
الموضية لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله
مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع
الضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما مرفوعا اعرف وقدمته
فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه وضربيك اي اذا اجتمع ضميران ليس
احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في
اتصال الضمير الثاني وانفصاله بقوله اعطيتكه وضربيكه واعطيتك
اياه وضربني اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان
يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال
وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يخير للالزام ان لانه

مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال

نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير

فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك

الا اياه وجوابه انه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الاجتماع

مع الفصل   والا فهو المنفصل مثل اعطيته اياك واياه اى

وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه

واعطيتك اياك واعطيتني اياى او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون

الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكثرتهم تقديم احد

التساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة

الواحدة   والمختار في خبر كان الانفصال اى اختار انفصال

خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه

لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال

والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها اى الضمير

اذا وقع بعد لولا وبعد عسى ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى اخره لكونه

مبتدا وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى اخره لكونه فاعل عسى

وجاء لولاك وعساك الى اخرها اى وجاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى

ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى اخره وعساك الى اخره فقال الاخفش ان

الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير

موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء

وبعد عسى

وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا

في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو

بمعنى لعل ههنا   ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي

وفي المضارع عريا عن نون الاعراب اى نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة

في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري

عن نون الاعراب نحو تضربني للتحفظ عن دخول الكسرة ولهذا اسمي هذه

النون نون الوقاية   وانت مع النون وفي لدن وان

واخواتها مخير اى وانت مع نون الاعراب في المضارع نحو تضربانني و

تضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه

على القياس المتقدم واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك انت

مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون نحو لدني

وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير

في اثبات نون الوقاية تشبيها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع

النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى وفي اثبات

النون وحذفه   ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط

اى ويختار اثبات النون في ليت تشبيها بالفعل وعدم اجتماع

النونات وفي من وعن كقط سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما

حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وبي

ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون بحفظ سكونهما مع

اثبات النون في ليت وعن ومن يحفظ سكونها

فحذف النون مع ليت نادر

واسقط النون مع قدني فيقال قدي بدون النون كما يقال حسبي بدونها

جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون
الوقاية نحو غلامى   وعكسها لعل اى وعكس ليت لعل
فانه يختار فى لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال اليا
بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات
فحذف النون الاولى فى لعن فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما جواز
اثبات النون فللتشبيه بالفعل   ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا اى
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق
صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والخطاب والمتكلم والغيبة تقول زيد هو القايم الزيدان
هما القايمان الزيدون هم القائمون هند هى القايمة قال الله تعالى
كنت انت الرقيب عليهم وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا   ويسمى فصلا لانه يفصل بين كونه
نعتا وخبرا اى ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كونها
ما بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم
ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والنعوت
وشرطه ان يكون الخبر معرفة اى وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون
الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر فعل من كذا اى يكون الخبر مشابها

للمعرفة

للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة فى الابهام نحو مثل
وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان
او غدا وبالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابهاله فى امتناع دخول
لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة
ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة بالمعرفة
ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان
اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به
لذكره ان شرط كون الخبر معرفة ولا يكون المبتدا معرفة غالبا
ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله
بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف فى اولئك والتاء فى انت فكما
ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
وبعض العرب يجعله هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا
الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم فى غير السبعة وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين واقل
ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده اى
ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ
مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت
الكلام عن السامع عند الغفلة ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم
يكن فى الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى

اى وبعض العرب يجعلهم مبتدا ويجعل ما بعده خبره

ان عرض بالياء وهو هنا مبتدا وانا فصل خبره وانا منع تسلط على الياء دخول ان عليه

فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وانما وجب ان يفسر هذا
الضمير بالجملة لانها هي المرادة في ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشيء بعده   ويكون منفصلاً ومتصلاً
ومستتراً وبارزاً على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم
وانه زيد قايم اي ويكون هذا الضمير منفصلاً ان كان مبتدا نحو هو
زيد قايم لكون عامله معنوياً ومتصلاً مستتراً ان كان عامله فعلاً وهو
مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في
الفعل بلا فصل ومتصلاً بارزاً ان كان منصوباً سواء كان عامله حرفاً
نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف وفعلاً نحو ظننته زيد
قايم لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل الى
انفصاله واتصاله مستتراً وبارزاً انما هو على حسب العوامل
وحذفه منصوباً ضعيف اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب
ضعيف لانه مع دليله دلالة قوية مثاله قوله ان في يد خل الكنيسة
يوماً يلق فيها جازراً وظباء ولم يجز بقوله منصوباً عن شيء
لان هذا الضمير اذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فانه
فانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل
بل ذكره لبيان ان حذفه منصوباً جايز على ضعف لانه مقصود للدلالة
ظاهرة عليه   الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي
حذف هذا الضمير منصوباً ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة

فانه

فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظاً لكونها مثل شد ومد
وعلى لفظ ان ثلاثياً ومعنى لدلالتها على معنى زائدة على التاكيد كالفعل
والمكسورة لا يدل الا على التاكيد الذي هو معنى الزوايد والمكسورة المخففة
وجد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة
لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه
في الضمير كقول الشاعر في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من
يحفى وينتعل وقوله تعالى علم ان سيكون منكم اي علم انه سيكون اعلم
ان كل من يحفى مبتدا وهالك خبره مقدماً عليه والجملة خبر ان وليس
كل فاعلاً لهالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد لان اسم الفاعل
مع فاعله في تقدير المفرد   اسماء الاشارة ما وضع لمشار
اليه اي الاسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه اصطلاحاً اي بالمشار اليه حساً المعنوي
المعلوم وهو الذات المراد بالاشارة وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف
من حيث احتياجها الى ما بين ذات المشار اليه   وهي ذا للمذكر
وللمثناة ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وتهي وذهي وذات
وللمثناة تان وتين وجمعها اولاء مداً وقصراً اشارة الى تعديد
فذا اشار به الى واحد المذكر وذان الى مثنى المذكر حال الرفع
وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتهي وذهي
يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة كانت او غيرها وتان الى

مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر
يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا او غيره
ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف
التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هذا تا
هاتان هؤلاء ويتصل بها حرف الخطاب اي ويتصل باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب لتدل على حال من يخاطبه من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي خمسة اي
للاسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين
اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون
فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة
يستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين
لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون
ستة وثلثين حاصلة من ضرب ستة في ستة للاشارة للخطاب
نقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة
الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء ويقال ذا
للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك
وذالك فذا للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه
حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد وقبل اللام للعهد
لبعد المخاطب وتلك وذانك وتانك مشددتين

واولئك

واولئك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله مثل ذلك
خبره يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين
واولئك للبعيد واما للقريب فهو تان وذان واولاء واما للمتوسط
فهو تاك وذانك وتانك غير مشددتين واولاك
واما ثم وههنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الامثلة للاشارة
الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان
القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك
الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون
والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد اي انما بنيت الموصولات
لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد
الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسندا ومسندا اليه
الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا
تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام كزيد
ورجل وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام
الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير
جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما وصلته
جملة خبرية انما يحتاج الى تعريفها لانها لم يكن بينة وكانت
مأخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال وصلته خبرية لئلا

يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى
وانما وجب ان يكون صلته جملة خبرية لان الذي والتي ومثناهما
ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحملا اخويتنا
عليهما وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما
كالتمني والترجي موضح للموصول والصلة يجب ان يكون موضحة لها
والعايد ضمير له هذا تعريف العايد وانما عرفه لانه
غريبي وماخوذ في تعريف الموصول اي العايد ضمير في الصلة يعود
الى الموصول وانما وجب ذكره ليربط الصلة بالموصول
وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول اي صلة الالف واللام
الذي بمعنى الذي والتي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم
ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام
التعريف فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة
الفعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل
والمفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف
والياء والذين واللاتي واللاء واللاى واللائي واللواتي
وما ومن واي واية وذو الطايية وذا بعد ما الاستفهام والالف
واللام شروع في عدها اي والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين
بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع

واللتين

واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين
وفي جمع المؤنث لغات اللائي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة
واللاى بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء
مشتركة بين اولي العلم وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم
ومن في من يعلم غالبا وما في ما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما
يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى
واية للمؤنث بمعنى التي وذو الطايية اي ذو بمعنى الذي في لغة
طي كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام
خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا
بمعناه مطلقا والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي
او التي والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى
يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة
وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز
حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام
حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور تبعا
واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا
لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة

الذي صح

نحو الضارب والضاربة صح

ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول اى واذا اخبرت باستعانة الذى
عن شىء معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت
الذى اى جعلت الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه ضميرا
يعود الى الذى لترتبط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به واذا
اخبرت عن زيد من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت
الذى ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار عنه بالالف
واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منهما ليصح
دخول الالف واللام واعلم بان المراد بالذى فى قولنا اذا اخبرت
بالذى واللذان واللذين والتى واللتان واللاتى اعلم انه يجب
تقديم المبتداء وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما فى مواضع
وجوب تقديم المبتداء ومواضع تقديم تاخير الخبر
فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اى فاذا تعذر امر من الامور
المذكورة وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه
ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار
عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرطه   ومن ثمه امتنع
فى ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال
والضمير المستحق لغيرها والاشتمال عليه اى ومن اجل انه
اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير

الشان فى قولك هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر
تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف فى نحو جاءنى زيد الظريف
لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما امتنع
الاخبار عن الموصوف ان لو لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا
اخبر مع الصفة نحو الذى جاءنى زيد الظريف فلم يمتنع لعدم
المانع لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار
عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة
وامتنع الاخبار عن الصفة العامل فى نحو اعجبنى ضربى زيدا
لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير فى معموله لان الضمير
لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى معموله لان المصدر لا يعمل
مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل بجواز الاخبار عن المصدر الغير
العامل نحو ان يقال فى نحو رايت ضربك الذى رايته ضربك واعلم
انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخر المصدر مع
معموله واما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذى اعجبنى هو ضربى
زيدا فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو ضربت
زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا
وكذا يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير
المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربته لامتناع
جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير

الموصولة في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه

وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة

وتامة بمعنى شيء موصفة اى وما الاسمية انواع احدها

موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو عجبني ما صنعته وقد

يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بنيها والثاني شرطية

كقوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث

استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا

موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما يعجب

اى شيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر

فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا

نعما اى نعم شيئا اى نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو

ضربته ضربا ما اى اى ضرب كان ومن كذلك الا في التمام

والصفة اى انواع من كانواع ما الا في التمام والصفة فان من

لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني من ابوه طيب ومثال

الاستفهامية من عندك ومثال الموصولة بالمفرد قوله وكفى بنا

فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله

رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى

شخص وانسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها

يختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من

يمشى على بطنه ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث انما بنى

من وما شرطيين واستفهاميين لتضمنهما معنى الحرف وهو الاستفهام

والشرط موصوفين وموصولين لاحتياجهما الى الصفة والصلة

واى واية ذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف

واللام اى عدد انواع اى واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايا

واية لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايهم وايهن عندك

والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة

والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل

وهي معربة وحدها للاذ وحذف صلتها وفي ماذا صنعت

وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اى شيء وجوابه نصب اى اى

واية معربة وحدها من بين اخواتهما في جميع الاقسام المذكورة الا اذا

كانت موصوفة او حذف صدر صلتها فانها يبنى ح اما اعرابها

مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما

اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء

فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله

تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى ايهم هو

فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف

وفي ماذا صنعت وجهان اى في ماذا صنعت وجهان عند

سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما الاستفهام اى ما الذي صنعت

وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذى وما للاستفهام
اى ما الذى صنعت فما مبتداء والموصول مع صلته خبره والعايد
محذوف تقديره ما الذى صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال
وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور فى السؤال لكن الاول
اولى وثانيهما اى ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اى شئ ويحكم
على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا فى محل النصب
بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه الاستفهام فعلى هذا
لا يكون ذا اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السؤال
ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء محذوف لكن الاول
اولى اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل
رويد زيدا اى اسماء الافعال بمعنى الامر المخاطب وبمعنى الماضى
مثال الامر رويد زيدا امهله وهيهات ذاك اى بعد وانما بنيت
لوقوعها موقع المبنى وهو الامر والفعل الماضى او كونها بمعناه
وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل
وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لمشابهته
له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز
معرب فى تميم الا ما كان فى اخره راء نحو حضار فى الاكثر اى فعال على
انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياسى
من الثلاثى اى مجئ فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثى قياس

وهو

وهو مذهب سيبويه لكثرة مجئ فعال بمعنى الامر فى الثلاثى
دون الرباعى فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره والثانى
ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعانى نحو فجار علما للفجرة او الفجور
والثالث ان يكون صفة معدولة نحو فساق بمعنى يا فاسقة بنى
القسمان لمشابهتها فعال الذى بمعنى الامر من حيث وجود العدل
فى كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة
مبتداء ومصدرا منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله
مبنى خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وهى مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بنى تميم الفعال الذى فى
آخره راء نحو حضار فان اكثر بنى تميم يوافقون الحجازيين فى
بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التى بمعنى الامر
فى العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بنى تميم لعدم علة
البناء وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف
قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما فى آخره راء عند اكثر
بنى تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بنى على الكسر فى الاحوال
الثلث وتقدير كلامه فى الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبنى فقوله
مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما
ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شئ بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم
ان فعال علما فى الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك

لان سغار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران
وجوابه ان سيبويه قال سغار وحضار مؤنثان لان العرب
يؤنث بعض المياه فتقول ماءة فلان ويؤنث بعض الكواكب
فتقول الشعرى والزهرة فسغار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة
في التقدير   والاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت
به البهايم فالاول كغاق والثاني كنخ اى الاصوات الفاظ
حكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب او صوت بها البهايم
نحو نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب
الاعراب وهو التركيب الذى تقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى
فان الثاني منتف ههنا يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال
جاء في غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق
المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اى المركبات كل اسم
ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبنى
الذى بسبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين
خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيها وانما يجب اخراج الاول لان
سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبنى وانما
قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل مصطفيه وسيبويه
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادى عشر

واخواتها

واخواتها الا اثنى عشر والا اعرب الثاني كبعلبك وبنى الاول
في الافصح اى فان تضمن جزء الثاني من المركب الذى سبب بنائه
التركيب حرفا بنى الجزءان كخمسة عشر وحادى عشر الى تسعة
عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف
فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما
خمسة عشر وحادى عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء
كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي البناء المركب الذى يراد
به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه
لا يراد به حادى عشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم
يرد به حادى وعشر لان معناه حادى وعشر كما ان معنى حادى عشر احد
احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد واحدهما الحادى
والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغى ان يقال حادى عاشر
الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف
وانما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه
وبنى الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبههم اياه له
بالمضاف في حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به
ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون
والا اعرب كبعلبك وبنى الاول في الافصح اى وان لم يتضمن الجزء

الثانى من المركب الذى سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثانى
منه لعدم علة بنائه وبنى الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم
المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال على الاصح لان فيه ثلث
لغات احديها المذكورة وهى الفصيحة الكثيرة ولهذا قال فى
الاصح والثانية اعراب الجزءين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع
صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى
الثانى وصرف الثانى واعلم انه لو قال والاعراب الثانى ان لم
يكن الثانى قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه وتغطويه لكان
اصوب وجوابه ان كلامه فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وههنا
ليس كذلك الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات
المبنية وهى عبارة عن الفاظ المبهمة يفسرها عن شئ واقع مفسر
فى كلام المتكلم اما لجعله مبهما على المخاطب ولبيانه فعلى هذا
لا يكون كم كناية لانه غير مفسر به عن شئ واقع مفسرا بكلام متكلم
وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا فى كونه للعدد
كم وكذا للعدد اى كم وكذا للعدد وكنايتان عن العدد وانما بنى
كم للاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل
الاستفهامية فى الصيغة وانما بنى كذا لكونه منقولا عن مبنى
لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقى ما كان عليه من البناء
ومميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه فى مثل ملؤه

عسلا

عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة
وقد يكون مرفوعا بانه مبتداء ما قبله خبره نحو له عندى كذا درهم فدرهم
مبتداء وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعنى
لا يساعده والاولى عندى ان يكون كذا مبتداء ودرهم بدل او عطف
بيان وله خبره وعندى ظرف لكذا وكيت وذيت للحديث
اى كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لوقوعهما موقع
المبنى وهو الجمل فكم الاستفهامية مميزها منصوب والخبرية
مجرور مفرد ومجموع اى مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد
فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
والخبرية مجرور مفرد اى ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع
اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا
فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا
وتدخل من فيهما اى وتدخل من فى مميز كم الاستفهامية والخبرية
نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها ولهما
صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهامى
وكم الخبرى يقع مرفوعا اى مبتداء وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع
فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام
فكل ما بعده فعل مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه

اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اى كل موضع يكون ما بعد
كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان فى محل النصب بذلك
الفعل على حسب ما يقتضيه العوامل يعنى ان اقتضى مفعولا كان مفعولا
به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا
كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى
ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل
ما قبله حرف جر او مضاف مجرور نحو اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهى كل موضع قبله حرف جر واسم يضاف اليه فيه فمجرور نحو بكم رجلا
مررت وغلام كم رجل ضربت والا فهو مرفوع مبتداء ان لم
يكن ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن
بعده فعل غير مشتغل عنه بشىء آخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف
اليه فكم مرفوع فى ذلك الموضع بانه مبتداء ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا
اخوتك وكم رجلا قام وخبر مبتداء ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم
كونه ظرفا بالمميز وان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا فلا
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى واعراب اسمى الاستفهام والشرط
نحو من وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما
فعل غير مشتغل عنهما بشىء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعول له
نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم
مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت

وغلام من تضرب اضرب فان لم يكن بعدهما فعل شابه ما ذكرناه ولا
قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففى محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
ومن تضربه اضربه ومن قام وفى مثل تمييز كم عمة لك يا جرير
وخالة قد عاء قد حلبت على عشارى ثلثة اوجه اى وجاز فى تمييز كم
الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة
اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فكانه غفل عن كمية اعداد خالاته
وعماته والجر بان يكون للخبرية ويكون كم مبتداء فى الصورتين لانه بعده
فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف
وقوله قد حلبت على عشارى خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك
صفة لها وقد حلبت على خبرها وهى يحتمل الاستفهامية والخبرية
وعلى تقديرين فى محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة
وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه
ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى فان نصبت
عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتهما جررتهما
لكونهما تابعين بها وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت
اى وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك فى الاستفهامية
اى كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية
ديناره ودرهمه ونحو كم ضربت فى الخبرية اى كم ضربة ضربت او كم

مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتداء ما بعده خبره الظروف منها

ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبني لكونه مشابها للحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة بحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا كان معربا كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلم يحتج

اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب

واجري مجريه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجراه قبل وبعد في بنائها على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري لان لا غير وليس غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهته قبل وبعد من حيث الاضافة

ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اي من الظروف المبنية حيث انما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه

يضاف الا الى جملة في الاكثر انما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا فالقياس اعرابه حينئذ ومنها اذ وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد واذا اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامله ويعلم من فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذ للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها اي الظرف للمكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتداء بعده ان يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذ للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف وهذه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف معمول لما دل عليه من فجاب كانك قلت فاجات زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتداء بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنها اذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية

نحو اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه
ما ذكر في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجأة
كاذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتداء خبره محذوف
وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة
تقديره فبين ازمان العسر موجود والعامل في دارت لان اذ ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون
بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على
سبيل البدل ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا اى ومن الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء
كان للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى
تقعد اقعد وبنيا لتضمنها حرف الاستفهام او حرف الشرط
ومتى للزمان فيهما اى متى لظرف الزمان في الاستفهام
نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني اكرمك والفرق بين
متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه
واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه اذا فلهذا لا يقال ايتك
متى احمر البسر ويقال ايتك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام
او حرف الشرط وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف
المبنية ايان وهي لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان

يوم

يوم الدين وبني ايان لتضمن همزة الاستفهام وكيف
للحال استفهاما اى من الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول
كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان
عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه في الحال ومذ
ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما
المقصود بالعدد اى من الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين
احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لمتى على اول المدة الذي هو المطلوب تقول
ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود
بالعدد ولبيان جميع المدة التي هو المقصودة وهي الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما
اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ وقد يقع المصدر
بعدهما او الفعل او ان اى وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته
مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته
منذ ان سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر
فيقدر زمان مضاف اى اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة
وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اى
ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما
حذف للعلم به وجه يكون بمعنى اول المدة وهو مبتداء

وما بعده خبره خلافا للزجاج اى مذ منذ مبتداء فى مواضع
اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما تاويل
الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما اى يوم الجمعة اول
المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد
الا يجعل مذ ومنذ مبتداء فى مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة
غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التى هما مصدرها
الا عند السيرافى فانه يجعل موضعهما نصبا على الحال وهو ضعيف
لان المعنى لا يساعد ذلك ومنها لدى ولدن وقد
جاء لدن ولدن ولدى ولد ولداى ومن الظروف المبنية لدى
ولدن وفيهما لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بسكون الدال وكسر النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وانما بنيت لدى ولدن لان من لغاتها لدى الذى وضعه وضع
الحرف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان تجريهما على الاضافة نحو المال
لدى زيد لكن نصب العرب بلدن غدوة خاصة تشبيها لنونها
بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق بين عند ولدى
انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا واذا

قيل

واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا
عنده او غايبا وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل
المنفى اى من الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضى
المنفى على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان
المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اى لا افعله
ابدا وبنيا لتضمنهما معنى فى وانما اختصا بالبناء من بين ساير
الظروف لعدم ظهور فى فيهما بخلاف ساير الظروف فانه يظهر فى
نحو سرت فى يوم الجمعة لتضمنها فى او لتضمنهما لام التعريف
والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح اى ويجوز
بناء الظروف الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم والى اذ نحو قوله ومن خزى يومئذ لاكتسابها البناء
من المضاف اليه فى قبل والمراد بالجملة هى الفعلية لعدم جواز بنائهما
عند اضافتهما الى الجملة الاسمية وهو وهم عند الاولين لان الجملة
مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء فيه
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا
للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه
وكذلك مثل وغير مع ما وان وان وكذلك يجوز بناء غير ومثل
على الفتح اذا اضيف اليها نحو قيامى مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامى
فى مثل ان تقوم والى ان نحو قيامى مثل انك تقوم لمشابهتهما

الظروف المضافة الى الجمل نحو اذا وحيث ويجوز اعرابها لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف
لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه
المعرفة والنكرة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام
المبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء او بالمضاف الى احدها
معنى وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء
الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى وانما قال معنى لانها لو اضيف الى احدها لفظا لم
يتعرف المضاف في المضاف اليه وفي قوله المعرفة ما دل على شيء
بعينه نظر لانه لو اراد به المعنى الشخصي خرج عنه اعلام الاجناس
كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد علم وليس دالا
على شخص بعينه فان اراد به مطلق التمييز عن الغير من المسميات
واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنس نحو
اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف استغراق
الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما
للعهد بان يذكر منكورا ثم يقال المنكور معرفا كقوله تعالى
كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون
معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا
بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب

وقد

وقد مر   والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل بجميع المعارف وبقوله
غير متناول غيره يخرج منه ساير المعارف لكونه متناولا غيره فان
انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا
خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك
نحو زيدا ذا سمي به آخر فانه وان كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع
واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم
المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال المختار انه موضوع لمخاطب
غير معين ويمتنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء
معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم الغايب لانا نقول
لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل
معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فتميز عن واحد من غير
الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن
احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل
رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه
موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت
كلي باعتبار ان مفهومه من يخاطبه زيدا كان او عمروا وجزئي باعتبار

عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به تشخصا معينا واذا
عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه تناول غيره انه يجوز
استعماله في تشخص آخر غير الذي استعملته اولا لكون مفهومه كليا
او نقول في الجواب المراد بالوضع للاستعمال فيكون معنى الحد العلم
اما استعمل لشئ بعينه جاز استعماله في شئ آخر وح لا يتوجه
الاشكال واعلم انه يجوز نصب غيره على الحال فيكون معناه العلم ما
استعمل في شئ بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان
يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشئ الذي هو المعين
لا يتناول غير نفسه حتى يحتاج الى ان يقيد عنه   واعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب اى واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة
فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغائب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها
معنى بحسب المضاف اليه هو المشهور في مذهب سيبويه وفيه اختلافات
كثيرة وفائدة بخلاف نظمه في الوصف فقط   والنكرة
ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول
الكل على سبيل البدل   اسماء العدد ما وضع لكمية احاد
الاشياء امثلها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف

اى اسماء الاعداد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء
اى المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول
القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا
لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء
بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء
بالذات فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة اولا له فرض
واحد واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهى واحد الى عشرة ومائة
والف ويتولد منها اعداد غير متناهية لا حد تقف عليه والتولد
اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والوف
ومئات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر
على سبيل منع الخلو دون الجمع   وتقول واحد اثنان واحدة
اثنتان او ثنتان وثلثة الى عشرة وثلث الى عشر هذه الاعداد
اى تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان
للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث
نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير
جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر
جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده وان الحق
للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون
المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولى واما قوله من جاء

بالحسنة فله عشر امثالها فان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسبت
التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
وثلثة دواب فاذا اريد المذكور فقال ثلثة دواب اجرى على
الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دب
يدب وليست باسم لكنها يستعمل استعمال الاسماء من حيث
لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون
المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة
مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربع بنات اوى لان
الواحد ابن اوى وابن عرس فقال المحققون من علماء البصرة ثلث
طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات
ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما
احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر
الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين اي اذا
جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى
عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء
حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث وتذكيره
في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور بحمله على اخواته لعلة تذكرها
في اخواتها وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث

عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها
عند بني تميم فالجزء الاول في التذكير والتانيث حال التركيب
كمجيئه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المؤنث والجزء الثاني
قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع
التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من
عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي الحركات في كلمة واحدة مع تركيبها
مع ما في اخره فتحة عشرون واخواتها اي تقول عشرون
واخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو
عشرون رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة احد
وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين اي ان عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما
دون عشرة وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر
واحدى وعشرون للمؤنث ثم الى اخره بالعطف بلفظ ما تقدم اي تاخذ
احادا من واحد الى عشر على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود
العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة
الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما لم يركب
الاحاد مع العشرة في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة
لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب

موجب البناء فالجمع بينهما متعذر مائة والف
ومائتان والفان فيهما اى تقول فى المذكر والمؤنث مائة ومائتان
والف والفان والالف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة
والف رجل والف امراة ثم بالعطف على ما تقدم اى
اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد
الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة وخمسة
رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت
الى ان يقبل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطفه على المائتين
وهكذا اى الالف واذا وصلت الى الالف يستعمل ما دون المائة
على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة
فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى
وعشرون امراة ولم يجر هذه القاعدة فى التواريخ لان الغرض فيها
معرفة للاقل لكون الاكثر معلوما وفى ثمانى عشرة فتح اليا
وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اشارة الى مخالفته لاخواته
لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر بنى على
الفتح للخفة الا اثنى عشر واثنتا عشرة فانه معرب وثمانى عشرة
مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته فى البنيا بجواز فتح يائه قياسا
على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسرة النون
وهو شاذ ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع

لفظا

لفظا او معنى لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع فى حال
المميزات اعنى المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض
لاضافة الاعداد اليها ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن
فعلاء عندهما لكنه فى المعنى جمع شئ ليوافق العدد المعدود
لكونه اياه فى المعنى ثم ابتداء بمميز الثلثة لعدم مجئ المميز لما دون
الثلثة على ما يصرح به الا فى ثلث مائة الى تسع مائة
وقياسه كان مآت او مئين استثناء من قوله ومميز الثلثة الى
العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة
الى التسعة الى الجمع فى ثلث مائة الى تسع مائة لا لفظا ولا معنى
لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شئ من الجمع كذلك وكان
القياس ان يضاف الى مائين ان اريد المذكر العاقل والى مآت
ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة
لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين
من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة
فهو فى تقدير الثبوت وتمامه تشبيه نون الجمع نحو عشرين واخواتها
واما افرادها فلحصول الغرض به ومع كونه اخف من الجمع
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اى مميز المائة

والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض
لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لعدم الاستعمال جمع المائة فلا يقال ثلث
مائت الى تسع مائة بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرًا او بالعكس
فوجهان اى اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك
وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على
المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال
عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة
للفظ من مراعات المعنى وتمييز واحد واثنان استغناء
بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد
اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغنا بلفظ
معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف
الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو المعدود
لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم تعيين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واما قولهم رجل واحد
ورجلان اثنان فللتاكيد وتقول فى المفرد من المتعدد
باعتبار تصيير الثانى والثانية الى العشرة والعاشرة لا غير اى

وتقول

١٢٤

وتقول للواحد من الشىء الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير
ذلك الواحد عددًا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل
ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى
العاشر والعاشرة وانما ابتداء بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى
يجعله الواحد واحدًا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
اى الا هو مصير الثلثة رابعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى
لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عدد بخلاف العشرة فيما
دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو
ثلثة الاربعة وربعت الثلثة وعشرت التسعة وباعتبار
حاله الاول والثانى الى العاشرة عطف على قوله باعتبار تصييره
اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار انه واحد من المتعدد متصف
بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى والثالث او خامس
خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد
وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ
الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد الثانى الى العاشر بهذا المعنى
لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز
نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير والحادى عشر
والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة اى اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر

العاشر صح

عددًا مثل صح

العاشر والاول والثانى ... الى العاشر ... صح

اى باعتبار حاله

اى باعتبار تصييره

بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية
عشر للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالف للمذكر من كل الوجوه
وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث
ومن ثمه قيل في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما اثنين
ثلثتهما وفي الثاني ثلثة اى احدها اى ومن اجل انه يقال الثاني
والثالث باعتبارين قيل بالاعتبار الاولى اى باعتبار تصيره
ثالث اثنين اى اضيف الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق منه
بواحد ليمكن ان تصيره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين
مصير الاثنين ثلاثة وهو اسم فاعل من ثلثهما وقيل بالاعتبار
الثاني اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد مساو
للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما
هو اكثر نحو ثالث عشرة يجوز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى
وهو اتصاله بالثالثة وتقول حادى عشر احد عشر على
الثاني خاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر
تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول
لعدم فعل اشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال
على الثاني خاصة وان شئت حادى احد عشر الى تاسع
تسعة عشر فيعرب الاول اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
اخرى حادى احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره

ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم
موجب البناء وهو التركيب ويبنى الجزء الباقيا لوجود موجب البناء
فيهما المذكر والمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا
او تقديرا والمذكر بخلافه انما عرف المؤنث اولا لان التانيث
وجودى والتذكير عدمى ومعرفة الملكات سابقة على معرفة
الاعدام والمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى
وحمراء او تقديرا وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة
والمذكر بخلاف المؤنث اى المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة
او ممدودة ومن مثلها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها
مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية
المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشبعى وفعلى كسلمى
وفعلى كذفلى والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخرى في
ابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء
وغير ذلك وهو حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر
من الحيوان كامراة وناقة واللفظى بخلافه كظلمة واعين اى
والمؤنث حقيقى واما اللفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان
كالمراة بازائها الرجل وناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظى بخلاف
المؤنث الحقيقى وهو المؤنث الذى لا يكون بازائه ذكر من الحيوان

سواء كان فيه علامة التأنيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو
زوج الا نادرا ومن المؤنث اللفظي المضاف الى المؤنث والمضاف
جزء منه كقوله يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبني شعر هند
اما فعله نحو اعجبني مشي هند او صفته نحو اعجبني حسن هند
ولا يجوز ان تقول جاءتني غلام هند لان الغلام جزء منها ولا
فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تأنيث النوع بالضمير والصفة
او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون
وعود الضمير اليه كقوله والشمس وضحاها ولحوق علامة التأنيث
فعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود علامة التأنيث فيه
لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير
ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي ههنا
سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول
المؤنث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي
سواء كان حقيقيا او لم يكن وان اسند اليه الفعل
فبالتاء اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الضمير المؤنث اللفظي
الفعل يجب الحاق التاء بالفعل كقولك الشمس طلعت ولا يجوز
الشمس طلع اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي
جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امرأة بزيد كقولهم حضر
القاضي اليوم امرأة كقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي

يدل

وهو المؤنث اللفظي

يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند المؤنث الذي ذكرناه
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في
تأنيث الفعل المسند اليه الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي
تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند
الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء موعظة
علم ان الفعل لما بعده والثاني نحو موعظة جاء من غير تأنيث جاز
ان يظن ان الفاعل ضمير المقدم او انه شيء اخر منتظر لان اصل الفعل
اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان يجب
ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه
اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور
وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم
اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان
الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه تقول
قام الرجال وقامت الرجال مطلقا اشارة الى انه
لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت
الرجال والزينبات والتأنيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير
لكون تأنيث الجماعة من باب التأنيث اللفظي وانما لم يعتد بالتأنيث
الحقيقي في لزوم تأنيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل

بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث
بحسب المعنى ولان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع
بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
لا يقال جاءت الزيدون ولا الذيدون جاءت لمشابهته المفرد
لوجود المفرد فيه • وضمير العاقلين غير المذكر السالم
فعلت وفعلوا اى وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير
العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد جمع العاقلين
بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال
الزيدون فعلت لما مر • والنساء والايام فعلت
وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان
كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل كالايام
جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير
مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المونث
تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن
المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة وقد ذكرنا الكلام فيه
وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق
هذه الحروف بالاسم المعرف والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك

باعتبار

باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحيض
بل يراد به طهران وحيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان
معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين وجوابه
انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لو لا غلبة عمر على ابى بكر
والقمر على الشمس لما ثنيتهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشيء
مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية
وقد يكون لا لذلك • والمقصور ان كان الفه عن واو وثلاثي
قلبت واوا والا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق
به نحو ظبي ودلو والمعتل الياء نحو القاضي الحق باخره الف او ياء ونون
من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت
الزيدين القاضيين والظبيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف
من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه
ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور واما
المقصور ان كان الفه بدلا عن الواو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا
لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين
في عصى فان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا
عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون
ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو وتقول
ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والنا

وهو النوع

ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول اعشيان فى اعشى وثالثها
ان لا يكون الفه بدلا عن واو ولا ياء نحو حبارى حباريان فى حبارى
والثانى قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان
فى فتى والثانى ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا مسميان
فى مسمى بمتى والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت
وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان اعلم ان همزة
الممدود اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية ولا للتانيث
فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول فى قراء قراءان
وان كانت للتانيث قلبت واوا اذانا بزيادتها وفرقا بينها
وبين الاصلية تقول فى صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو مناسبتها الواو اكثر فى الثقل من الياء وتعويضها من الواو
فى مثل قولهم اقتت فى وقتت وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها
لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول فى كساء
ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان اعلم ان المراد
بالاصلية ما يكون اصليا او فى حكمه لتشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها فى حكم الهمزة الاصلية
واعلم ان المحذوف نحو اخ اصله اخو وابو واب يرد الى الاصل
وفى نحو يد ودم وجهان ويحذف نونه للاضافة

اى

اى اللغة وعدمه نحو يدان ويديان ودمان ودميان

اى ويحذف نون المثنى للاضافة الى اسم لئلا يوذن بالانفصال
وحذفت تاء التانيث فى خصيان واليان اى وحذفت
تاء التانيث فى خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين
مع عدم سقوطها فى غيرها لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت
فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد كما لا يقع
فى وسط المفرد تاء التانيث لا يقع فى وسط ما هو فى حكم المفرد
المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما
فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله
مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها
على احاد بحروف مفردها وبقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير
التقديري كاف فليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد
كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته فى
الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا
كحمار كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد
يقصد كل واحد من تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال
على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال
بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع
فى اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد
بحروف مفرده وللقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائد فلو قال

ما دلّ على احاده بحروف مفرده لكفى اللّهمّ الّا اذا وجد الدلالة
من غير القصد والارادة اعلم انّ الاولى ان يتعلّق بحروف
مفردة بدل لا مقصودة   ونحو تمر وركب ليس بمجموع
على الاصحّ لازم للحدّ المذكور اى يلزم من الحدّ المذكور ان يكون
تمر وركب جمعًا لعدم دلالتهما مقصودة بحروف مفردهما
لانّ التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز
اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندى خمسة ارطال تمرًا
اولانّ الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعًا لكان جمع كثرة
لانتفاء كونه للقلّة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه
لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب جمعًا وانّما قال على الاصحّ
لانّ فيه خلافًا قال بعضهم انّ التمر جمع تمرة والركب جمع راكب
ونحو فلك جمع اى ويلزم من تعريف الجمع المذكور
ان يكون فلك جمعًا لانه بتغييره لانّ الفلك المفرد على وزن قفل
والجمع على وزن اسد   وهو صحيح ومكسّر اى الجمع
صحيح او مكسّر لانه امّا ان يكون بناء واحده سالمًا اولا يكون
فان كان الاوّل فهو صحيح وان كان الثانى فهو مكسّر ونحو فلك
من الثانى لانكسار بنائه تقديرًا   والصحيح لمذكّر ومؤنّث
اى الجمع الصحيح امّا جمع المذكّر نحو زيدين جمع زيد وامّا جمع المؤنّث
نحو زينبات جمع زينب   المذكّر ما لحق آخره واو مضموم

ما قبلها

ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدلّ على انّ معه
اكثر منه اى جمع المذكّر السالم اسم الحق باخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدلّ على انّ معه اكثر منه
غالبًا من جنسه وانّما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال الضاربون
بان يكون بعض افراده ماشيًا وبعضها ادنًا وبعضها مبنيًّا
وانّما قلنا غالبًا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازًا وانّما لم
يقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره فى المثنّى والاسم ان كان
صحيحًا او ملحقًا به يلحق اخره هذه الحروف من غير تغيير
فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اى فان كان
آخر الاسم الذى يراد به ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض
حذفت الياء نحو جاء نى قاضون فان اصله جاء نى قاضيون نقلت
حركت الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفّة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وكذلك فى النصب والجرّ اعلم انه لو قال
مثل القاضون لكان اولى لانّ فى اخره مفردة ياء ملفوظة وهو القاضى
بخلاف قاضون فانه ليس آخر مفردة ياء ملفوظة وهو قاض لانه حذف
الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما فى الباب انه لا يرد
الياء المحذوفة لوجود علّة حذفها نعم فى اخره ياء مفردة ولهذا
لم يجر الاعراب على الضاد فى قاض   وان كان مقصورًا حذفت
الفه وبقى ما قبلها مثل مصطفون اى وان كان الاسم الذى يجمع هذا

وف

الجمع اسماً مقصوراً نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها
مفتوحاً تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاء ني
مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحاً لعدم موجب
تغييره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى
وشرطه ان كان اسماً فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل
وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان مثل فعلى سكران ولا
مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل
علامة اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم ولما صفة
فان كان اسماً فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكراً
وعلماً وعاقلاً لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد
فيه مجموع هذه الثلثة كالعير او اثنان منها كالمرأة او واحد منها نحو
اعوج علماً للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع
امور خمسة احدها ان يكون مذكراً عاقلاً لما مر والثاني ان لا يكون افعل
الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقاً بين افعل هذا وبين افعل
التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا
يشكل باجمع جمعاً لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه
بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث

ان

ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى سكران وسكرى للفرق بين فعلان
هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز جمعه هذا
الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى
وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل
جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي
الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث
فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول لجواز جمعه
هذا الجمع لعدم استوى المذكر والمؤنث فيه لامتناع لدخول تاء التانيث
عليها للمؤنث نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة
وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة
بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيراً
وفروقة وضحكة وضحاكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار
بقوله ولا مستوياً فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي وان
لا يكون المذكر مستوياً في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث
نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثاً واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا
الشرط لاستغنائه عنه بقوله فمذكر يعقل فعسى ان يذكره ههنا لدفع
وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد
ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة

دون فعيل بمعنى فاعل لان الاول ... صح
بمعنى فاعل والثاني فعيل بمعنى مفعول

لماذكرنا في المثنى   وقد شذ سنين وارضين جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة
واللغة والقلة والثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون
والسنون والحرون والاوزون واللغون والقلون والثبون مع
انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا عالما عاقلا فلا يكون
الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله وقد شذ
نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها ومحمله ان الواو والياء
والنون فيهما ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما
في الارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في
غاية التمحل حتما   والمؤنث ما لحق اخره الف وتاء اي جمع المؤنث
الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق باخره الف وتاء نحو
قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث
زائدة ليست من نفس الكلمة   وشرطه ان كان صفة وله
مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا اي الاسم المونث الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما
ان يكون له مذكر ولا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وح لم يجز جمع مثل حمراء
وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل

هذا

هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حائض وطامث
اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة
باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل
حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث واذا اعتبر الحدوث
قيل حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات ايضا وان كان
اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط
لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة
وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو
حمامات وسرادقات   جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال
وافراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس
في جمع فرس ورجل او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك فان الفلك
مفردا كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال
جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة هذا تقسيم الجمع
باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الذي يطلق
على العشرة فما دونها من غير قرينة وهو على ما فوقها بقرينة
وجمع الكثرة عكس جمع القلة   جمع القلة ويستعار كل واحد
منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واقسام جمع القلة
افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

اي الكثرة على ما فوق العشرة من غير قرينة وعلى ما دون العشرة بقرينة ١٢

والصحيح اى وجمع المذكر السالم كذيدين والمؤنث السالم كمسلمات وما عدا الجمع القلة التى ذكرناها جمع الكثرة المصدر
اسم الحدث الجارى على الفعل انما يحتاج الى تعريف المصدر ههنا
هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل
من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه
فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم للحدث شامل لغيره
نحو ويله وبقوله الجارى على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجرى عليه
والمراد بالجارى عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله
وهو من الثلاثى سماعى وفى غيرها قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا اى المصدر من الفعل الثلاثى سماعى يرتقى الى اثنين وثلثين
بناء وفى غير الثلاثى قياسى وهو من افعل افعال ومن فعل تفعيل
وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
وكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل نحو اكتسب
اكتسابا ومن انفعل انفعال انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعالا
نحو استخرج استخراجا ومن تفعل تفعلا وتفعل نحو تملق تملقا
وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل
اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعل افعلال
نحو احمر احمرارا ومن افعال افعيلالا نحو احمار احميرارا ومن افعوعل
افعيعالا نحو اغدودن اغديدانا ويعمل عمل فعله ماضيا

وعمره

وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى المصدر يعمل عمل فعله سواء كان
بمعنى الماضى او بمعنى غير الماضى اعنى الحال والاستقبال لان عمله لكونه
فى تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فانه
يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا ولا يتقدم
معموله عليه اى ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيدا ضرب
عمرو لكونه فى تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لم يتقدم ما فى حيز صلة ان
عليها كذلك لا يتقدم ما فى حيز صلة المصدر عليه ولا يضمر فيه
اى لا يضمر الفاعل فى المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكن لا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه مستلزم اجتماع
التثنيتين فى المثنى وهما تثنية وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين فى المجموع وهما
جمع المصدر وجمع الفاعل ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم
ذكر فاعل المصدر نحو اعجبنى ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسند
الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول اى ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله
تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان
الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار بمربع
ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لانه يحتاج
الفعل او شبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة

تثنية الفاعل
المصدر

للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى لانه
انه ح اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل   واعماله
باللام قليل اى واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولميته تعذر
تقديره بان مع الفعل ح لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك
لا يدخل على المصدر المقدر بهما وقد جاء فى الشعر ضعيف لنكاية اعدائه
يخال الفرار يراخى الاجل   فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان
بدلا منه فالوجهان اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل
فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن
كذلك نحو ضربا ان يدل لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان
يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اى جاز ان يكون الفعل عاملا
وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال
ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل عن الفعل عاملا
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل اسم
اشتق من فعل لمن قام الفعل به بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق من فعل
احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات
من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة
واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة
واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة
واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث   وصيغته

المجرد

المجرد الثلاثى على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل
الآخر نحو مدخل ومستغفر اى وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على
وزن فاعل وهذا سمى به لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى على صيغة مضارعه
بميم مضمومة فى اوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو
مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل
ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن
والفج فهو ملفج واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو
يافع   ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا
لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد
الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث
الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه
لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل
الذى يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما لم يعمل
عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا
مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعنى الاعتماد على المبتدأ
او على ذى الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفى
لانه ح يتقوى بذلك على العمل واما فى صور الثلث الاول فلانه
مستعمل فى اصل وضعه لانه صفة فى المعنى فلا بد من شئ محكوم به عليه فهو

مذكور ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل
اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره
لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه
بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى ومن امثلة عمله
بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت
برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله
ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول
له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالاستقبال
والحال الحال والاستقبال تحقيقا او حكما حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال   فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى اي فان كان
اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه
غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان هذه
الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت بزيد
ضاربك امس   خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا
للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز

اي قد عرفت ضعف قول الكسائي

قولهم

قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي
نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه
فان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس اي فان
كان الاسم الفاعل الذي بمعنى معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر
دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر وكذلك ان كان له مفعول غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم
عمرو اياه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات
فان دخلت اللام استوى الجميع اي فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى
الجميع اي الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة حينئذ
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس   وما وضع
منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اي اسم الفاعل
الموضوع للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه
عمرو الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمرو الآن او غدا او امس وامثلة ما
وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتداء وقوله مثله خبره
والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم
الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمروا والزيدون ضاربون عمروا
الآن او غدا وهو الزيدان هما ضاربا عمروا والزيدون هم الضاربون

نحو الآن او غداً او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما
قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات وضرب وضراب
زيداً وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل للاطراد كما في المثنى والمجموع
ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً اى ويجوز
حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع
العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفاً واستطالة الصلة لكون اللام
بمعنى الموصول كبيت الكتاب قول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم
من ورائهم نطف وانما لم يتعرض بحذف النون عند الاضافة لانه معلوم
في باب المثنى والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف
تخفيفاً لانه ليس بصلة اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن
وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق
من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند
تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره وصيغته
من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة
وبفتح ما قبل الآخر كمستخرج اى وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد على وزن المفعول غالباً وبه سمي لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل اى بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر
لفظاً نحو مدخل او تقديراً نحو مختار ومحمر وامره في العمل
والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد يعطى غلامه درهماً اى وامر اسم المفعول

في

في عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه
بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما وعدم
اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلة ما مر فمضروب
يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل معطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه
درهماً الآن او غداً وزيد المضروب غلامه الآن او غداً او امس ومن جملة
شرائط عمله ان يكون موصوفاً ولا مصغراً لما ذكرنا في اسم الفاعل
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام على معنى الثبوت فقوله
ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة
قوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق
من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق
من اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نسلم انه يخرج بهذا القيد
افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس
الثبوت فلو زاد على زيادة الثبوت فيدل عليه الحد قيد آخر وهو قولنا
فقط يخرج عنه اسم التفضيل وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل على حسب السماع تقول في حسن حسن وفي صعب صعب وفي
ظرف ظريف كحسن وصعب وشديد اى ويعمل الصفة المشبهة عمل فعلها
مطلقاً اى من غير اشتراط الزمان العدم اعتبار الزمان في مدلولها لان
المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها

على صاحبها او المنجرة اى بما ذكرنا فى اسم الفاعل وتقسيم

مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا

او باللام او مجردا مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع

على الفاعلية والنصب حملا على التشبيه فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة

والجر على الاضافة اى وتقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة

المشبهة بلام التعريف وبغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف واما

معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين

فى ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع واما

منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثمانى عشرة مسئلة من ضرب ستة فى

ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع فى المرفوعات

الست على الفاعلية والنصب فى المعارف من المنصوبات الست على التشبيه

بالمفعول وفى النكرات منها على التمييز والجر فى المجرورات الست على

الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه

حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان

الحسن وجهه الحسن وجه اى تفصيل مسائل الصفة الثمانى عشرة

حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن

وجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع الوجه

ونصبه وجره واثنان منها ممتنعان اى اثنان من هذه الوجوه

الثمانية عشر ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانى الحسن

بالمفعولية

وجه

126

وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما

فيه اللام الى نكره واختلف فى حسن وجهه اى واختلف

فى صحة مسئلة واحدة منها وهى حسن وجهه فقال قوم انها لا يصح

ومفعولا لاستلزامها اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه

والبواقى ما كان فيها ضمير واحد منها احسن ما كان فيه ضميران

حسن وما لا ضمير فيه قبيح اى والبواقى من الثمانى عشرة بعد اسقاط الاثنين

منها وثلث منها اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد

لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه

وحسن الوجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان

فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه اى فى المسئلة وهو الضمير

واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه

بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وثانيها قبيح وهو ما

لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه

حسن وجه برفع وجه حسن الوجه برفع الوجه الحسن وجه برفع وجه

برفع الوجه وحسن الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن وجه برفع وجه

ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل والا ففيها

ضمير الموصوف اشارة الى ضابط يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران

وما ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور فى الوجه ملتزم بالحسن

لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها

ان الوجه ... فنال ... نصب ... ضمير ... اضافة ...

وحسن الوجه بالتنوين ونصب الوجه وحسن وجهه ... بالجر والنصب ... وحسن وجه بالاضافة

فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفة كافعل
في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها
الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت
ما بعدها او جرته لاحتياج الصفة الى الفاعل فيؤنث
وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا
او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة
الى الموصوف كما تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني
الوجهين وبرجال حسنى الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر
واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا
كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير
وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها
ضمير او لا يكون فان كان فيها ضميران فان لم يكن كان فيها ضمير واحد
واسماء الافعال والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي
اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة
المشبهة في جواز المسائل الستة عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان
جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل
والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب
برفعه ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل
والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه

المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل
وقلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في
المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي
المثال الثاني لم يعلم انه مفعول ثان لمعطى او مفعول له اقيم مقام الفاعل
نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا لو قلنا زيد ضارب
ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل
او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست
لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل
افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل
احنك الشاتين وابل من حنيف الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل
وهو افعل اي اسم التفضيل على وزنه افعل غالبا
وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء اي وشرط اسم التفضيل
ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا ترى

انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم يحذف منه شيئًا لم يمكن
وان حذفت الزوائد حتى لو قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير
الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه ينتقض بمثل افلس واولى واعطى
واجرى لانه ليس مبنيًا من ثلاثى مجرد فاذن لو قال وشرط غالبًا
لكان اصوب   ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل
زيد افضل الناس اى وشرط ايضًا مع كونه ثلاثيًا مجردًا ان لا يكون
لونًا ولا عيبًا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور
فلو بنى منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر الا يرى انك لو قلت
ح هو احمر ولم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زائد فى الحمرة اعلم ان المراد
بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا ينتقض بمثل اجهل واضل سبيلاً
ولقائل ان يقول ينتقض ذلك بمثل احمق فانه من العيب الباطن مع انه
يبنى منه احمق للتفضيل ويمكن ان يجاب عنه بانا قلنا ان ما كان من العيب
الباطن يجوز ان يبنى منه افعل التفضيل من كل عيب باطن
فان قصد غيره يتوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجًا
واكثر بياضًا واقبح عمى اى وان قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور وهو
الرباعى نحو دحرج وغير المجرد من الزوائد نحو استخرج والالوان والعيوب
نحو الحمرة والعور يتوصل الى تفضيله بثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
اشد واكثر واقبح كما ذكرنا سابقًا لم تقول هو اشد منه استخراجًا واكثر
بياضًا واقبح عمى فالمثال الاول لغير المجرد الثلاثى والثانى للون والثالث
للعيب

للعيب   وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان
يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بنى لكل منهما لحصل الالتباس ولو
رجح المفعول على الفاعل يبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامر
للفعل اللازم ولان المبالغة للفاعل امر منها فى المفعول ولان الفاعل
اكثر من المفعول   وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل
واشهر اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيًا للمفعول لكنه قليل وهو اعذر
والوم واشغل واعرف معروف وغيرها   وقد يستعمل على احد ثلاثة
اوجه مضافًا او بمن او معرفًا باللام اى وقد يستعمل اسم التفضيل على
احد ثلاثة اوجه وهو ان يكون مضافًا نحو افضل القوم او مع من نحو
زيد افضل من عمرو او معرفًا باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل
مع احد هذه الثلاثة ليعلم الافضل والمفضل عليه فاذًا لا يجوز ان يقال
زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن
الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل
بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصًى لكون من بمعنى فى كانه وليست
بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضًا
ان يقال زيد افضل لعدم تعين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير
احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى   فاذا اضيف
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس اى فاذا استعمل

كقولهم

التفصيل مضافا فان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد زيادته
على ما يضاف اليه فحينئذ يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا
فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر و
بالعكس ولا الخز اليق الكتان بل يقال افضل البشر واليق من
الكتان ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل
فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفصيل فلا يجوز
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه اى فلاجل انه يشترط ان
يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته
لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير
العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم والا لزم اضافة الشئ
الى نفسه وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا
فيهم ويلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين
والثانى ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما
يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر
اهل جلدته فيجوز يوسف احسن اخوته اى لاجل
ان يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف
اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه يلزم اجتماع النقيضين
لعدم دخوله في المضاف اليه ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له اى ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال

نحو

نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل
القوم لكونه مشابها لافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل
واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا
القوم الزيدون افضلو القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا
القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من واما الثانى والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة فيهما اى واما المضاف بالمعنى الثانى وهو المضاف
لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما
مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من
لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتها ظاهرة والذى بمن في
مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان
يعلم اى اسم التفصيل الذى مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورة
من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفصيل ولا جمعه ولا تانيثه
قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضى الاسم
بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشئ بين الاسم وبين علامات
تثنيته وجمعه وتانيثه ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشئ
وهو في المعنى صفة لمسبب باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد اى
افعل التفصيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شئ وهو في المعنى

صفة لمسبب الشئ ففضل باعتبار ذلك الشئ مفضل على نفسه باعتبار
غيره ذلك الشئ حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا
احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فاحسن جاب على الرجل وهو فی المعنی
لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه
باعتبار عين الرجل اعنی عین زید حال کون هذا التفضیل منفیا
وانما لم یعمل فی المظهر اذا لم یوجد الشرط المذکور لعدم کونه بمعنی
الفعل لعدم دلالته الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل
وانما قال ولا یعمل فی مظهر لانه یعمل فی المضمر غیر هذا الشرط لان
العمل فی الظاهر اقوی فیحتاج الی شرط   لانه بمعنی حسن
مع انهم لو رفعوا الفصلوا بین احسن وبین معموله باجنبی وهو
الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور
ای انما عمل لانه بمعنی حسن لان معنی قولك ما رایت رجلا احسن
فی عینه الکحل منه فی عین زید هو معنی قولك ما رایت رجلا حسن فی
عینه الکحل مثل حسنه فی عین زید بخلاف ما اذا لم یوجد هذا الشرط
فانه لم یکن بمعنی حسن مع انهم لو لم یعملوا اسم التفضیل لدفعوه
ولو رفعوا اسم التفضيل فی مثالنا المذکور وهو احسن لکان خبر
مبتداء والکحل مبتداء فیلزم الفصل بین احسن ومعموله الذی
هو منه باجنبی وهو الكحل وهو غیر جائز   ولك ان تقول
احسن فی عینه الکحل وهو غیر جائز من غیر زید ای یجوز لك

ان

ان تقول فیه بعبارة اخری اخصر من الاولی مع کون معناهما واحدا
وهی ان تقول ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید
فان قدمت ذکر العین قلت ما رایت عین زید احسن فیها الکحل
مثل ولا اری کوادی السباع حین تظلم وادیا اقل به رکب اتوه تایة
واخوف الا ما وقی الله ساریا ای وان قدمت ذکر العین علی اسم
التفضیل جاز فیه عبارة اخری من غیر ذکر من منها کقولك ما رایت
کعین زید احسن فیها الکحل ای ما رایت کعین زید عینا احسن فیها الکحل
وهو مثل ما انشده سیبویه مررت علی وادی السباع ولا اری کوادی
السباع حین یظلم وادیا اقل به رکب اتوه تایة واخوف الا ما
وقی الله ساریا لانه قدم المفضل علیه وهو وادی السباع علی افعل
التفضیل وهو اقل من غیر ذکر من ولا اری فی محل النصب بانه حال
وعامله مررت وکوادی السباع مفعول ثان لقوله ولا اری وحین
جملة ظرفیة حال عن وادی السباع ووادیا منصوب بانه مفعول اول
لقوله ولا اری وان جعلنا اری بمعنی ابصر کان کوادی السباع
حالا من وادیا او متعلقا بلا اری واقل صفة لوادیا ورکب
فاعل اقل واتوه وتایة تمییز عن اقل واخوف عطف علی اقل وما
فی قوله الا ما بمعنی من وساریا منصوب بانه حال عن ضمیر اخوف و
تمییز بمعنی سری فیکون صفة واقعة موقع المصدر   الفعل
ما دل علی معنی فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل

مادل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله
مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بها الكلمة
وبالدلالة الدلالة ولو بتوسط والاقتران الاقتران بحسب الوضع حتى
لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم   ومن خواصه
قد والسين والسوف والجوازم ولحوق تاء نحو فعلت وتاء التانيث
الساكنة فقوله من خواصه اشارة الى انه ذكر خواصه لكونها اشهر
واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران
باخره وانما اختص قد بالفعل لانه يقرب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل
لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال
بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به
لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة كنه
بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد
التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم نحو ضاربة وقائمة
وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضمائر المرفوعة البارزة المتصلة مثل
الف التثنية وواو الجمع وغيره لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة في الاسماء والحروف واما في الحروف فظاهر واما في الاسم
فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين
في الجمع فلم يتصل في الواحد ايضا اطرادا للباب   الماضي

مادل

مادل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت
فيه وزمان الحال فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع
لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت وبعت انشاء
والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرحه للعلم به
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدا محذوف
اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح
لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير
وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو
كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما مع غير الواو لانه لو كان مع الواو
وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف
نايت   ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا و
تخصيصه بالسين شامل للكل لكونه مشتركا بينها لوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نايت يخرج الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله
لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت
او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم
فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع

فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه
فالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب والهمزة
للمتكلم تبيين لمعاني حروف نأيتُ فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره
ليوافق نحن مذكرين كان او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر
مؤنثا ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر
ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون
يا زيدون وللمخاطبة المؤنث ولمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند
وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمؤنث
الغايبة والغايبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغايب
غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع
المؤنث الغايبة فتقول زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون
يضربون والنساء يضربن وحروف المضارعة مضموم في
الرباعي مفتوح فيما سواه بيان الحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه
اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج
وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك اذا قلت من
اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس
ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل

وانفعل واستفعل وغير ذلك ولا يعرب من الفعل
غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وانما لم يعرب
غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع
لمشابهته للاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون
التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او
الى غيره في نحو هل تضربن ولو اعرب عليه يجري الاعراب على ما يشبه
التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع
لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن
وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه
يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة
وتعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب
من الفعل المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون وان
كان كذلك ونجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو
ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع
واعرابه رفع ونصب وجزم اي فعل المضارع رفع ونصب
وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم
فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بارز للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث بالضم والفتح والسكون مثل يضرب بيان التفصيل اصناف
اعراب المضارع المشترك في نوع واحد من انواع الاعراب فانه تختلف

فى الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن
الضمير البارز المرفوع الذى هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا
او المخاطبة المؤنثة اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال
النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذى لم يكن فى اخره الف
ولا واو ولا ياء والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل
يضربان ويضربون وتضربين اى واعراب المضارع المتصل به الضمير
البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع
وبحذفها حال الجزم والنصب وهو فى خمسة امثلة وهى وهما يضربان
وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا
ولن يضربوا ولم يضربا ولم تضربوا ولم تضربى وانما جعل اعرابها
بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء وانما سقط
النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة حال
الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم فى
الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء وكما يتبع النصب الجر فى الاسماء
ويتبع النصب الجزم فى الافعال والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا وبالفتحة لفظا والحذف اى واعراب المعتل
الاخر بالواو والياء فى نحو يغزو ويقضى بالضمة تقديرا حال
الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا

حال

١٤٢

حال النصب تقول هو يغزو ويقضى ولن يغزو ولن يقضى
لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا
لم يحذف الجازم الحركة حذف الحرف والمعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اى واعراب المعتل بالالف
نحو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال
الجزم لفقدان الحركة نحو لم يخش ويرتفع اذا تجرد
عن الناصب والجازم مثل تقوم زيد اشارة الى عامل رفع المضارع
وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعنى ناصب المضارع وجازمه
نحو تقوم زيد وينتصب بعد ان ولن وكى واذن
وبان مقدرة بعد حتى ولام الجحود ولام كى والفاء والواو فان
اريد ان تحسن الى وان تصوموا اشارة الى نواصب الفعل المضارع
وهى ان ولن وكى واذن وان المقدرة بعد احدى الحروف المذكورة
فى المتن فلما فرغ عن عدها قال فان اريد ان تحسن الى وان
تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان فى المثالين المذكورين متعين
لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب
ذكر سوف والسين او قد او حرف النفى مع ان المخففة الا ان النصب
فى المثال الاول بالفتحة لفظا وفى المثال الثانى بحذف النون
والتى تقع بعد العلم هى المخففة من المثقلة وليست هذه
مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اى ان التى تقع بعد العلم

فليست ان الناصبة

ان

نحو علمت ان سيقوم هى المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة
للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون النا صبة
للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون
العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد من العلم كل ما
هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضا رع
لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفى
ولهذا اورد مثالين ليكون ان كالعوض من المحذوف للتخفيف والفرق
بين ان الناصبة والمخففة والتى يقع بعد الظن فيها وجهان
اى وان التى تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها وجهان
اى جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو
ظننت ان يقوم وان سيقوم بجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن
ولن نحو لن ابرح اى مثال لن الناصبة قوله تعالى
لن ابرح ومعنى لن هى الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل
المستقبل وهو آكد من لا فى نفى الاستقبال وقيل انما للتاكيد
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة اى اذن انما ينصب الفعل المضارع
بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اى لا يكون
ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد
وهما اذن ما قبلها والثانى ان يكون الفعل مستقبلا لكونها

حوابا

جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال كقولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما
كقولك لمن يحدثك انما اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
وجب الرفع واذا وقعت بعد الفاء والواو والفاء فوجهان
وفى اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها اى اذا وقعت اذن بعد الفاء
كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذا اكرمك او بعد الواو وكقولك
تعالى واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها
وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مقيدا مستقبلا من غير
النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها وكى مثل
اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى يكون ما قبلها
سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهى ناصبة
للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص وليس بحرف
جر وليس النصب بعدها باعتماد ان كما هو مذهب البصريين لدخول
اللام عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج
وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كى او الى
اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد وسير
حتى تغيب الشمس اى وينصب ما بعد حتى باضمار ان بعدها
بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء

اى فى صدر الجملة

كان مستقبلا عند الاخبار اولم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس
حتى ادخل البلد بالنصب لان الغرض هو الاخبار عن دخول المترقب عند
ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كى اى للسببية
وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل الجنة
وقد يكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس
بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما
تضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل
فاضمر ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم فحتى فى المثال الاول من
الامثلة المذكورة فى الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل تحقيقا
وفى المثال الثانى يحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى وما بعدها
غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفى المثال الثالث
بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا فان اردت الحال
بارادتك الحال تحقيقا اى فى غير كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها وذلك بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل
وانت تخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت
حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت
الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما
لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون
حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع

للطمع

للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال
والاستقبال ويجب السببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما
يبطل الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال
المعنوى ليتحقق الغاية التى هى مدلولها كقولهم مرض فلان حتى
لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء ومن ثم امتنع الرفع
فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة واسرت حتى تدخلها اى ومن
اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها
بالرفع فى كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة
لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز لفساد
المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع
ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها
خبرا متيقنا مقطوعا بوقوعه لا يتعلق له بما قبلها وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوعه مع الشك بوقوع السبب وانه محال وجاز
فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى اذا كانت تامة جاز ان يقال
كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو
بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعلها ضمير عائد الى الرفع وجاز الرفع
فى كان سيرى وايهم سار حتى ادخلها بالرفع اى اذا كان

للاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز
الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع
الشك في السير وانما وقع في تعيين نفس السائر   ولام كي نحو
اسلمت لادخل الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب
بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان
بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون
ما بعدها في تقدير الاسم   ولام الجحود لام زائدة تاكيد بعد النفي
لكان مثل وما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود لام زائدة لتاكيد النفي
الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه
اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ولزم اختلاف المعنى بحذفها
بخلاف هذه لكونها زائدة وانما تجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي
والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون ما
قبلها امرا او نهيا او نفيا او استفهاما او تمنيا او عرضا اي وينصب ما بعد الفاء
باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه
انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور المذكورة
في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق احد هذه
الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله ساترك منزلي
لبني تميم   والحق بالحجاز فاستريحا واراد بان الحق شرح مثال

الامر

الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي
لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض
الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني
وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون
قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة
لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس
اليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد الاول
سبب الثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمرت ان بعد الفاء في تقدير
المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر
لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فتقول ائتني فاكرمك
جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك
لم يكن الجزءان بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا
نظرا الى المعنى   والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها
مثل اياك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية والثاني
ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي
العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء فاضمر
ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر
ليكون عطف الاسم مثال النفي لا اخدمك وتجفوني والمراد منه نفي اجتماع

الامرين ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك فالمسؤل عند اجتماع
الامرين اعني الاعطا والاكرام ومثال النهي قول الشاعر لا تنه عن خلق
وتاتي مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو
النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو
الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول
المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض عليه
النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول
لا يكون مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعطائك لي منك
واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله
وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس
ليت لي حصول مال وانفاقا مني وتقدير السادس الا يكون منك نزول
واصابة خير مني   واو بمعنى الى اي ينصب الفعل بعد او باضمار
ان بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسما تقول لالزمنك او تعطني حقي اي الى ان يعطيني حقي هذا
ما ذكره المصنف في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف العطف كالواو
الا انها للشك والواو للجمع اضمر بعدها ان ليعلم ان الثاني لم يدخل
في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطا ولما قدر في
تقدير المصدر قدر قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون
تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك

الى

الى ان تعطيني وحتى ان تعطيني والا ان تعطيني
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحروف العاطفة
الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف
الفعل على الاسم كقولنا عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي
ومع حروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي
ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام كي غير زائدة
واما مع الحروف العاطفة فلكن اهتمام عطف الفعل على الاسم ظاهرا
ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا
يتوالى اللامات واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة
لدلالة القرينة عليها وكون الحذف فاحضر فالتي يواحذ فيها فهذه الحروف
التي يضمر بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم
يجب وقسم يجوز   وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي
اي وينجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل
وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم فعلين الاولى
اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي   وكلم المجازاة
وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى
عطف على بلم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم
الفعلين وضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم متضمن معنى ان

للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف
اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ اذ يمنعهما عن الاضافة المانعة
عن الجزم لان المضاف اليه في موقع الجر لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم
متنافيان واما ان يستعمل مع ما ويجرد عنها وهو اين في المكان
ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين
تصرف بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله
متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
وغير الظرف ما ومن واي ومهما وامثلته كقوله اري العمر كنزا
نقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمني اكرمه
وقوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تاتنا
به من اية الاية والاصل في مهما على وجهين احدهما ماما على ان ما الثانية
زائدة فهي بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني
ان يكون مه واقعا قبل ما فكانه قال اولا مه ثم قال انا افعل ما لا تقدر عليه
فقال للمخاطب مه ما تفعل افعل ثم اجريا مجرى كلمة واحدة ويجزم
كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط
ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك
بل للماضي واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا
شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال

هو عليها والمنافاة بين اذا واذا الشرطية لان اذا للتخصيص واذا
الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقول الشاعر واذا
تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفي يجوز
الجزم بكيف مع ما وبدونها وبان مقدرة عطف على قوله لم
اي ويجزم الفعل بان مقدرة وقد يجي بيانه فلم لقلب المضارع
ماضيا ولنفيه ولما مثلها ولما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين
معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما مثلها
اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه ويختص
بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم
بعد اشتراكهما فيما ذكر اي ويختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان
الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد
ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار
لاكثر وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من
الماضي الى وقت الاخبار لان زيادة معناها بزيادة ما ويختص ايضا
لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما ينفعه لان اصله لم زيدت
عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان
لم واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر
كقوله فاصبحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش

نحو هل ولما مشترك بين كونه اسمًا وبين كونه حرفًا الا انه اذا كان اسمًا
فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفًا فهو مخصوص بالمضارع
ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل
وان كان الفعل مبنيًا للمفعول لزمته مطلقًا وان كان مبنيًا للفاعل
لزمته مسندًا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا   ولا النهي اللام المطلوب بها الترك اى لا التي
للنهي ضد لام الامر فهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبًا كان او غايبًا او
متكلمًا   وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية وتسميتهما شرطًا وجزاء وان كان مضارعين او الاول
فالجزم وان كان الثاني مضارعًا فالوجهان اعلم ان كلم المجازات
وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني
والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطًا والثاني منهما جزاء اعلم ان
المراد بالسبب هو السبب في الفعل لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودًا
فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول
في الفعل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين
نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربًا والجازم
موجودًا وان كان الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا نحو ان تضرب
اضرب فالجزم ايضًا وجب في الاول لكونه معربًا ووجود الجازم

فيه

فيه واشار اليه بقوله فان كان مضارعين الى قوله والجزم اى بالجزم
واجب وان كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا نحو ان ضربت اضربك
فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل
في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منه
اولى واما الجزم فلكونه معربًا ووجود الجازم الذي ومثال الرفع
قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم
واشار اليه بقوله وان كان الثاني اى وان كان الجزاء مضارعًا والاول
ماضيًا والغة ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين
نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين
والجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنى لم يجز الفاء وان كان المضارع
مثبتًا او منفيًا بلا فالوجهان والا فالفاء اشارة الى بيان الجزاء الذي
يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي
يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعًا
لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره
فيه جاز الامران واذا لم يوثر قطعًا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب
الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا
او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيًا لفظًا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان
ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظًا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير

اضربت علم صح

قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وجب دخول الفاء لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض به
الماضى المحقق واشار الى الثانى بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول
الفاء من حيث انه جعل خبر المبتدأ المحذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو
ان قمت فيقوم اى فهو يقوم وبترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر
مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف
ونحو ان قمت اقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا فالوجهان
دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
ان جعل لا لنفى الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع
اجتماع العلتين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد
النفى فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال فانما قيد المنفى
بلا لان المنفى بما ولن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط
فيه لان المراد بالمنفى بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفى بلن
هو للاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعنى لم يكن
الجزاء ماضيا بغير لفظ قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا
ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء
كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى

ان

ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا
فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقرونا
بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما وان كان الى غير ذلك
ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجأة وانما لم يجئ موضع
الفاء فى غير الجملة الاسمية لان اذا التى للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية الا نادرا وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا
قصد السببية مثل اسلم يدخل الجنة ولا يكفر يدخل الجنة اى يجزم الفعل
المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التى هى الامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثانى نحو اسلم تدخل الجنة
اى ان تسلم تدخل الجنة ولا يكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اى
وتعرفنى بيتك ازرك وليت زيدا عندنا يحدثنا اى كان عندنا يحدثنا
والا تنزل تصب خيرا والمعنى فى الجميع ان وقع الاول وقع الثانى
لان الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض
فيكون فى ضمن هذه الخمسة مسبب لسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه
ليس للطلب وهذا لا يجوز فى النفى اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر
تحقيقا او قوة ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك منزل منزلة

اكتف كانه قال اكتف بتم الناس **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار
خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر لان المضمر يجب ان يكون
من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا
للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على فصوح المعنى   مثال
الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف
المطلق الامر لخروج امر الغايب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول
عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل للغير من امر الغايب والمتكلم
وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب
والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول
نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة ليخرج مثل قوله
تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا
لانه ليس بحذف حرف المضارعة   وحكم آخره حكم المجزوم
تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء والالف كما
تقول ليغز وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا
بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا وانما كان حكمه
حكم آخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما
لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم آخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه
مبنيا عند البصريين لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد

حروف

حروف نايت   فان كان بعده ساكن وليس برباعي زيدت
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه اقتل
اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اشارة الى كيفية
اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة و[illegible]
ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا
تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد
الى حرف المضارعة ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان
كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت عليه همزة وصل متحركة
ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع
ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او
فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم او الفتح لحصول الالتباس الا ترى
انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني
للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس
بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي
ولما فرغ عن كيفية بناء الامر الثاني اورد امثلته وهي اقتل واضرب
واعلم فالاول مثال ان يكون بعد حرف الساكن مضموم والثاني مثال
ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الساكن
مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي زيدت الهمزة المحذوفة
من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل

على ما فيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونهما اصليتة مفتوحة
في الاصل تقول في يكرم اكرم وانما خففت الهمزة من المضارع لكراهة
اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم
اطرادا للباب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء خوف اللبس اي فعل ما لم يسم فاعله حذف فاعله واسند
الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصاص او للابهام او الجهل بالفاعل او غيره
والغرض من ذكره هنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على
ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل
آخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل
ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث مع الضم الهمزة
لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر
واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول
الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق
والا اقتدر والا استخرج واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل
وتفعلل ويضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل تعلم
وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس بمضارع علم وجاهل
والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس

اشارة

102

اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل **قوله** ومعتل العين الافصح
قيل وبيع وجاء الاشمام والواو اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل
الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله
الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما
فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين
للفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن
بان اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة
قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت
الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا بضم ما قبلها
واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي وجاء
الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بجيد
لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة
الفا **قوله** ومثل باب اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء
ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله
من باب اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلاث لغات دون استخير واقيم اما
الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود فان تير وقود مثل
بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو
والياء فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير
واقيم هو استخير واقوم وكذا اليسا مثل بيع وقول في وقوع الضمة

بعد اسكان حركته فقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها صح

على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو واليا فجاز فيه ما جاز
في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل انتخر واقيم هو انتخر واقوم وهما
ليسا مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفا والكسرة بعدها على اليا
او الواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على
احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم وعلى
الضم في مثل يخرج تقول في مثل يضرب يضرب ومعتل العين
ينقلب الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل
العين ينقلب عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع يقال
يباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما
فكانت في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلها فقلبتا الفا فصار يباع
ويقال المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب
وغير المتعدي بخلافه كقعد الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان
يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه
يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد
فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق قعود القاعد وغير المتعدي يصير
متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف
العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم

واری

واری وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث اي المتعدي يتعدى الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمروا والى اثنين لاقتضا معناه اياهما وهو على
ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز
الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت
زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز
الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واری وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث اما ان اعلم واری تعديتهما الى
ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة
تعدى الى ثلثة مفاعيل لزيادة الهمزة للفعل معنى بزيد بسببه مفعول
فاذا قلت اعلمت زيدا فاضلا كان معناه صيرت زيدا اعلم فان عمروا
فاضل وكذلك اری واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى الآخر
بواسطة حرف الجر تقول انباتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر
لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل
وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال
التعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى
انه يجوز ان يكون منفردا من غير ذكر المفعولين الاخرين كما انه يجوز ان
تذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره مع
ذكر الثاني والثاني والثالث كمفعول علمت اي حكم مفعول
هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك

مفعوليها الثاني والثالث معًا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد
مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا
باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدًا عمروًا اخير الناس واعلمت زيدًا
من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمروًا اخير الناس من غير ذكر الثاني

افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت
ووجدت يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فينصب الجزئين اعلم
ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتداء
والخبر لبيان ما تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاولى
للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم
ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيدًا قائمًا
فان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدًا قائمًا وتنصب الجزئين اي المبتداء
والخبر معًا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب
لانها لا يحتاج في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكتفي فيها
القوة العقلية ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص
جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشيء
اي ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز
ان لا يذكرا معًا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم
اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتداء والخبر فكما
انه لا بد للمبتداء من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين الاخر وليس باب اعطيت

كذلك

كذلك لانه غير داخل على المبتداء والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد
من المبتداء والخبر لما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله
تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم
ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال
الجزئين كلامًا بخلاف اعطيت مثل زيد علمت قائم اي ومن خواص هذه
الافعال الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو
زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت للاستقلال
مفعوليها كلامًا لكونهما مبتداء وخبرًا على تقدير الغائها مع ضعف عملها
بالتوسط او التأخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم
احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم
معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تأخر
او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلامًا والمراد بالالغاء ابطال العمل
لفظًا لعارض وهو التوسط او التأخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز
الالغاء جواز العمل اذا تأخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت
او تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال
اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت وهذه الافعال تكون
في معنى الظن وفتح نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك
ام عمرو اي ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل

ف قراءة من قرأ بالياء ان ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله

لفظا ومعنى بسبب وقوعهما قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء
نقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم
لاقتضا كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو اعملت لم يكن هذه
الاخبار في صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد
عندك ام عمرو وفي موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة
وعدل عنه محافظة اللفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتدا ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه
انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه
بالمتعين وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول
الاسم كقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وانما قال الاستفهام لانه
لو كان بعد الاستفهام لم يتعلق نحو ايهم علمت زيدا   ومنها انه يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتني منطلقا اى
ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ
واحد نحو علمتني وعلمتك اى علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل
بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني لسبق
الفهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت
نفسي ولا ترفع حركة الضم هذا الالتباس مع قيام هذا الغايب لكون
هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند عقل السامع

وليس

100

وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب
من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات
نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء
المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان
في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح
زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عايدا
الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام
هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند   ولبعضها معنى
آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت
بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت اى ولبعض هذه الافعال معنى
آخر لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى اتهمت
فانه لا يتعدى الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا
منكم في السبت اى عرفتهم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول
وجدت ناقتي اى اصبتها ورايت من رؤية البصر تقول رأيت زيدا اى
ابصرته   الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
اى الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة
نحو كان زيد عالما وكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي
ولقائل ان يقول ان ساير الافعال تقرر الفاعل على صفة مخصوصة

فانّ ضرب مثلاً فى ضرب زيد تقرّر زيداً على صفة الضاربيّة وجوابه انّه يقرّر فاعله على صفة غير صفة مصدره فانّ كان فى قولنا كان زيد قائماً قرّر زيداً على صفة قيام فى الزّمان الماضى والقيام غير مصدره وليس ضرب فى قولنا ضرب زيد كذلك وانّما سمّيت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انّها لا تدلّ على الحدث ومن حيث انّها لا يتمّ بمرفوعها وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظلّ وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتى ومانفكّ ومادام وليس اى هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك فانّ ما احتمل ان يكون للنفى وح كانّ جاءت مسنداً الى ضمير شىء تقدّم ذكره مثلاً اذا كنت محتاجاً الى شىء كالغرارة مثلاً ولم يحصل ذلك الشّىء بل حصل شىء آخر فى حاجتك كالكيل مثلاً ما جاءت حاجتك اى ما جاءت هى على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اىّ شىء جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود اليها وانّما جاز تانيثه لكونها عبارة فى المعنى عن الحاجة وقيل انّ هذه الكلمة اوّل ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عبّاس حين اتاهم من قبل على رضى الله عنه يستدعى منهم الرّجوع الى الحقّ وقعدت كانّها حربة اى وقد جاء قعد بمعنى تقدير الشّىء على صفة اى بمعنى صار فى قولك الاعرابى ارهف شفرته حتّى قعدت كانّها حربة اى صارت

شفرته والظّاهر انّه مخصوص بمحلّه ولم يعرف فى غيره فلا يقال قعد كاتباً بمعنى صار كاتباً وتدخل على الجملة الاسميّة لاعطاء الخبر حكم معناها وترفع الاوّل وتنصب الثّانى مثل كان زيد قائماً اى هذه الافعال تدخل على الجملة الاسميّة وهى المبتدأ والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدأ حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسميّة لانّها خبريّة فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسميّة حكم معناها واعلم انّه لم اعرف فائدة الحكم فى قوله حكم معناها فترفع الجزء الاوّل اعنى المبتدأ بانّه اسمها وتنصب الجزء الثّانى اعنى الخبر بانّه خبرها تشبيهاً بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائماً فكان افاد معناه وهو الزّمان الماضى فى زيد قائم وهكذا فى الكلّ فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها لفاعلها ماضياً دائماً او منقطعاً وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشّان ويكون تامّة بمعنى ثبت وزائدة اى كان ثلاثة انواع احدها ناقصة وهى ثلث احديها لتقدير المبتدأ على صفة الخبر فى الزّمان الماضى سواء كان دائماً نحو كان الله قادراً او منقطعاً نحو كان زيد غنيّاً واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضياً دائماً وثانيها ان يكون بمعنى صار كقول الشّاعر بتيهاء قفر والمطىّ كانّها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها اى صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشّان وح يقع بعدها جملة يفسّر ذلك الضّمير كقول الشّاعر

اذا سكان الناس صعا شامت واخرمتني بالذي كنت اصنع فان
اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة
وتامة وزائدة والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشئ قسما
له وانما لم خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين مع ان الاخيرين
كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول
بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة على الاخيرين
دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة
وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى حدث
ووقع وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي
كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن ويكون زائدة وهي قسمان احدهما
ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان
الماضي والغاؤها في اللفظ والاجود تاخيرها وثانيهما ان يكون زائدة
في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما
دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما
ذكر هذين القسمين وان لم تكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة
في اللفظ وصار للانتقال اي صار للانتقال عن الشئ
الى الشئ اما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون
تامة اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجئ على ثلثة معان احدها اقتران

مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها
ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه
صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي ح يفيد
معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار
اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة
باوقاتهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون
الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكتئبا والثاني بمعنى
صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم فانه لا يختص زمانا دون
زمان ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها
مذ قبله اعلم ان هذه الافعال الاربعة تدل لاستمرار خبرها لاسمها
مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في المعتاد نحو مازال زيد اميرا اي
اي مذ كان قابلا للامارة لا في حال كونه طفلا ففاعل قبل في قوله
قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها
ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها
لفاعلها فيكون هذه الافعال بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات
لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال
مازال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما لما مر

اي يحصل النفي بعد النفي يفيد الاثبات اي بمنزلة كان في الاثبات

اي في باب الاستثناء بقوله وقد يلزم نحو مازال زيد الا عالما اما قوله وهو غير جابي

وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثمه احتاج الى الكلام
لانه ظرف اى ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان
دوام جلوس على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج
الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة
لا يجئ الا بعد المسند والمسند اليه وليس لنفي مضمون الجملة
حالا وقيل مطلقا اى وليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا ولنفيه
مطلقا اى حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي
المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجوب
ما اخبر الله تعالى عنه وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر
والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب اعلم
انه يوضع ليس موضع لا كقول لبيد انما يجزي الفتى ليس الجمل اى لا
الجمل ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في
تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح
وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم
مختلف فيه وهو ليس نحو اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال
على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب

المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على
انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها
اى هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام
احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها
افعالا صرفة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي
في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون
مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها
على انفسها اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان
واتباعه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال
الدالة على النفي صار للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان
على نفسه جاز تقديم هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا
القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث
مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره
على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر
البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل عليه
على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي
عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع

ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال
به ان يوم يأتيهم معمول لمصروفا الذى هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم
خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع وقوع
المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ليس ههنا في اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتمد لمخالفة ابن كيسان واعتد
بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم
خبره على نفسه

افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان
لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص
خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم
خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى وهو غير متصرف
اى الذى لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا يأتي منه
المضارع واسم الفاعل والامر والنهى حملا على لعل لتضمنهما معنى
الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما طمع الحصول والاشفاق
ولهذا لا يستعمل في الحال فلا يقال عليه عسى زيد ان يعطى
وتقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه
يجئ فيهما لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم

حيث صح

ان يكون

109

ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع تقرير المعنى فيها في الترجي
وتقويته له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار
متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا
وهي جمع البؤس والباس اى الشر والشدة واشار الى هذه اللغة
بقوله عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بانه
خبره اى عسى زيد القيام اى ذا القيام على تقدير حذف المضاف
واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى ويستغنى عن الاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى علمت ان زيدا قايم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال في سمعت
انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر
ويتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه
بقوله ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شئ آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يخرج في
محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا
تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يخرج
الزيدان والزيدون وعسى ان يخرج الهندات وعلى الوجه الثاني تقول
عسى ان يخرجا الزيدان وان يخرجوا الزيدون وعسى ان يخرجن
الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل
الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة والموصول

باجنبي ومنهم من يجعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية
تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يخرج العايد الى زيد وعلى التقديرين
فزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يخرجا
والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان يقوم والهندات عسى ان
يخرجا والهندات عسى ان يخرجن وعلى الوجه الاول الزيدان
عسيا ان يخرجا والزيدون عسوا ان يخرجوا وهند عست ان تخرج
والهندات عستا ان تخرجا والهندات عسين ان يخرجن

وقد حذف ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وفي اللغة
الثانية لامتناع الفعل فاعلا والثاني كاد تقول كاد زيد
يجيء وقد تدخل ان اي والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة
حصول الخبر لا على مقاربة رجائية وهو خبر محض فلذلك تصرف وفاعله
اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر في الحال في غير
ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل
ان على خبره تشبيها بعسى كقوله وقد كاد من طول البلى ان يمصحا

واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي
اذا دخل النفي على كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخلت عليها
النفي كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان
او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك

وقيل يكون للاثبات اي قال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد
كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوها فالذبح يدل على الفعل فما كادوا
يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة
في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح وجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى
للاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم
وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم
ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول
الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع
لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرف في قولنا ما كاد زيد
يسافر يفهم الاثبات وعن الثاني فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب
السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم
انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على ان الاثبات نحو ان يكون مذهب
من خطأه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على اللفظ
بل يحمل على ان مراده ان النأي اذا غير المحبين لم يقارب حبي التغير وهو
ابلغ من نفي نفس التغير وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال متمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وتقول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اي وقال بعضهم ان كاد

اذا دخل عليه حرف النفي يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد نجوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال
التي تكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين الى آخر البيت
والثالث طفق وجعل وكرب واخذ وهي مثل كاد وفي
وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال اي الثالث وهو الذي لدنو الخبر
اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لعسى
لانتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاو بعد الاولى
يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد اوشك زيد يخرج
فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما
ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت
وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي
سببه وخرج عن نظائره ولهما صيغتان ما افعله وافعل به
وهو غير متصرف مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد اي وللتعجب
صيغتان احديهما ما افعله والثانية افعل به وهي غير متصرفة بمعنى
انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما
مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف
نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع مثل ما اشد استخراجه واشدد

باستخراجه اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل
منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس
بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما
يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه وما
اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره
ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني
الفصل بالظروف اي لا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير
ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا
احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال
ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظروف وهو اليوم بين ما احسن
ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
ما احسن بالرجل ان يصدق لو خصه الاتساع في الظروف بما لم
يتسعوا في غيرها   وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها
خبره وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وافعل به اصله خبر عند
سيبويه اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى شيء
عند سيبويه والخليل واصله اي احسن زيدا والجملة بعدها
اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع
بانه مبتداء خبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما انتهى اليه

عند قوم فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اى شيء احسن زيدا
وهذه التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعناها الآن
وبه فاعل فلا ضمير في افعل وامره اشارة الى بناء اعراب افعل به عند
سيبويه اى به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة
كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا لتدل على الانشاء
واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغد البعير اذا صار
ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر
اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا
احسن بزيد واذا كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم
المذكور بعده فاعل به ولهذا لزم صورة واحدة مفعول
عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير عطف على قوله
فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اى به مفعول عند الاخفش
اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امر الاخبار فيكون
فيه ضمير مرفوع بانه فاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم الى انه امر
لكل واحد من المخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا
اصله ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل
يا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية
وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة

الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اى افعال
المدح والذم التي بوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح
او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من افعال
المدح والذم لانها لم توضع فمنها نعم وبئس اى من افعال المدح نعم
ومن افعال الذم بئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما
هي اى وشرط هذه ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون
معرفا بلام تعريف العهد نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك
المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اى نعم الرجل رجلا
زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فما
ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التمييز وهو المميز لفاعل
نعم شيئا هي اى فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوص
بالمدح وبعد ذلك المخصوص اى بعد ذكر الفاعل بذكر
المخصوص بالمدح او الذم لانه ذكر الشيء مبهما ثم ذكره منفصلا
ومفسرا اوقع في النفس وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر
مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد اشارة الى اعرابه المحض اى المخصوص

بالمدح والذم فالجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدأ لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال وهو انه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه
الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة على الوجه الثاني جملتين
وشرطه مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح والذم
ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقته الفاعل
في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم
واجاب عنه بانه متاول اى متاول بتقدير حذف المضاف عن
الذين اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين
صفة والمخصوص محذوف وهو مثلهم اى بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد فنعم الماهدون
اى وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اى
فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الاية وساء مثل بئس
وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان

استعمل

استعمل في الاخبار نحو ساء في هذا الامر نحو ساءت المراة هند اى بئست
المراة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى ساء المثل
مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص
من جنس الفاعل ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده
المخصوص واعرابه كاعراب المخصوص نعم اى ومن الافعال المدح حبذا
وهو مركب من حب الشيء وحبا اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله ذا وهو اى المراد
به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير
عن هذه اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا
او مونثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان
والهندات وبعد ذا يجيء المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ
لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه
ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره ولانهم عاملوه معاملة
المضمر في نعم واعراب المخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم في كون المخصوص
مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يقع قبل
المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه اى ويجوز ان
يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا
زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا
لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز انتصاب ان

يقع قبل ذكر المخصوص حال موافق له فيما ذكرنا نحو حبذا راكبا زيد بعده
نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى
الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالمركوب فيكون
راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص   الحرف ما دل على معنى في
غيره وظاهر فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه تترك فيه الثلثة وبقوله
في غيره يخرج الاسم والفعل   ومن ثمه احتاج في جزئيته الى اسم
او فعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم
او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لانه دال
على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه   حروف الجر
ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه هذا تعريف حروف
الجر اي حروف الجر حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة
وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى
ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت فانه
ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد معنى الفعل اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء
الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل   وهي من والى
وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه

وعن

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا اشارة
الى عدها وهي ثمانية عشر على ما ذكره فمن للابتداء شروع في بيان
معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية
ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين
ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت
لم يختل المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من
احد وهل جاءني من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يزيدون في الموجب ايضا   وقد كان من مطر
وشبهه متأول اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب
لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متأول وتأويل
قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه يسمع من يقول
هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له قد كان من مطر او محمول على
التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتأويل الآية ان من للتبعيض
لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله ان الله يغفر
الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه افضل الصلوة والتسليم
وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم

من غفر الله له جميع ذنوب امة محمد عليه السلام غفر له جميع ذنوب
امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير
باق على عمومه   والى لانتهاء الغاية وبمعنى مع قليلا اعلم
ان لها معنيين احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله
فيما له نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو
قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله وحتى كذلك
وبمعنى مع كثيرا اي وحتى لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا
وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون
الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير   ويختص بالظاهر
خلافا للمبرد اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى
يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضماير بعضها
ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد
فانه جوز دخوله على المضمر مستندا بمثل قوله فلا والله لا يلقى
اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين
وفي الظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان لفي معنيين احدهما الظرفية
وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو
النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية

والظرفية

قوله م

فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد

والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره
سماعا مثل بحسبك زيد والقي بيده اي فالباء يستعمل لمعان
احدها للالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه
زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم
اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها
المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد
وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا
كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقايم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقايم
او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك
زيد واما في المنصوب نحو القى بيده   واللام للاختصاص
والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب
اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال
لزيد الثاني التعليل نحو ضربت للتاديب الثالث الزيادة كقوله
تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل
مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المومنين لانه
لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال
الذين كفروا عن الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره
من التفاسير ان هذا الكلام للكفار فانهم قالوا للمومنين لو كا

ما اتى به محذ خبر الما سبقنا هؤلاء المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كاكابرهم مثلا واراد وا بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم كاصاغرهم والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به اى والله لا يبقى فتعجب من فناء العلم حتى لا يبقى كبش متحصن بجبل هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وبالجملة كل نتوء في القرن او الجبل او غيرهما وهي يجمع على حيود وحيد وكبدرة بدور وبدر والظيان نبت طيب الرائحة ويقال لها ياسمين البر ورب للتقليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام اولها ان لها صدر الكلام لكونها للانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اى جوابها وعاملها فعلا

ماضيا

ماضيا لوصفها للتقليل المتحقق وانما قال المحذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والصفة الضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز اى قد يدخل رب على مضمر مبهم تمييز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا وانما عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شيء مقدم ذكره فيجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويلحقها ما فتدخل على الجمل اى ويلحقها ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الكون الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اى باذ وهي للمضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتقرره في الريب

لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

وواوها تدخل على نكرة موصوفة اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ
بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج
الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس اي ورب بلدة وواو القسم انما يكون
عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر اعلم ان الواو
تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السؤال
ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني ولا يخبرني وهو اعني
واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها
والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والتاء مثل الواو
في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة
باسم الله تعالى اي لا يستعمل في غير كلمة الله تعالى لنقصانها عن الواو
الذي هو نقص من الباء والباء اعم منهما في الجميع اي والباء
اعم استعمالا لان الواو والتاء لا استعمال لهما في الجميع اي مع الفعل
وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء
ثم الواو اعم استعمالا لان التاء لا استعمال لها في جميع الظواهر لغير السؤال
بخلاف التاء ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي اي ويتلقى
القسم لجواب فيه اللام وان اذا كان مثبتا وحرف النفي ان كان منفيا
وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كانت
جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم

او اللام

او اللام نحو والله لزيد قائم وقد جمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم
وذلك للتاكيد ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما
او لا نحو والله ما زيد بقائم او قائما و والله لا زيد في الدار ولا عمرو
وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد
نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها
نحو قوله تعالى قد افلح من تزكى وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام
مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت
منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد
او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد
وبدونها نحو والله لا فعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف النفي
اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ويحذف جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه
نحو زيد عالم والله لا تزيغني عن عادته وعن للمجاوزة وعلى
للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من الجواب اي عن للمجاوزة اذا
كانت حرفا نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كانت
حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
واما على فبمعنى فوق كقول الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما   والكاف للتشبيه وزائدة
وقد يكون اسما اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد
يكون زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه
لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان المماثلة
من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل
البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن وتخصيص الكاف في بالظاهر
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر كقوله لها وام اوعال كها
او اقربا   ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية ومنذ
يومنا اى ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء
الغاية في المكان نحو ما رايته منذ سنة كذا اى ابتداء عدم الرؤية
من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اى بمعنى في نحو ما رايته
منذ شهرنا او يومنا اى في شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامهما في
الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في كتاب الكافية
ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان الغرض تريدهما اذا
دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء
اذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا
فاعلوها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشى
بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها

اذالم

اذا لم يكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء
كانت حروف جر   الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان
ولكن وليت ولعل انما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل
لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا
وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد
منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل
ولها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل
واحد منها على نوع من انواع الكلام من ترج وتمن او استدراك
او غير ذلك   سوى ان وهي بعكسها اى بعكس هذه الحروف في صدر
الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل وحق المعمول ان يكون
متاخرا فجاءت على اصلها   وتلحقها ما فتلغى على الافصح
اى وتلحق هذه الحروف ما الكافة فتلغى عن العمل على الوجه الافصح
بخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لز
ومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء
قول الشاعر النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
ونصفه فقد بالوجهين والغرض في الحاق ما بهذه الحروف الخطر والتاكيد
في اتمام افادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل
وتدخل حينئذ على الافعال اى وتدخل هذه الحروف حين اتصال ما يقوم زيد
فان لا يغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد شروع في بيان احوال

ما بها التضمن شابهها في الجملة كما في انما فادت
في الاسمية فيقال انما قام زيد وانما حج
منه

كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين انّ المكسورة
وانّ المفتوحة فقال ان لا تغيّر معنى الجملة بل تؤكّده فاذا قلت انّ
زيدًا قايم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
والمبالغة وان تغيّر معنى الجملة لانّها مع الجملة التى بعدها فى حكم المفرد
ومن ثمّ وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد اى
ومن اجل انّ انّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة لانّها مع الجملة التى بعدها
وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التأكيد وجب الكسر لفظًا او حكمًا
فى كلّ موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان المفتوحة تغيّر معنى الجملة
ويجعلها فى حكم المفرد وجب الفتح لفظًا او حكمًا فى كلّ موضع يكون
ما بعدها فى محلّ المفرد واذا كان كذلك تعيّن موضع كلّ واحد من المكسورة
والمفتوحة فكسرت ابتدا وبعد القول وبعد الموصول وفتحت
فاعلة ومفعولة ومبتداة ومضافًا اليها لازم من الفرق المذكور
اى كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتدا لكونه موضع الجملة
نحو انّ زيدًا قائم وكسرت ايضًا بعد القول نحو تقول انّ زيدًا قائم
لانّ مقول القول جملة وكسرت ايضًا بعد الموصول لا يكون الا جملة وكذلك
اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا
وقعت جواب القسم نحو والله انّ زيدًا قائم لانّ جواب القسم لا يكون
الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغنى انّ زيدًا عالم
اى علمه لوجوب كون الفاعل مفردًا وفتحت ايضًا ان وقعت مفعولة

نحو

نحو كرهت انّ زيدًا عالم لوجوب كون المفعول مفردًا وفتحت ايضًا
اذا كانت مع ما بعدها مبتداء نحو عندى انّك قائم لوجوب كون المبتداء
مفردًا وكذلك ان وقعت خبر مبتداء كقولك العجب انّ الضرب ضرب
زيد لانّ اصل الخبر ان يكون مفردًا وفتحت ايضًا اذا كانت مع ما بعدها
مضافًا اليها نحو عجبت من انّك عالم واعجبنى اشتهار انّك فاضل لوجوب
كون المضاف اليه مفردًا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل كتبت حين
انّك جالس لانّ الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردًا فاعتبر الاصل فى حيث
وفتحت بعدها وقالوا لولا انّك لانّه مبتداء اشارة الى وجوب
الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انّك منطلق انطلقت لانّ ما بعد
لولا ابتداء خبره محذوف ووجوب كون المبتدأ مفردًا وكذلك يجب الفتح
بعد لولا التى للتخصيص لانّه فاعل او مفعول لانّ لولا التى للتخصيص
يجب دخولها الفعل لفظًا او تقديرًا نحو لولا زيد قام ولولا زيدًا
ضربته بمعنى هلا ولو انّك لانّه فاعل اشارة الى بيان وجوب
فتحها بعد لو انّك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا للفعل المحذوف
اى لو وقع قيامك فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل
من يكرمنى فانّى اكرمه واذا انّه عبد القفا واللهازم اى فان كان
موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز فيه
الامران الفتح والكسر نحو من يكرمنى فانّى اكرمه فان جعلت تقد
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره

يره

زيكن منى فجزائه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع
المفرد كقول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم   فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها
مبتداء خبرها حاصلة   ولذلك جاز العطف على اسم المذكورة
لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو
اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف
على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا القائم وعمرو وعلى محل
اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد
لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين
ومنه قوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف
على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها   ويشترط مضى
الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين اى ويشترط في العطف المذكور
مضى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا
وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل المضى الخبر لفظا
او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون
الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان
معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول الابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم
بما كان يرتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف

لان

١٧٠

لان نسبتها الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون
الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين
والعمرون ذاهبون بمضى الخبر ههنا حكما تقديره اى ان الزيدين ذاهبون
والعمرون ذاهبون لكون حذف الخبر اى للعلم به   ولا اثر لكونه مبنيا
خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان اشارة الى ابطال قول
الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف
على محله قبل مضى الخبر لفظا وحكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال
بعض العرب ذلك فاشار الى ابطاله بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان
المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك
ولكن كذلك اى ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة
وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد
لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي
معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف
على محل اسمه لزوال الابتداء   ولذلك دخلت اللام مع المكسورة
اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وساير هذه الحروف تغيره
دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر
نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان
في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا
لطعامك اكل وانما اشترط في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم

لانه يمتنع دخول لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل ان لذيد القائم
لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل اللام على
ان   وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام مع لكن على الجزاء او على
الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجوب
اللام يوذن بالانفصال ولكن يوذن بالانفصال لكونها للاستدراك
وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عنه بان
اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت
النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون
وتخفف المكسورة فيلزمها اللام فرقا بين المخففة من الثقيلة وبين
النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها هذه اللام
ايضا عند عملها وان لم يلتبس بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم
عند العمل لا احتياج الى اللام   ويجوز الغاوها الى اي يجوز
الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا وهم
من قوله ويجوز الغاوها جواز اعمالها الا ان الافعال التي حذفت
منها شي تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف غيره شي
يعمل   ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين
في التعميم اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة
في المبتداء والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول تاكيد
الجملة الابتدائية ح الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه

الافعال

الافعال كقوله تعالى ان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال
سواء كانت عاملة في المبتداء والخبر او غير عاملة وانشدوا بالله ربك
انك ان قتلت لمسلما   وجبت عليك عقوبة المتعمد   وهو خارج
عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به
وتخفف المفتوحة فيعمل في ضمير الشان مقدر اي تخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير الشان عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر لتحقق
مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة
اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوح المخففة في الظاهر فقدروا
عملها في ضمير شان مقدر لئلا يسقط الاقوى على الاضعف وقد جي
هذا من قبيل   فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة على
الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء فعلها داخل على المبتدا
والخبر او غير داخل لان مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية
حاصل ح   وشذ اعمالها في غيره اي وشذ اعمال ان المفتوحة
المخففة في غير ضمير شان المقدر ولكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء
سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق   ويلزمها مع الفعل
سوف او السين او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المفتوحة المخففة اذا
دخلت على الافعال احد المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل

كما تخفف المكسورة صح

ان كان ماضيًا منفيًا فلا بدّ من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد
ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان
جامدًا فكانه ليس بعدها فعل ولا متضمّن معنى النفي مع الفعل لا في معنى
قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتًا فلا بدّ من قد
نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعًا مثبتًا فلا بدّ من
السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان
مضارعًا منفيًا فلا بدّ من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم
وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك
اما ليكون كالعوض من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما
قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب فحي فتية كسيوف الهند
قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزم احد هذه الحروف
لانه لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير
مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم
الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض
الفعل ولم يعوض مع الاسم   كانّ للتشبيه وتخفف فتلغى
على الافصح اى كانّ للتشبيه نحو كان زيدًا الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم
انها تخفف وهي قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها اضعف
من انّ وقد جاء ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان   لكنّ
للاستدراك اه اى انّ معنى لكنّ للاستدراك وهي تتوسط

بين

بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثمه تغاير
لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن
عمرًا جاءني وفارقني زيد لكن عمرًا حاضر او الايجاب بالنفي نحو
جاءني زيد لكن عمرًا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرًا غايب وتخفف
وتلغى كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض
القراءة السبع فرقًا بينها وبين لكن الذي هو للعطف قال بعضهم
انه لا يجوز معها ذكر الواو لانها اذا خففت كانت حرف عطف
فلم يجز ذكر الواو معها لامتناع دخول حرف العطف على مثله
وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا اى ليت تستعمل للتمني كقوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكذب وجوّز الفراء ليت زيدًا قائمًا اجراء لها مجرى [تمنى]
وجوّزه الكسائي ايضًا لكن بتقدير كان اى ليت زيدًا كان قائمًا فقائمًا
في المثال المذكور حال عند الفراء رحمه الله وخبر عند الكسائي والذي حملهما
على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا واجيب عنه بان رواجعًا
منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اى يا ليت ايام الصبى
لنا رواجعًا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين
في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز انّ زيدًا قائمًا
على تقدير كان   ولعلّ للترجي وشذ الجر بها اى لعلّ للترجي
في وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيترجح للعباد وقوع

بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات
والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السما ولا يترجاه والجر
بلعل شاذ كما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو داع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا
وهي بمعنى الجر وفي محل الرفع بانه مبتدا وما بعدها خبرها كما ان لولاك
كذلك وقال لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من احد في الدار
وقال ابن الحاجب رحمه الله الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع
ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا
واما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال
الثلاث وهذا التاويل جيد جدا لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه عقيلية
فلم هذا التاويل جيدا الحروف العاطفة الواو والفاء الى
اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره وشرك
الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول
والاربعة الاولى اعلم ان الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم
وحتى يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول
واشار بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم يصرف كل منها بشي مختص به
فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم يكن
نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما

على الآخر والذي يدل عليه قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا
والقائلون منكرون البعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا
المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير
مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع
مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين
الفاء وثم ومعطوفها جزء من متبوعه اي ومعطوف حتى اشترط ان يكون
جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل
الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة
مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت
بالعكس فيهما لم يجز واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلاثة
في انها الحكم المتعلق بالمعطوف والمعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين
فام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى اشارة الى تحقق معنى ام والفرق
بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا
تستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام
يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد
المستويين انه ان كان يليها ام المتصلة اسم مفردا وفعل او جملة اسمية او جملة فعلية
يلي الهمزة كذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين والآخر الهمزة

بقولك اضربت زيدًا او عمرًا ولا تكون السؤال بهما بعد ثبوت العلم بحصول
احدهما عندك لطلب التعيين   وفي غيره لم يجز ارأيت زيدًا ام عمرًا
اي وفي اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستوي الآخر الهمزة لم
يجز ان يقال ارأيت زيدًا ام عمرًا الا على شذوذ لان ما يلي احدهما
الاسم وما يلي الآخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها
خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله وفي غيره
لم يجز وفي غيره ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه
اولا   وفي غيره كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي وفي اجل ان الطلب
مع ام لاحد الامرين اللذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين كطلب التعيين كان الجواب
باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسؤول مثلا اذا قيل ازيد عندك
ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن
احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب
زايدًا على المسؤول عنه   والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى
ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل مع الهمزة
وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر كقولك لشبح رأيته انها لا
بل قطعًا فان حصل الشك في انه شاة قلت ام شاة قاصدًا الى الاضراب عن الاخبار
الاول والاستيناف سؤال فكانك قلت بل هو شاة واما الاستفهام
فكقولك اعندك زيد ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك
السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناهما

جواب

جواب عرفت الفرق بينهما وبين او واما   واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما جايزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهو
ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في اول الامر
كون الكلام مبنيًا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك
في او بل جاز الامران الاتيان بها وتركه   ولا وبل ولكن لاحدهما معينا
اي هذه الثلثة يشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا لنفي ما
وجب للاول عن الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول
منفيًا كان او موجبًا تقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد
غلطًا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه
بل جاءني عمرو وهي حينئذ للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما
ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي حينئذ لبيان نسبة المسند اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك
ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل
وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة فان كان
الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول
ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون
قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد
لكن لم يقم عمرو   وحروف التنبيه الا واما وها انما سميت هذه الحروف
حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما يجيء بها في الكلام كيلا يفوت الغرض
على تقدير ان يكون المخاطب غافلًا ولهذا اختصت باوايل الكلام واعلم ان الا

واما مختصات بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما
والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي علمه الامر وان ها تدخل
على المفردات التي هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتا وتدخل على المركبات
كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلدة

حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا وايا وهيا واي
والهمزة وهي لتنبيه المدعو وهي عائد ليسمع ويجيب ما يريد منه وانما جعل لهذه
الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زايد على ما في حروف التنبيه
وهو طلب اقبال المدعو يا اعمها اي يا اعم هذه الحروف في استعمالا
لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان
ايا وهيا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب

حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان انما سميت هذه
الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة
ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا
تقول لمن قال قام زيد وما قام زيد اولم يقم زيد والم يقم زيد نعم
تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف لانه لو قيل لك اليس لي
عندك كذا فقلت نعم لا يلزمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة
بلى مختصة بايجاب بعد النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما ما
كان ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من تقول لم يقم زيد والم يقم زيد بلى
قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل

في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان
يحمل على العرف واي لاثبات بعد الاستفهام ويليها القسم اي
واي للاثبات بعد الاستفهام ويليها القسم تقول قام زيد اي والله
واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب
من تقول قام زيد اجل او جير كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي
اخبر بخبر والا لم يقع تصديقا للدعا

حروف الزيادة ان وان وما ولا
الخ انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زايدة لا لانها زايدة
ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد والفصاحة او غيرهما ولما
فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اي
فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن
ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية
نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت
وان مع لما الى آخره اي وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله لو قمت وقلت
زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر على تقدير جر ظبية
وما مع اذا ومتى الى آخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني
اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اين
ما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان

شرطاً كقوله تعالى واما نذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيد بعد ان
شرطاً ادخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط
كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطاً قيد في جميع ما ذكرناه من نحو اذا الى ان
وتزاد ايضاً بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم
وانما قال بعض حروف لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم
ولا مع الواو الجاي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيداً له نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وتزاد ايضاً بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
وما منعك ان لا تسجد وقلت اي وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم
وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور جمع حائر من حار اذا
هلك   ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي تزاد من والباء واللام
وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول
ان الكاف تزاد وقد مر ايضاً فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام
ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون الكاف
لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف   حرفا التفسير اي وان انما سميت
تفسيراً لوقوعها تفسيراً كقولك في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
وقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم   وهي مختصة بما في معنى القول
اي تكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت اليه ان قم فلو
قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوع تفسير النفس القول فاي انما استعمال

وزان

زان الجواز ان يفسر بها ما ليس في معنى القول وما هو في معنى قول صريح
او غير صريح ولا يفسر بان الا ما في معنى القول غير الصريح   حروف
المصدر ما وان وان اي انما سميت هذه الحروف حروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها
في حكم المصدر والاولان اعني ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية
فانهما يدخلان الجملة الفعلية ويجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو
اعجبني ما صنعت اي صنيعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا
اي الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية
لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في
معناه نحو اعجبني ان زيداً اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون
نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا   حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على القول اذا دخلت على
الماضي نحو هلا قرات وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع
نحو لو ما تاتينا بالملائكة   لها صدر الكلام اي ولهذه الحروف
صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها الماضي
ويلزم الفعل لفظاً او تقديراً اي ويلزم دخول هذه الحروف
الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف لفظاً نحو هلا ضربت زيداً او تقديراً
نحو هلا زيداً ضربته اي ضربت زيداً لكونها لطلب الفعل   حرف التوقع
قد وفي المضارع للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانه يخبر بها من يتوقع

الاخبار فهي اذا دخلت الماضي قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة
وبهذا الاعتبار تسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل
كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى
قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله غير ان ركابنا لم تزل برحالنا وكان
قد اي وكان قد زالت   حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام
طلب الفهم   لهما صدر الكلام اي الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما
لنوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما للاعلام وهما يدخلان على الجملتين الاسمية
نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا
اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يحسن استعمال
هل الا على شذوذ ولا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله
هل اتى على الانسان وكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج
فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال
قد زيد خارج قلت انما جاز حملا لهل على اختها وهي ازيد خارج
وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب
هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها على اختها   والهمزة اعم
تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت
دون هل وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب وهو على
صفة الاخوة دون هل اي ويختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتدخل

الهمزة

الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به كان او
من كان اي ولم يدخل هل عليها لما مر وكذلك يكون الهمزة اصلا في الاستفهام
بخلاف هل ولانها احضر من هل فقوله من هل ظرف لقوله تقول ازيدا
ضربت وهو قيد في الكل   حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان
هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها لنوع من انواع
الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اي فان يجعل الفعل الذي يدخل
عليه للاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا
نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اي لو للمضي وان دخل المضارع اي
يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع
نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله ودوا لو تكفرون
وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدي ولا يجوز ان
يكون هنا للامتناع لانه جواب لها   ويليهما الفعل لفظا او تقديرا
اي ان ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت
ضربت او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين لانفعالين بعدهما
ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا بل تقول ان قومك
يضربوا زيدا وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف محذوف ان كان مضارعا

نحو ان زيد يقم ليبطل المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى ان لا يحذف
افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه
نعم يجوز حذفها عند الضرورة في نحو قوله من يبت وهو آمن ومن لا نجده
يمس وهو منا مفزعا   وفي ثم قيل انك اي وفي اجل انما التزم الفعل
لفظا او تقديرا قيل لو انك يصح ان لانه فاعل فعل محذوف وفي اجل
اذا حذف فيها الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان
يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت
ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما ان تعذر
وذلك بان يكون الخبر جامدا نحو لو انه حجر مكانا او جامدا جاز لتعذر
الاتيان بالفعل   واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى آخره
اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل
الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او لم تأتني لاكرمتك لانه لما
بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في
الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا يتخلف الفا وكان الجواب للقسم لفظا
ومعنى لكونه اسم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لا لفظا لكونه
مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك
في اللفظ   وان توسط الى آخره اي وان توسط القسم بتقدم
الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر كل واحد القسم
والشرط القسم وجاز ان يلغى اي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم

لفظا

لفظا ولزوم المعنى الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم
ان الشرط الماضي ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه
نحو ان اتيتني وان تأتني فوالله لاكرمتك فلتوفر مقتضى كل واحد
الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب ويلزم
دخول الفا على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا
والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمتك فلجعل القسم وجوابه وهو
ساد مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدأ فرجح الى ما وقع القسم
اول الكلام متقدما على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه
نحو ان تأتني والله آتيك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط
مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط
عليه نحو والله ان تأتني آتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجعل
مجموع المبتدأ والخبر سادا مسد جواب القسم   وتقدير القسم كاللفظ
اي وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في كون
الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا
يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزمه لا يخرجون ودخول الفا على انكم
لمشركون   واما للتفصيل اي اما وضعت للتفصيل نحو اما زيد
فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تعالى واما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما الجزئي

لكونه معلوماً من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه
والفصل بان الاول مستلزم للثاني والتزم حذف فعلها
اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم
الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي مما في
حيز جوابها بين اما وبين فائها عوضاً عن الفعل المحذوف وهو الاسم
الواقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان يلي آلة الجزاء
آلة الشرط الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من
شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قولهم مطلقاً ان الاسم
الواقع بعدها جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعاً او منصوباً وسواء
كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم
الواقع بعد اما ليس جزءاً مما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء
الجزاء فيما قبله بل معمول الفعل المحذوف مطلقاً اي سواء كان بعد الفاء
ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعاً نحو اما زيد فمنطلق او منصوباً
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر زيد فهو منطلق في الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف
والالجاء النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير
حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع
بعد اما جاز التقديم على جوابها اي لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
في الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها فهو كما مبتداء نحو اما زيد

فمنطلق

فمنطلق واما معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فانه جاز ان يكون ظرفاً للمنطلق متقدماً على الفاء وان لم يكن جاز التقديم
على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم في الثاني يعني انه ليس
جزءاً مما في حيز جوابها بل معمول الفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان
زيداً منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام
والحق ان الباب كلمة واحدة فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها
كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وانه جاز ذكر المقصود
مقدماً على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضاً في ان لذلك الغرض وفيه نظر
لوجود المانعين في احدى الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى
انهما لا يمنعان عمل ما بعدهما فيما قبلهما الغرض والالجاء اما زيداً فانه
منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير تحصيل او تذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف حروف الردع
كلا وبمعنى حقاً اي حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ
وانما يستعمل اذا سمع محال او تقوله على انسان مثلاً اذا قيل فلان يشتمك
فقلت كلا اي ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء بمعنى حقاً وهو حرف عند النحاة
لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى بمعنى حقاً واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظاً كلا
التي للردع تاء التانيث الساكنة انما تلحق التاء التانيث
الساكنة الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل

مؤنث قد قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحرك
نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات
لئلا يشكل بمثل قامتا وانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو
التقاء الساكنين وانما قال المص لان هذه التاء لا تلحق غيره
من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء
وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع واعلم ان قوله فان كان ظاهرا
غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكره من قبل واما الحاق علامة التثنية
علامة الجمعين اى المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل ضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامة بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي
لا يقال فقاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء ولا تقيد الحاق بها
نحو اكلوني البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل علامة الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين
علامة التانيث وعلامة التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى
والمجموع مطلقا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث التنوين
نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز
عن المتحركة والمراد بالساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحرك لا
لتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز
عن نون ساكنة في غير الآخر فانه لا يسمى تنوينا وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز
عن نون التاكيد نحو اضربن وهي خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين

يلحق

يلحق الاسم ليدل على ان له امكنية في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني
تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو فارق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث تنوين العوض وهو الذي
يلحق الاسم عوضا اما عوضا عن الياء او اعلاله نحو جوار ولما عن المضاف اليه
نحو يومئذ اى يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين
عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر
السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها
بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى
هذه التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير ولوجوده فيه علما
غير منصرف اما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلانه غير معقول ولما بيان انه
ليس بتنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو
الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد وكقوله
يا ابتا علك او عساكا ويحذف من العلم الى آخره اى وقد يحذف
التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقدم البحث عنه ويعلم منه انه لو كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن عالم وجاءني
زيد ابن اخي لم يحذف التنوين من اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لو لم يكن
صفة لا يحذف نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجه حذف التنوين
في الموصوف يلي في اللفظ وهمزة ابن في الخط مثلا زيدا فاذا سقط التنوين

لفظاً سقطت الهمزة خطاً فاذا ثبت التنوين لفظاً ثبت الهمزة خطاً
ولانهم قصدوا الى تخفيفها خطاً كما قصدوا الى تخفيفها لفظاً ولهذا
لم يحذف الفه في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافاً الى علم آخر لانه لم يكثر
كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه
فنون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة اى نون التاكيد نوعان
احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم
ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ويجئ الخفيفة ساكنة على الاصل
لكونها مبنية ويجئ المشددة متحركة لالتقاء الساكنين وتجيئها
مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف
لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى وجمع المؤنث نحو
اضربانّ واضربنانّ لكونها مشبهة بنون المثنى فيهما تقول اضربنّ
اضربانّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ ويختص بالفعل المستقبل
اى ويختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي
فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني
وغير ذلك نحو اضربنّ ولا تضربنّ والله لاضربنّ وهل تضربنّ ولا تضربنّ
وليتك تضربنّ وانما اختص هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد
ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل انها لا تدخل الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما فيه معنى طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل
وقلت في النفي اى قلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما

يقومن

يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت في مثبت القسم اى ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت
لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انه لا يلزم في
غيره وكثرت في مثل اما تفعلن اى كثرت زيادة نون التاكيد
على الفعل اذا زيدت ما على ان الشرط لانه لما اكد حرف الشرط بما اكد الفعل
ايضا بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات
وهو ان وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد
مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ ومع المخاطبة مكسور
اى وما قبل هذا النون مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربنّ وهل تضربنّ في اضربي وهل تضربين
وفيما عداه مفتوح اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة في الواحد المذكر غائبا كان او حاضرا وفي
المؤنث الغائبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ يا زيد وزيدا هل تضربنّ
وهند هل تضربنّ ولا يريد بقوله فيما عداه التثنية والجمع وان تناوله
ظاهر لفظه لانه ذكرهما بعده احكامهما وتقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ اى تقول في المثنى اضربانّ بالاثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية

ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس اى ولا يدخل نون التأكيد
الخفيفة على المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لانه
يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده
وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين
على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين لا يكون اولهما حرف مد
وثانيهما حرف مدغم فى الآخر والتقاء الساكنين اللذين كذلك يسمى
التقاء الساكنين على حده نحو تمود الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين
ونحو اضربانّ واضربنانّ وانما جوز التقاء الساكنين على حده
لان الساكن الثانى لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك وان وجود المد
كعدمه وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل اى ونون التأكيد
الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا
مع ضمير بارز او لا يكونا فان كان مع ضمير بارز كانت كالكلمة المنفصلة
تقول فى اضربوا اضربنّ بحذف الواو كما هو مع الكلمة المنفصلة نحو
اضربوا القوم وتقول فى اضربى اضربنّ بحذف الياء كما تقول اضربى القوم
بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول فى اضرب
اضربنّ وانما قال فى غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التأكيد بالمثنى
والمجموع اعنى جمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة
ومن ثم قيل هل ترين الى قوله واغزن اى ومن اجل ان النون

مع

مع الضمير البارز فى غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع
غير الضمير البارز كالمتصلة تقول فى ترين ترين بكسر الياء لانه لما حذف
النون التقى الساكنان الياء ونون التأكيد فكسرت الياء كما كسرت
اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس وتقول فى ترون
ترونّ بضم الواو كما تقول فى الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا
الفضل وتقول فى قوى واغزى هل ترينّ واغزونّ بفتح الواو كما
لانه لما اتصل به نون التأكيد وحسب رد المحذوف لعدم علة حذفه
اوجب فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
وتقول فى اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزنّ بحذف الواو
وضم الفاء وفى اغزى امر للمخاطبة اغزنّ بحذف الياء وكسر الزاء كما
تقول فى الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاء
واغزى القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان يكون النون مع
الضمير البارز اعنى الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين المخاطبين
والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير الضمير البارز والمثالان الاخيران
يكون النون مع الضمير البارز وهما الواو لامر جمع المذكرين للمخاطبين
والياء لامر المخاطبة والمخففة تحذف للساكنين وللوقف الى
آخره اى نون التأكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهما اما التقاء الساكنين
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن
والذى يدل على ان تفعلين كذلك انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون

مجزوما ج واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين
وح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد
فتقول في اضربن لا تضربن اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول في
هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة
نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان حذفه
في الوقف لا يوجب رد المحذوف وعند الفصحاء تقول في جاءني قاضي جاءني
قاض ومررت بقاض الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة فهو
فنون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم
في الاصل فيرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف
كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا اي نون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف
تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد
باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم يقلب ياء اذا كان مكسورا
او واوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم ولانه لم يعلم بقاء علامة
التاكيد فانك اذا قلت في يا زيد اضربن اضربوا في الوقف وفي
يا امراة اضربن اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون المحذوف المحذوف
وليكن هذا آخر الكلام في هذا الكتاب والله
اعلم واحكم والحمد لله رب
العالمين والصلوة على سيدنا
محمد وآله اجمعين
تم